جامعة سعد دحلب بالبليدة
كلية الآداب واللّغات
قسم اللغة العربية و آدابها

مذكّرة ماجستير

التّخصص : دراسات لسانية قديمة و حديثة

الضّرورة الشّعرية في ديوان امرئ القيس
بين النّظر النّحوي و النّص الشّعري
دراسة نحوية أسلوبية

من طرف

عروة فتيحة

أمام اللّجنة المشكّلة من :

بوحساين نصر الدّين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعد دحلب البليدة	رئيسا
لعبيدي بو عبد الله	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعد دحلب البليدة	مشرفا و مقرّرا
بلمحجوب محجوب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعد دحلب البليدة	عضوا مناقشا
بوزيدي نعيمة	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة سعد دحلب البليدة	عضوا مناقشا

البليدة ، أفريل 2013

مُــلــخّـــص

الضّرورة هي رخص مُنحت للشّعراء دون النّاثرين في تجاوز قواعد اللّغة مُراعاة للطّبيعة الشّعرية و خدمة للوظيفة الأدبية ، و قد اختلفت نظرة النُّحاة إلى مدلولها ، و سلكوا في فهمهم لها وجهات متعدّدة . و هي تلتقي مع كثير من المفاهيم ؛ حتّى إنّه قد يخفى الفرق بينهما بحكم تقارب المعنى ؛ كمثل : الشّاذ و الحُوشي و النّادر و الغريب ، إلاّ أنّها في الحقيقة مفهوم يتميّز عمّا سواه ويتّسع مجال الفرق فيها لذا فهي ظاهرة جديرة بالدّراسة . و لا يُمكن حصر الضّرائر بعدد معيّن على أصحّ رأي ، لأنّ بابها الشّعر ، و شعر العرب لم يُحط بجميعه أحد لذا فإنّ السّبيل إلى ترتيبها هو تصنيفها في أنواع ، سواء على أساس شكليّ سواء على أساس ذاتيّ ، و إمّا على أساس البنية و التّركيب . هذا و للشّاعر دواع تلجئه إلى ارتكاب الضّرورة الشّعرية أهمّها الوزن و القافية ، الارتجال ، العناية بالمعنى ، إرادة الشّاعر ، كثرة الاستعمال. و مع ذلك فإنّ لها أُصولا مُلتزمة من أصول العربية لا يجوز أن تُخالف مهما دعت الضّرورة ، لأنّ لها أحكاما و حدودا .

في نظرنا النّحوي للضّرورة الشّعرية من خلال ديوان امرئ القيس كان لنا خوض في قواعد و حدود الضّرورة بأنواعها سواء تلك القائمة على أساس الحذف ، أو الزّيادة ، أو التّقديم والتّأخير أو التّغيير . فالنَّحو العربيّ لم يُغفل هذه الظّاهرة في كلّ ما يتعلّقُ بها ، و بَحَثَها عُلماؤهُ من مُنطلق الحسن و القبح و الجواز و الوجوب أيضا .

أمّا في دراستنا للضّرورة الشّعرية في النّص الشّعري من خلال ديوان امرئ القيس فإنّ ما قدّمته العلوم اللّسانية الحديثة من مفاهيم تَخُصُّ اللّغة تَرَكَ أثره المباشر على مفهوم الشّعر . فالقواعد هي اللّغة عند اللّسانيّين ؛ و هي عند الشّعراء تعني الجُمود و السُّلطوية . أمّا المُتغيّرات اللّسانية فــهـي الــفوضى و الحرّية و التَّمرُّد ، حيث تأتي الأسلوبية لتتبّع ملامح الشّحن العاطفيّ في الخطاب من حيث استخدام اللّغة بشكل مُتجدّد يختلف عن النّمط التّركيبي الذّي نلمسه في الخطاب النّفعي العادي ؛ لذا كان تناولنا للضّرورة باعتبارها ميزة أسلوبية من خلال خروجها عن النّمط العادي للّغة و أبرزنا دورها في تحقيق التّماسك و الانسجام النّصّي .

شـــكـــر

قال تعالى : { ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ }

أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف على ما كان منه من تجاوب نافع و تعاون صادق في إنجاز هذا البحث و تذليل صعابه ، و على ما جاد به من الوقت و الجهد في تصويب الخطأ ؛ دون أن يبخل علينا عند السّؤال أو ينثني عن تشجيعنا عند الكسل أو الانثيال ، إليه شكر يفوق حبر القلم و نطق اللّسان ، شكر ينمّ عن الامتنان و تقدير يحمل سمة العرفان .

الــفـهـرس

مـلـخّـص

شـــكـــــر

الـفـهـرس

مـقـدّمـة 5

1- ماهية الضّرورة الشّعرية 9

1-1- مفهوم الضّرورة الشّعرية 9

1-2- تمييز الضّرورة الشّعرية عمّا يلتبس بها من مفاهيم 16

1-3-أنواع الضّرورة الشّعرية 20

1-4- دواعي اللّجوء للضّرورة الشّعرية 29

1-5- حدود الضّرورة الشّعرية 37

2- الضّرورة الشّعرية في النّظر النّحوي من خلال ديوان امرئ القيس..... 44

2-1- ضرائر الحذف 44

2-2- ضرائر الزّيادة 60

2-3- ضرائر التّقديم و التّأخير 68

2-4- ضرائر التّغيير 73

3- الضّرورة الشّعرية في النّصّ الشّعري من خلال ديوان امرئ القيس 81

3-1- دلالات ضرائر الحذف 82

3-2- دلالات ضرائر الزّيادة 96

3-3- دلالات ضرائر التّقديم و التّأخير 104

3-4- دلالات ضرائر التّغيير.....112

خــاتمة :..... 123

قائمة المراجع : 127

مـــقـــدّمـــــة

الضّرورة الشّعرية هي جوازات حُقّت للشّعراء دون النّاثرين في تَجاوُز قواعد اللّغة خدمةً للوظيفة الشّعرية ، فالشّعراء طالما حملوا شعار يجوز للشّاعر ما لا يجوز للنّاثر ، و مع أنّ النّحاة أقرّوا بذلك إلاّ أنّهم وضعوا ضوابط وحدود كثيرة لهذه المسألة ، ولهذا السّبب ظلّ الصّراع قائما بين الشّعراء من جهة والنّحويين من جهة ثانية ، لهذا ارتأينا دراسة هذه الظّاهرة - **الضّرورة الشّعرية - بين النّظر النّحوي و النّص الشّعري من خلال ديوان امرئ القيس** ، ومن خلالها ندرس الجدلية التي تُجسّدها هذه الأخيرة ؛ و هي جدلية الخرق و الإبداع ، الخرق الذي يُثبته النّظر النّحوي و الإبداع الذي يُبديه النّصّ الشّعري الذي بين أيدينا ؛ سيما وأنّ الضّرورة لا زالت الأبحاث فيها بكرًا مع أنّها ظاهرة وُجدت مع أوائل الشّعراء كـ (امرئ القيس) ؛ الذي هو من بيئة و زمن الاحتجاج ، بل هو حامل لواء الشّعراء في الفصاحة ، كما أنّها - الضّرورة الشّعرية - ظاهرةٌ رافقت الدّرس اللّغوي منذ اللبنات الأولى له ووُجدت في ثنايا أمّات الكتب النّحوية ، ومع ذلك تبقى تُثير الكثير من الإشكالات خاصّة لأنّها تتعلّق بأهمّ مُدوّنة بنى عليها النّحاة قواعدهم وهي الشّعر ، و لهذه الأسباب مجتمعة تبرز قيمة البحث في ميزان الأبحاث .

ومن خلال بحثنا هذا فإننا نسعى إلى إزالة اللّبس عن حقيقة هذه الظّاهرة بالكشف عن مفهومها و أنواعها و حدودها و دواعيها و ذلك بالإجابة عن الإشكالية التالية :

- ماهي الحدود والشّروط التي وضعها النّحويون ونظّروا لها في بحوثهم في مجال الضّرورة الشّعرية ؟ و هل هي الحدود ذاتها التي التزم بها الشّعراء عامّة و امرؤ القيس خاصّة ؟ أم أنّهم خرقوا القواعد و الحدود إلى مدى أبعد من ذلك ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الكبرى إشكاليات أخرى منها :

- ماهو مفهوم الضّرورة الشّعرية و هل اتّفق اللّغويون على مفهوم واحد لها ؟
- ما هي أهمّ أنواعها ؟ و ما هي وجوه إجازاتها النّحوية والأسلوبية ؟
- ما هو واقع الضّرورة الشّعرية في ديوان امرئ القيس من حيث أنواعها ودلالاتها الأسلوبية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية و فروعها كان علينا أوّلا دراسة في ماهية الضّرورة الشّعرية ، وثانيا نَظَر هذه الظّاهرة في النّص الشّعري من خلال شعر امرئ القيس نحويا و أسلوبيا ، وبذلك قام لنا البحث على ثلاثة فصول ؛ حمل **الأول** : عنوان (**ماهية الضّرورة الشّعرية**)؛ وفيه عمدنا إلى تحديد معناها **لغة** من خلال معجمين هما (لسان العرب) و (المعجم الوسيط) ولم يكن بالإمكان الاكتفاء بأحدهما دون الآخر أو بلسان العرب على الأقلّ على أنّه معجمٌ يصحّ أن يُقال عنه جامع مانع في عرف الباحثين ؛ لأنّ طلاّب البحث و الحقيقة لا يقفون عند حدّ ؛ و لا يقنعون بمَغنَم ، و لأنّ غايتنا كانت ترمي إلى ما هو أبعد من ذلك و هو تتبُّع تطوّر المعنى اللّغوي لمصطلح (ضرورة) من بداية الدّرس اللّغوي إلى يومنا هذا ، و هو المنهج ذاته الذي اعتمدناه في **التّحديد الاصطلاحي** الذي أخذ منّا مسافةً واسعةً من البحث و طُولاً قد تأباه أصول مناهج البحث و تلتفت إليه أقلام النّقد إن لم يكن له ما يُبرّره ، و ليس الأمر كذلك هنا ، فالحاجة إلى هذا التّوسّع كانت ملحّة حيث كان ذلك سعيا منّا إلى جعله أكثر من مجرّد تحديد إصطلاحيّ ، ليرقى إلى رصد آراء أئمّة اللّغة و مذاهب و مدارس النّحو لظاهرة لغوية هي من الأهمّية بمكان في الدّرس النّحوي ، حيث كان غرضنا أن نضع أيدينا على أشتات المصادر و الأصول ، فنقابل و نوازن لنهتدي إلى أرجح الآراء و نجعل العبارات أيسر منالا و أقرب إلى الدقّة و الإحكام ، سيما وأنّ الظّاهرةٌ خطيرةٌ تمسّ باطّراد القاعدة التي سعى النُّحاة إلى وضعها حفاظا على اللّغة ومن ثَمَّ على القرآن ، باعتبار الضّرورة الشّعرية في عمومها استثناءات أو مخالفات للقاعدة ، كما أنّها تطال أهمّ مُدوّنة للتّقعيد وهي الشّعر . وفي الفصل ذاته عمدنا إلى تحديد **أنواع الضّرورة الشّعرية** وفق أكثر من مذهب و حسب أكثر من رؤيا ، ومن ثَمّ **تمييزها عمّا يلتبس بها من مفاهيم** ، دون أن نغفل عن إبراز **حدودها النّحوية** التي حرص النّحاة على ضرورة مراعاتها قصد رعاية الحدّ الأدنى على الأقلّ من اطّراد القاعدة و اتّزان النّحو ، و في المقابل تطلّب البحث طبقا لمبدأ التّوازن ذكر **دواعي اللجوء إلى الضّرورة الشّعرية** و المبرّرات التي استند إليها الشّعراء في تعليل استعمالاتهم القائمة على أساس المخالفة .

وفي **الفصل الثّاني** الذي حمل عنوان (**الضّرورة الشّعرية في النّظر النّحوي من خلال ديوان امرئ القيس**) اتّجه بحثنا الوجهة النحّوية الخالصة و اتّخذ الصّفة التّطبيقية المحضة ، و فيه رصدنا الضّرورة الشّعرية في النّظر النحوي ببسط السّند النّحوي للنّماذج الواردة من شعر امرئ القيس ؛ وذلك بعرض القاعدة النّحوية التي خرقتها الضّرورة و الإستثناء الذي صيغت وفقه الأشعار .

أمّا **الفصل الثالث و** الذي كان المنهج فيه تطبيقيا أيضا و المنحى فيه أسلوبيا فقد حمل عنوان (**الضّرورة الشّعرية في النّص الشّعري من خلال ديوان امرئ القيس**) و فيه نزلنا بالضّرورة إلى محيطها و عدنا بها إلى منبعها فانكشف لنا واقعها في النّص الشّعري ، و تبدّت لنا دلالاتها ؛ إذ أنّها

تحمل المعاني التي لا يمكن أن يُحيط بأطرافها دارس مهما أوتي من فهم و تمكّن ، ذلك أنّ الأبيات التي تحمل الضّرائر تحمل أيضا الدّلالات التي لم تكن لتوف بها الألفاظ المباشرة و التّراكيب السّليمة من جهة النّحو .

لنخلص إثر ذلك كلّه إلى خاتمة لخّصنا فيها البحث ذاكرين أهمّ النّتائج التي وصلنا إليها من خلاله .

وفي مسيرتنا هذه كان لابدّ لنا من الاعتماد على الأداة الإحصائية لرصد المادّة محور الدّراسة ؛ وهي الضّرورات المتناثرة في ثنايا ديوان الشاعر ، والوصف لبيان ماهية الضّرورة وتحديد أنواعها في الجانب النّظري ، وبعض التّحليل الذي مكّننا من تتبُّع الظّاهرة والقواعد الضّابطة لها ؛ من خلال تبيان القاعدة الأصل للوصول إلى الاستثناء الذي بُنيت عليه الضّرورة، وكذا إعطاء الدّلالات الفنّية و الأسلوبية المناسبة لها .

هذا عن خطوات البحث و منهجه ، أمّا عن الصّعوبات و العراقيل التي واجهتنا في هذه الأثناء و التي لا يَسلم منها أيّ بحث يسعى صاحبه إلى أن يرقى به إلى المستوى الذي يُرضي شغفه كباحث أوّلا ، ويرضي طموحه ثانيا بإضافة عمله كلبنة في صرح البحوث التي تُنجز هنا و هناك للنّهوض بتُراث لغتنا العظيم الذي أصبح عند الكثير مهجورا ، خاصّة في ظلّ العولمة التي جذبت اهتمام شبابنا إلى الغرب الذي أنساه نفسه و ماضيه و جذوره و تُراثه ، التُّراث الذي يتشرّف بعبقه كلّ من يُساهم في خدمته ، كما يُرضي اللّجنة التي تتلقّف عمله بالتّدقيق و التّمحيص و على رأسها الأستاذ المشرف الذي يحقّ له أن يُقدَّم له عملا يليق برحابة صدره و صدق سعيه في التّصحيح و التّنقيح و التّوجيه ، و عمل ينمّ عن الاحترام التّقدير و الشُّكر و الامتنان على الجهد المبذول و الوقت الممنوح ، ؛ لأجل هذا لم يكن طريقنا مفروشا بالورود بل اعترضتنا صعوبات جمّة ؛ منها ما ارتبط بالبحث مباشرة أي بالموضوع ، و لعلّ أبرزها اتّساع مجال الموضوع ممّا كلّفنا جهدا كبيرا في محاولة القبض على زمامه و لمّ أطرافه المترامية حتّى انتهى الأمر إلى الدّراسة التي بين أيدينا ؛ و هي الدّراسة النّحوية الأسلوبية و التي كانت بالفعل سعيا حقيقيا إلى تقريب المُتباعد و حتّى جمع المتناقض ، و كذا صعوبة استخراج الضّرائر من الدّيوان إذ ليس من السّهل تبيُّن الضّرورة من الاستعمال الموافق للقاعدة ، علاوة على الوقت والجهد الذي تستغرقه هذه العملية التي تقوم على استقراء الدّيوان أكثر من مرّة وتتبُّع شعره بيتا بيتا بقراءة واعية متفحّصة تُحصي الضّرائر وترصد ظروف القصيدة و أشخاصها بغرض إعطاء القراءات الأسلوبية للنّماذج الشّعرية محلّ الدّراسة ، وهنا مدعاة لذكر مشكلة أخرى اعترضت طريق بحثنا و هي اتّصال مجال هذا البحث بعلم ليس من اختصاصنا و هو المجال الأسلوبي ممّا أحوجنا إلى

بذل مزيد من الجهد و الوقت خاصّة و أنّي لم أقف في هذا الشّأن إلاّ على جُذاذات غير مستوفاة ، سيما وأنّ عامل الزمن لم يكن أبدا في صالحنا ؛ و هذا هو النّوع الثّاني من الصّعوبات التي كان علينا تجاوزها و هي وإن لم تكن ذات صلة مباشرة بالبحث لعدم تعلّقها بالموضوع إلاّ أنّها تَخُصّ ظروف البحث و هي في اعتبارنا على قدر كبير من الأهمّية ، حيث كان لا بُدّ لقصر الزّمن أن يُعطّل و يُعوّق حتّى سار العمل بين البطء و الإسراع ، علاوة على ندرة المراجع وصعوبة تحصيلها .

و قد كان لابدّ لنا في هذا المقام من إيراد هذه الصّعوبات ليس إعظاما لها و لكن إنصافا للأستاذ المشرف الذي أولى عناية بالغة لهذا الجانب و عمل بإخلاص على تذليل هذه الصّعوبات و بثّ العزيمة فينا بروح الأستاذ المسؤول و المقتدر معا مع ما عليه من من التزامات مختلفة إلاّ أنّه لم يجحف بحقّنا في العناية و التّوجيه . لذا لن نجحفه حقّه في الشّكر و التّقدير فهو يستحقّه ، و ليس كرمًا منّا بل خجلا من كرمه الذي غمرنا به .

الفصل 1
مـاهـيـة الـضّرورة الـــشّـــعـريـــة

1-1- مفهوم الضّرورة الشّعرية :

1- 1- 1- مفهومها لغة:

ذكر ابن منظور في لسان العرب ، مادّة **(ضرر)** مايلي : "ضرّه يضرّه ضرّا ، وضرّبه و أضرّ به وضارّه مضارّة و ضرارا... و الاسم الضّرر... قال أبو الهيثم : **الضّرائر** : المحاويج ، و **الاضطرار** : الاحتياج إلى الشّيء ، وقد اضطرّه إليه أمر... ، و قد اضطرّ إلى الشّيء أي أُلجئ إليه ... قال اللّيث : **الضّرورة** اسم لمصدر الاضطرار ؛ تقول حملتني الضّرورة على كذا وكذا " [1] ج 9 ، ص (32 ، 33)

فـ **الضّرورة** عنده مشتقّة من الضّرر فهي بخلاف المنفعة ؛ و هي تُحيل على الشّدّة والمشقّة ، و الحاجة ، و من الضّرر : **الضّرورة** و منه أيضا ؛ **الاضطرار** ؛ و هو الإلجاء بدليل ما جاء في الوسيط : " ضرّ فلانا إلى كذا : ألجأه إليه...و **اضطرّه** إليه : أحوجه و ألجأه... و **الضّرورة** : الحاجة ، و**الضّرورة** : الشّدّة لا مدفع لها ؛ و**الضّرورة** : المشقّة .

و **الضّرورة** في الشّعر : الحالة الدّاعية إلى أن يرتكب فيه ما لا يرتكب في النّثر ، (ج) ضرائر " [2] ، ج 1 ، ص (537)

و عليه فمن تتبُّع المعنى اللُّغوي لكلمة **ضرورة** نجدها تدلّ على كل ما تمسّ إليه الحاجة ، و على كلّ ما ليس منه بدّ . فهل حافظ النّحاة على هذا المعنى عند وضعهم مفهوما لها ؟

1-1-2- مفهومها اصطلاحا :

اختلفت نظرة النُّحاة إلى مدلول **الضّرورة الشّعرية** ، و قد سلكوا في فهمهم لها وجهات متعدّدة ؛ حتّى صار لكلّ واحد منهم رأيا لا يراه الآخر ، و ربّما صارت الظّاهرة الواحدة **ضرورة** على رأي ؛ في حين لا تُعدُّ كذلك في رأي مغاير . لذلك إذا أردنا معرفة **الضّرورة** في اصطلاح النُّحاة فلا بُدَّ من تَتَبُّع ذلك لدى كلّ واحد منهم.

1-1-2-1- في رأي القدامى:

1-1-2-1-1- رأي سيبويه و ابن مالك:

لم يُطلق (**سيبويه**) - و هو أوّل من تكلّم في هذا الموضوع - تعريفا محدّدا **للضّرورة** ؛ كما أنّه لم يستعمل هذا اللّفظ في كتابه ، فكان يكتفي بتعبير يؤدّي إلى معناه . فقد سمّى باب **الضّرورة** بخلاف ما عليه جميع النّحاة بـ : **(باب ما يحتمل الشّعر)** ؛ وفيه يقول :" اعلم أنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ؛ يُشبّهونه بما ينصرف من الأسماء لأنّها أسماء كما أنّها أسماء ، و حذف ما لا يُحذف يُشبّهونه بما قد حُذف و استُعمل محذوفا " [3] ج 1 ، ص (26) . كما تناول بعض أنواع **الضّرورة** في أبواب متفرّقة ؛ كباب : **(ما رَخَّمت الشّعراء في غير النّداء اضطرارا)** [3] ج 1 ، ص (342) وباب (ما **يجوز في الشّعر من إيّا ولا يجوز في الكلام)** [3] ، ج 1 ، ص (178)

فمن هذه المواضع وغيرها حدّد النُّحاة رأي سيبويه في **الضّرورة** بأنّها ما يجوز للشّاعر في شعره ممّا لا يجوز له في الكلام ؛ على أن **يضطرّ** إلى ذلك و لا يجد عنه مندوحة ، و أن يكون في ذلك ردّ فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز . وهذا ما قاله (**أبو حيّان**) : " يجوز للشّاعر في الشّعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه وردّ فرع إلى أصل وتشبيه غير جائز بجائز . " [4] ، ج 2 ، ص (1220)

بهذا الفهم نفسه فهم (**ابن مالك**) **الضّرورة** فهي عنده : " ما لا مندوحة للشّاعر عنه . " [5] ، ص (12) وموقفه هذا نستشفّه من قوله في قول الشّاعر : (ما أنت بالحكم التّرضى حكومته) قال : " وعندي أنّ مثل هذا غير مخصوص بال**ضّرورة** لتمكّن قائل الأوّل من أن يقول : (ما أنت بالحكم المرضيّ حكومته) ... ، فإذا لم يفعل ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار . " [6] ص ، (34) .. فإذا كان للشّاعر مجال للاختيار فلا داعيَ للقول **بالضّرورة** لأنّه ماكان للشّاعر عنه مندوحةٌ فلا سبيل للجزم بأنّه إنّما ارتكبه لأجل الشّعر .

معارضة هذا الرّأي :

هذا الرّأي لم يجد أنصارا كثيرين من النّحاة ؛ فقد تعرّض مذهبهما لنقد شديد من المتأخّرين كـ **(الشّاطبي)** و**(أبي حيّان) .** فقد فصّل **(الشّاطبي)** الرّد على **(ابن مالك)** و بسطه **(البغدادي)** في خزانته بقوله : " و ما ذهب إليه **ابن مالك** باطل من وجوه : **أحدها** : إجماع النّحاة على عدم اعتبار هذا المنزع و على إهماله في النّظر القياسي ؛ و لو كان معتبرا لنبّهوا عليه . **الثّاني** : أنّ الضّرورة عند النّحاة ليس معناها أنّه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر ؛ إذ ما من ضرورة إلاّ و يمكن أن يُعوّض من لفظها غيره ... و إذا وصل الأمر إلى هذا الحدّ أدّى أن لا ضرورة في شعر عربيّ و ذلك خلاف الإجماع ، و إنّما معنى الضّرورة أ نّ الشّاعر قد لا يخطر بباله إلاّ لفظة ما تضمّنته ضرورة النّطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، بحيث قد ينتبه غيرُه إلى أن يحتال في شيء يُزيل تلك الضّرورة . **الثّالث** : إنّه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ؛ واحدة يلزم فيها ضرورة إلاّ أنّها مطابقة لمقتضى الحال ، و لا شكّ أنّهم في هذه الحال يرجعون إلى الضّرورة لأنّ اعتناءهم بالمعاني أشدّ من اعتنائهم بالألفاظ ... **الرّابع** : انّ العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المُزاحف دون غيره أو ، بالعكس فتركـب الضّرورة لذلك "[7] ج 1 ، ص (33 ، 34)

فمذهب **(سيبويه)** إذن باطل عند **(البغدادي)** و من معه لعدّة اعتبارات منها : إهماله من قبل النّحاة ؛ الذين تعني الضّرورة عندهم أنّ الشّاعر قد لا يخطر بباله إلاّ اللّفظ الذي به ضرورة ولا يسعفه الوضع ليحتال بما يزيلها ، و إذا أمكنه ذلك و توفّر للمعنى المراد أكثر من لفظ فلن يكون لكل لفظ نفس القيمة في أداء المعنى المطلوب ، ولا شكّ أنّه لأجل دقّة المعنى يركب حتّى الضّرورة .

1-1-2-1-2- رأي ابن جنّي و الجمهور :

يذهب جمهور النّحاة إلى أنّ : " الضّرورة ما وقع في الشّعر سواء كان للشّاعر عنه فسحة أم لا " [7] ج 1 ، ص (43) . فلم يشترطوا اضطرار الشّاعر في ذلك ، وهذا الرّأي يجد أتباعا كثيرين ؛ كالعلاّمة **(الرّضي)** الذي يقول عنه **(البغدادي)** : " و اعلم أنّ صريح مذهب الشّارح المحقّق في الضّرورة هو المذهب الثّاني و هو ما وقع في الشّعر سواء كان للشّاعر عنه مندوحة أم لا ، و هو مذهب الجمهور " [7] ج 1 ، ص (42).. و **(ابن عصفور)** الذي يقول : " أجازت العرب في الشّعر ما لا يجوز في الكلام ؛ اضطرّوا إلى ذلك أو لم يضطرّوا ، لأنّه موضع أُلفت فيه الضّرائر . "[8] ، ص (269)

و من المتأخّرين نجد **(البغدادي)** الذي يقول : " و الصّحيح تفسيرها - الضّرورة - بما وقع في الشّعر دون النّثر سواء كان للشّاعر عنه مندوحة أو لا ."[7] ج 1 ، ص (40) . فقد فسّر

هؤلاء الضّرورة بأنّها من التّراكيب الواقعة في الشّعر، الخاصّة به والملازمة له دون أن يُلجئهم إلى ذلك الاضطرار . و على ذلك جوّزوا للشّاعر في شعره ما لا يجوز في الكلام و إن لم يضطرّ . لأنّ الشّعراء أُمراء الكلام يستطيعون التّحكّم في ناصية اللّغة و قلّ أن يعجزهم تركيب معيّن ؛ إلاّ أنّه لا يُلزم الشّاعر باستحضار تركيب دون آخر ساعة قول الشّعر .

و رائد هؤلاء في مذهبهم **(ابن جنّي)** ؛ الذي يرى أنّ العرب ترتكب الضّرورة مع قدرتهم على تركها ، يقول : " ألا تراهم يدخلون تحت قبح الضّرورة مع قدرتهم على تركها ليعدّوها لوقت الحاجة إليها "[9] ، ج 3 ، ص (60) و قال : " إنّ العرب قد تلزم الضّرورة في الشّعر في حال السّعة أُنسا بها و اعتيادا لها و إعدادا لها لوقت الحـاجة إليها . "[9] ، ج 3 ، ص (303) فاللاّفت في حديث **(ابن جنّي)** عن الضّرورة هو تأكيده ارتكاب الشّعراء إيّاها من طريق السّعـة وليس من موقع الاضطرار دائما ؛ " فانّ العرب تفعل ذلك تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف لتصحّ به طريقك و يرحُب به خناقك ، إذا لم تجد به وجها غيره فتقول : إذا أجازوا نحو هذا و منه بدّ و عنه مندوحة فما ظنّك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا و لا عنه معدلا " [9] ، ج 3 ، ص (188) . فاللّجوء للضّرورة لا يعتبر دائما مـن قبيل ما يستدعي الاعتذار و التّأويل ، لأنّها إنّما تكون بإرادة الشّاعر و عمده لغاية يرتئيها لنظمه .

1-1-2-1-3- رأي الأخفش :

يتلخّص موقف **(الأخفش)** في أنّه توسّع في مفهوم الضّرورة إلى حدّ جعلـها مرتبطة بالشّاعر عموما سواء في شعره أو حتّى في كلامه العادي حيث ذهب إلى أنّ : " الشّاعر يجوز له في كلامه و شعره ما لا يجوز لغير الشّاعر في كلامه ، لأنّ لسان الشّاعر قد اعتاد الضّرائر فيجوز له ما لم يجز لغيره " [4] ، ج 1 ، ص (112). فهو على غرار سائر النّحاة يرى أنّ الشّعراء طبقة مختلفة يجوز لها ما لا يجوز لسواهم في الشّعر ، إلاّ أنّه زاد عنهم بأن أباح للشّعراء في كلامهم العاديّ ما يباح لهم عند الاضطرار بداعي التّعوّد ؛ أي أنّ ألسنتهم تعتاد الضّرائر فيتأثّر كلامهم بما ألفوا في شعرهم . وهذا عندنا مخالف لمذهب الجمهور و لم يقل به غيره لذا فهو من التّجوّز المبالغ فيه إذ أنّ صفة الشّاعر تبيح له خرق بعض القواعد ساعة قرض الشّعر فقط لا في سائر أحواله ، لأنّ الضّرورة مهما تشعّب مفهومها و مهما تعدّدت مبرّراتها ؛ يبقى للاضطرار الحظّ الأوفر في تحديدها ، و الاضطرار بلا شكّ مقرون بالشّعر لا بغيره .

1-1-2-1-4- رأي ابن فارس :

إذا كان **(الأخفش)** يتوسّع و يميل إلى التّسمّح و عدم التّشدّد في جانب الضّرورة ، فإنّ **(ابن فارس)** يقف على الطّرف النّقيض بحيث يضيّق في مجالها ، و لا يكاد يعترف بها ؛ إذ لا يرى للكلام الذي يأتي به الشّاعر سوى وجهين لا ثالث لهما ؛ أحدهما موافق لسنن العرب فلا كلام عليه ، و الآخـــر مخالف لسننها ينبغي ردّه و تسميته باسمه الحقيقي و هو **الغلط** أو **الخطأ** دون حاجة إلىّ تكلّف التّبرير و اصطناع التّخريج له ، و هذا فحوى قوله : " و ما جعل الله الشّعراء معصومين يوقون الخطأ و الغلط ، فما صحّ من شعرهم فمقبول و ما أبته العربية و أصولها فمردود " [10] ، ص (231) ، و هذا – أيضا - في اعتبارنا من المبالغة المجحفة في حقّ الشّعراء ، إذ أنّ للشّعر بالفعل مضايق تستدعي الاعتذار بطريق الضّرورة .

1-1-2-2- في رأي المحدثين :

روّاد الدّرس اللّغوي في عصرنا هذا عرضوا هم الآخرين لهذه الظّاهرة بكـــثير من الاهتمام ، فكـــانت لهم آراء ليس فيها جديد على العموم ؛ إذ أنّها في غالبها امتداد لبعض مـــذاهب القدامى .

1-1-2-2-1- إبراهيم أنيس :

هو من بين الذين أدلوا بدلوهم في بحث الضّرورة ، و يمكن تلمّس موقفه من خـــلال كتابيه : **(موسيقى الشّعر)** و **(من أسرار اللّغة)** . و خلاصة الأمر في ذلك أنّـــه يميل إلى رأي **(ابن فارس)** في محاولة رفض الضّرورة بقوله : " و لكنّا لا نستريح لمثل هذا التّفكير لما فيه من تكلّف ظاهر ... نحن إذن ننظر إلى تلك الضّرورات المستقبحة على أنّها أثر لأحد الأمور الآتية : خطأ في الرّواية ، اختلاف في اللّهجات العربية ،أو الصّنعة العروضية . "[11] ، ص (301)

فهو إذن يرى أنّه لا وجود للضّرورة ، و أغلب الظّنّ عنده أنّه إنّما أخطأ الرّواة في نقل الشّاهد ؛ ممّا حمل العروضيّين على القول بمثل هذه التّخريجات . و إلّا فإنّ السّبب هو مجيء الشّاهد على وفق لهجة تختلف عمّا عليه القاعدة . و هذه الأمور لا ينبغي الرّكون إليها مطلقا لأنّ : القول بالخطأ في الرّواية يفتح بابا للطّعن في كلّ ما وصلنا ، و اختلاف اللّهجات صار درسا مشهورا في علم اللّغة و تُحال عليه كثير من الاستعمالات ، و أمّا القول بالصّنعة العروضية فهو الآخر يفتح بابا للطّعن في منهج نحاتنا ؛ مفاده أنّ العروضيّين حرّفوا تلك الشّواهد ، و لا شكّ أنّهم ثقات ؛ حفظة للأمانة التي أُنيطت بهم .

أمّا في كتابه **(من أسرار اللّغة)** فإنّه جعل الضّرورة : " وصمة وصموا بها الشّعر العربي عن حسن نيّة منهم ... ، و ما كان أغناهم عن مثل هذا لو أنّهم بحثوا الشّعر وحده و خصّوه ببعض الأحكام التي يجب أن تترك للشّعراء وحدهم ، فإذا شاعت في شعرهم ظاهرة من الظّواهر و نسج على منوالها الكثرة الغالبة منهم ؛ عدّت حينئذ من خصائص الأسلوب الشّعري . "[12] ، ص (326)

و إذن ، هو يرى أنّ النّحاة هم من ألصق هذه السّمة بالشّعر ، فأساءوا من حيث أرادوا النّفع ؛ فهم أرادوا طرد القاعدة النّحوية ، لكن دفع بهم الأمر إلى الخلط بين الشّعر و النّثر ، و إغفال أهمّ خصائص الشّعر و هي موسيقاه التي ينبغي الحرص عليها ، حتّى بمخالفة النّظام النّثري .

1-1-2-2-2-1- كمال بشر:

اللّافت في رأيه أنّه بعكس سابقه – مع أنّه من معاصريه - ينفي الخطأ عن الضّرورة ؛ إذ يقول : " إنّ الضّرورة الشّعرية في نظرنا ليست من باب الخطأ كما يظنّ بعض النّاس ، إنّها في رأينا تجيء على وفاق قاعدة جزئية تختلف مع القاعدة التي سمّوها قاعدة عامّة ، أو تجيء على وفاق مستوى لغويّ معيّن . " [13] ، ج 2 ، ص (115) فهو يرى أنّ الضّرورة ليست من قبيل الخطأ ، إنّما هي مستوى لغويّ خاصّ يقتصر على الشّعر . وهي بذلك قواعد مطّردة لكنّها لا ترقى إلى مستوى القاعدة العامّة ، بل هي صحيحة في بابها ، و يعتدّ بها في مجالها فقط ؛ ألا و هو الشّعر . وهو بذلك يتوافق مع الباحثين الذين نظروا إلى الضّرورة على أنّها المشجب الذي يعلّق عليه كلّ بيت لا يتّفق مع قواعدهم ، وأطلقوها " لتكون سيفا مُصلتا و سلاحا يُشهرونه في وجه كلّ بيت يخالف قواعدهم و يعجزون عن تخريجه ، فيجدون المخلص في هذا الوصف السّهل " [14] ، ص (28)

أي أنّ الضّرورة في نظرهما مهربا للنّحاة لتفسير بعض الظّواهر اللّغوية تفسيرا سليما.

1-1-2-2-2-1-3- عبده الرّاجحي :

هو من بين الذّين يكادون يُنكرون وجود الضّرورة ، بجعله إيّاها مجرّد لهجة بقوله : " و الضّرورة الشّعرية كذلك في حاجة إلى دراسة جديدة تستقرّ بها و تردّها إلى أصولها ، لأنّ هذه التي يسمّونها ضرائر تُلجئ إليها طبيعة الشّعر - ليست في رأينا - إلاّ لهجات عربية ، وهي ليست خاصّة بالشّعر على ما سيظهر من دراستنا للقراءات القرآنية ، وهي ليست كذلك ضرورة إلاّ إذا كنّا نقصد منها انتقال الشّاعر من لهجة إلى أخرى خضوعا للوزن الشّعري . " [15] ، ص (65 ، 66)

أي أنّ أصل ما يسمّى ضرورة هو اللّهجات ؛ و بذلك فهي ليست خاصّة بالشّعر وحده لأنّها موجودة في القراءات القرآنية . وهو وإن كان ينطلق في رأيه هذا من كلام بعض النّحاة في تناولهم لبعض الضّرائر ؛ و تردّدهم بينها وبين اللّهجة كقولهم في بيت الشّاعر :

(أو راعيان لبعران شردن لنا كي لا يحسّان من بعراننا أثرا)

حيث قال **(الأندلسي)** : " إمّا أن يقال هي (كي) لغة في (كيف) ، أو يقال حذف فاء كيف ضرورة . "[16] ، ج 2 ، ص (117) كما يستند على قول **(أبي سعيد القرشيّ)** في أرجوزته عن الضّرائر :

" و ربّما تصادف الضّرورة بعض لغات العرب المشهورة "[17] ، ص (24)

إلاّ أنّه لا شكّ في أنّ حصر الضّرورة في اللّهجة يجانب الصّواب ؛ فقد سبق و أجاب الألّوسي عن هذا المذهب بقوله : " موافقة الضّرورة بعض اللّغات لا يخرجها عن الضّرورة ، اعلم أنّ بعض الضّرائر ربّما استعملها بعض العرب في الكلام و مع ذلك لا يخرجها عن الضّرورة عند الجمهور . " [17] ، ص (24)

1-1-2-2-4- محمد حماسة عبد اللّطيف :

علاوة على نظرته الممتدّة لموجة الدّارسين المعاصرين الذين ثاروا على الضّرورة ونفوا وجودها ؛ جاء أيضا بتسمية جديدة لم يُسبق إليها ، هي **(لغة الشّعر)** . يقول : " لعلّه آن لنا - إذن - أن نطرح تلك التّسمية التي اضطرّ النّحاة إليها ، وهي **(الضّرورة)** ، و نستبدل بها تسمية أخرى أدلّ على المراد وأنفى للخلط وهي : **(لغة الشّعر)** . و ليطمئنّ بال نُحاتنا فلن تختلط الأصول بغيرها ولن تفسُد الصّنعة بأسرها . "[18] ، ص (633)

فحسب رأيه محاولة طرد القاعدة النّحوية هي التي كانت وراء كثير من التّسميات التي أطلقها النّحاة على بعض الاستعمالات اللّهجية ، و بالتّالي وراء كثير من الظّواهر التي أفرزها البحث اللّغوي عبر مراحله المتلاحقة ؛ بما في ذلك : **(الضّرورة الشّعرية)** . إذ أنّ بعض الضّرائر هي في الأساس كانت إحدى اللّهجات لإحدى القبائل ، إلاّ أنّها لم توافق قواعد النّحاة ممّا اضطرّهم - كي لا يُعدّلوا القواعد المطّردة ، أو يفصلوا بين الشّعر و النّثر فيجعلوا لكلّ مستوى قواعد خاصّة تخصّه - إلى هذا التّخريج الذي يوصف بالضّرورة . إذن عنده الذين مسّهم الضّرّ هم النّحاة ، فهم الذين اضطرّوا إلى تسمية الضّرورة ، و الذي اضطرّهم هو انحسار القواعد عن شمول كلّ الاستعمالات و الظّواهر . و لعلّ الذي يُدعّم هذا المنزع و يضفي عليه سمة الصّحّة و الصّواب هو اعتراف النّحاة أنفسُهم ، بدليل قولهم : " لو طردنا القياس في كلّ ما جاء شاذّا مخالفا للأصول و القياس ، وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدّي إلى أن

تختلط الأصول بغيرها ، و أن يجعل ما ليس بأصل أصلا ، و ذلك يُفسد الصّناعة بأسرها . "[19] ، ج 2 ، ص (267)

1-2- تمييز الضّرورة عمّا يلتبس بها من مفاهيم :

سبق و رأينا أنّ الضّرورة هي رُخص و جوازات ، مُنحت للشّعراء دون النّاثرين في مخالفة قواعد اللّغة و أصولها المألوفة في الصّرف و النّحو معا ، و إذا نظرنا إلى الضّرورة من هذه الزّاوية - زاوية الخروج عن القواعد - فإنّها قد تلتقي مع كثير من المفاهيم ؛ حتّى إنّه قد يخفى الفرق بينهما بحكم تقارب المعنى ؛ كمثل : الشّاذ و الحُوشي و النّادر و الغريب .

1-2-1- الشّـــــاذّ :

حدّده **(الجرجاني)** في **تعريفاته** بأنّه : " ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلّة وجوده و كثرته . "[20] ، ص (129) . فالعبرة عنده هي القياس وحده ، بينما حدّده **(الكفوي)** في **كلّياته** بأنّه : " هو الذي يكون وجوده قليلا لكن لا يجئ على القياس . " [21] ، ج 3 ، ص (63) . و العبرة عنده بمخالفة القياس من جهة و قلّة الوجود من جهة أخرى ، و هو عنده على مرتبتين : مقبول و مردود .

والـشّـاذ المقبول : هو : " الذي يجيء على خلاف القياس و يُقبل عند الفُصحاء و البُلغاء ." [21] ، ج3 ، ص (63)

إذن **الشّاذ :** ليس درجة واحدة بل منه ما يقبله العلماء ، و منه ما يرفضه . و هو عند **(ابن جنّي)** على أربع مراتب ؛ إذ يقول - بعد أن عرّفه بأنّه : " ما فارق ما عليه بقيّة بابه و انفرد عن ذلك إلى غيره . " [9] ، ج 1 ، ص (97) - يقول : " بعد هذا أنّ الكلام في الاطّراد و الشّذوذ على أربعة أضرب :

- مطّرد في القياس و الاستعمال جميعا...
- و مطّرد في القياس ، شاذّ في الاستعمال ...
- و الثّالث ؛ المطّرد في الاستعمال ؛ الشّاذّ في القياس ...
- و الرّابع ؛ الشّاذّ في القياس و الاستعمال جميعا ..." [9] ، ج 1 ، ص (97 ، 99)

إذن : الضّرب الأوّل يخصّ الاطّراد ، و الثّلاثة الباقية تخصّ الشّاذّ ، على أنّ الضّرب الأخير منها هو أقوى مظهر للشّذوذ كونه يحمل ذلك من جهتي السّماع و القياس معا . لذا : " لا يسوغ

القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه ، و لا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه العرب إلاّ على وجه الحكاية . " [9] ، ج 1 ، ص (99)

و هذه الصّيغ الشّاذّة و إن كان لا يجوز القياس و لا الحمل عليها ، إلاّ أنّه لا ينبغي النّظر إليها على أنّها محتقرة منبوذة ، بل على أنّها صيغ لم تستسلم لطرد القاعدة كما يقول **(فندريس)** : " إذ يحتوي نحو كلّ لغة من اللّغات على قدر يزيد أو ينقُص من الأسماء و الأفعال الشّاذّة . و تسمّى أيضا بالصّيغ القويّة في مقابلة الصّيغ الضّعيفة أو القليلة ، التي تستسلم للتّنظيم الذي يفرضه القياس . هذه الصّيغ القويّة تبقى خارج القاعدة ، و تدين بمقاومتها إلى شيوع استعمالها الذي يُبقي عليها حيّة في الذّهن ، و لا يُطيق لها تغييرا ، و هي تفرض نفسها بخصائص الفردية ؛ و إن كانت هي نفسُها في أغلب الأحيان غير جديرة بأن تصير مثلا و أن تُتَّخذ أساسا لعمل قياس . " [22] ، ص (46)

و بذا يكون الشّاذّ دارجا في عرف كلّ اللّغات ، و هو صيغ قويّة لم تستسلم لمحاولة طرد القاعدة ؛ من خلال التّقعيد بناء على الأكثر ، كقول **(سيبويه)** : " ولكن الأكثر يقاس عليه . " [3] ، ج2 ، ص (216) لكن هذه الصّيغ لا تُهمل بل تُحفظ ، و إن كان لا يُقاس عليها .

و من خلال مفهوم كلّ من الشّاذّ و الضّرورة ، يمكن تلخيص موقف النّحاة من علاقة أحدهما بالآخر على النّحو الآتي:

- منهم من يجعل الضّرورة خاصّة بالشّعر ، و الشّذوذ خاصّ بالنّثر : حتّى إنّ الظّاهرة الواحدة قد تَرد في الشّعر فتُحمل على الضّرورة ، و إن وردت هي نفسها في النّثر عُدّت شذوذا ؛ يقول **(ابن يعيش)** : " و هذا الزّيد أشرف من هذا الزّيد فمجازها ، ما ذكرنا من اعتقاد التّنكير مع قلّته في الكلام ، و ما ورد من ذلك في الشّعر فضرورة . "[23] ،ج 1 ، ص (45) حيث قوله : (مع قلّته في الكلام) ، معناه : شاذّ في النّثر . و يقول **(الأشموني)** عن حذف أداة النّداء مع اسم الجنس و الإشارة عند البصريّين : " و حمل ما ورد على شذوذ أوضرورة " [24] ، ج 3 ، ص (136) . و يعلّق **(الصَّبَّان)** على ذلك قائلا : " قوله على شذوذ أي في النّثر ، أو ضرورة في النّظم . " [18] ، ص (259)

- منهم من يخلط بين الضّرورة و الشّذوذ: بجعل مفهوم الضّرورة لا يختلف ، أو لا يخرج عن الشّذوذ . فـ **(ابن رشيق)** مثلا يقول : " و لا يجوز استعمال هذا للمُحدث لشذوذه وقبحه . " [25] ج 2 ، ص (158) و **(ابن الأنباري)** يُطلق مصطلحي الضّرورة و الشّذوذ على شاهد واحد ، يقول : " و أجمعنا على أنّ استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسا و استعمالا ؛ فكذلك هاهنا ، و إنّما جاء هذا لضرورة الشّعر . " [19] ج 1 ، ص (97) . و في موضع آخر يقول : " و لو قدّرنا ما

ذكرتموه ؛ فإنّما جاء في الشّعر قليلا على طريق الشّذوذ . " [19] ج 2 ، ص (496) و [26] ، ص (81) و بذا فهو لا يُفرّق بين القلّة و الشّذوذ و الضّرورة و الخطأ أيضا . و **(السّيوطي)** في **(الهمع)** لا يفرّق بين النّادر و الشّاذّ و الضّرورة ، فكلّها تعني عنده الضّرورة الشّعرية ؛ إذ يقول : " و كلّ ما وصفناه في هذا الكتاب فيما تَقدَّم أو يأتي ؛ بالنّدور أو الشّذوذ أو المنع اختيارا ، أو المنع في السّعة ؛ فهو من ضرائر الشّعر . [18] ، ص (256) . و على نفس الدّرب سار **(ابن الحاجب)** فقال : " و نحو (القَصَبَّا) شاذّ ضرورة. " [16] ، ج 2 ، ص (314) . أي أنّ شذوذ مثل هذه الصّيغة بسبب الضّرورة .

و **(الرّضيّ)** يطلق مصطلح الشّذوذ على ما قيل إنّه ضرورة كقوله : " و لا اعتبار بقوله : (جرى الدّميان بالخبر اليقين) ، و بقوله (يديان بيضاوان عند محلّم) لشذوذهما . " [16] ، ج 2 ، ص (64 ،65) و هذان البيتان يعدّهما النّحاة ضرورة .[لغة الشعر] ، ص (258 ، 259)

- منهم من يجعل الشّاذّ أعمّ من الضّرورة : و من هؤلاء : **(ابن جنّي)** ؛ لأنّه يُعرّف الشّاذّ بأنّه : " ما فارق ما عليه بقيّة بابه " [9] ، ج 1 ، ص (97) ، إذ يقول **(الألّوسي)** : " و قد أفهم كلامه أنّ الشّاذّ عنده أعمّ من الضّرورة . " [17] ، ص (27) فالعلاقة بين الشّاذّ و الضّرورة عنده تقوم على أساس منطقيّ هو العموم و الخصوص .

- منهم من يجعل الضّرورة أعمّ من الشّاذّ : من هؤلاء **(السّيوطي)** ، إذ يقول : " و كلّ ما وصفناه في هذا الكتاب فيما تقدّم أو يأتي بالنُّدور أو الشُّذوذ أو المنع اختيارا أو المنع في السَّعة ، فهو من ضرائر الشّعر. " [18] ، ص (256) . فمفهوم الضّرورة إذن أعمّ من الشّاذّ و غيره .

1-2-2- الحُوشِيّ و الغرائب و النّوادر:

لقد أجهد النّحاة أنفسهم في رسم حدود لهذه المفردات ، و لكن تحديداتهم لها ظلّت مبهمة لا تُعين على كشف حقيقة كلّ من هذه الألفاظ . و لقد أقرّ **(السّيوطي)** بهذا فقال : " هذه الألفاظ متقاربة وكلّها خلاف الفصيح . " [27] ، ج 1 ، ص (233)

1-2-2-1- الحُوشِيّ:

و يقال أيضا **(الوحشيّ)** ، إذ جاء في **(الصِّحاح)** : " حوشيُّ الكلام وحشيُّه و غريبه . " [28] ، ج 6 ، ص (642) . و قال **(ابن رشيق)** في **(العمدة)** : " الوحشيّ من الكلام ما نفر عنه السّمع ، ... و يقال للوحشيّ أيضا : (حوشيّ) ، كأنّه منسوب إلى (الحوش) ؛ و

هي بقايا إبل و بار بأرض قد غلبت عليها الجنّ فعمّرتها و نفت عنها الانس . " [25] ، ج 2 ، ص (269) . فحوشيّ الكلام هو ما يَثقُلُ وقعه على السّمع فيستوحشه ، و هي مأخوذة من الحوش ، أي الأرض التي عمرتها الجنّ فلا يكثر وطؤها من الانس ، و كذلك الوحشيّ من الكلام لا يكثر استعماله من قبل النّاس ، و هذا معنى قول **(السّيوطي)** : " و إذا كانت اللّفظة حسنة مستغربة لايعلمها إلاّ العالم المبرّر و الأعرابي القُحّ فتلك وحشيّة . " [المزهر] ، ج 1 ، ص (233)

فالوحشيّ لا يحيل على القبيح و المُستنكر ، بل قد تكون اللّفظة حسنة لكن العلّة هي أن تكون قليلة التّداول ؛ فلا يعلمها إلاّ من له باع طويلٌ في اللّغة كالعالم و الأعرابيّ . و لمّا كانت كذلك عمد أرباب اللّغة - لاسيما البلاغيّون - إلى التّحذير من استعمالها ؛ فهذا **(إبراهيم بن المهدي)** يقول لكاتبه **(عبد الله بن ساعد)** : " إيّاك و تتبّع وحشيّ الكلام طمعا في نيل البلاغة ، فإنّ ذلك هو العيّ الأكبر . "ب [المزهر] ج 1 ، ص (234). إذن : البلاغة لاتتأتّى من استعمال ما هو وحشيّ بل العكس ، قد يكون الحوشيّ سببا في مجانبة البلاغة ، بينما قد يحسن الكلام باستعمال ما سهل من الألفاظ .

1-2-2-2- الغرائب :

جمع غريبة ، و هي بمعنى الحوشيّ [29] ، ج 5 ، ص (355) . و هي مُخلّةٌ بالفصاحة على رأي البلاغيّين ، فمن جملة الضّوابط التي وضعوها لمعرفة مدار الفصاحة قولُهم : " الفصاحة في المفرد خُلوصه من تنافر الحروف ومن الغرابة ، و من مخالفة القياس اللُّغوي. " [30] ، ص (83) فللفصاحة شروط ثلاثة منها : خلوّ الكلام من اللّفظ الغريب ، " و الغرابة ؛ أن تكون الكلمة وحشيّة لا يظهر معناها ؛ فيحتاج في معرفتها إلى أن يُنَقّر عنها في كُتُب اللّغة المبسوطة ... ، أو يُخرّج لها وجه بعيد ..."[30] ، ص (86) . و عليه قلّة استعمال الكلمة على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيّتهم ، يجعلها غريبة غير فصيحة ، يُحتاج لمعرفة معناها إلى البحث عنها في كتب اللّغة ؛ إذ لا يفهمها كلّ سامع . و لذا قال **(ابن فارس)** في باب **(مراتب الكلام في وضوحه و إشكاله)** : " أمّا واضح الكلام فالذي يفهمه كلّ سامع عرف ظاهر كلام العرب ، و أمّا المُشكَل فالذي يأتيه الإشكال من غرابة لفظه . " [10] ، ص (74) فاللّفظ الغريب هو المُعقَّد الذي يَعسُر على السّامع البسيط فَهمُه .

1-2-2-3- النّوادر:

جاء في **(الصّحاح)** : " ندر الشّيء ، يندر نُدورا : سقط و شذّ ، ومنه النّوادر." [28] ، ج 6 ، ص (412) قال **(ابن هشام)** : " اعلم أنّهم يستعملون غالبا و كثيرا و نادرا و قليلا و مطّردا ؛ فالمطّرد لا يتخلّف ، و الغالب أكثر الأشياء و لكنّه يتخلّف ، و الكثير دونه ، و القليل دون

الكثير ، و النّادر أقلّ من القليل . " [27] ج 1 ، ص (234) فالنّادر ما قلّ جدّا حتّى إنّه لَيسقُط في الاعتبار ، يقع في مقابلة المطّرد و الغالب و الكثير ، ويَنزلُ عن مرتبة القليل ، و القلّة و النُّدور هي من حيث الاستعمال طبعا .

من كلّ ما سبق يتبيّن لنا أنّ كلاّ من : **(الحوشيّ و الغريب و النّادر)** تتقارب في معناها ؛ الذي هو بخلاف الفصيح . و للتّمييز بينها و بين الضّرورة ، يمكننا القول أنّه من حيث الشّبه ؛ فإنّ الضّرورة مثلُها مثلَ الغريب والوحشيّ والنّادر تَقصُر باللّفظ عن الفصاحة بدليل قول **(الشّيخ بهاء الدّين السّبكي)** : " إنّ كلَّ ضرورة ارتكبها شاعر فقد أخرجت الكلمة عن الفصاحة " [27] ج 1 ، ص (188).

ومع ذلك فإنّ الفرق شاسعٌ بينهما ، فبينما تتعلّق الضّرورة بالحرف والكلمة والجملة ، فإنّ الوحشيَّ والغريب والنّادر يقتصر على اللّفظ المفرد . لأنّه قد يكون لنا تركيب قائم على الضّرورة لكن ليس لنا تركيب وحشيٌّ أو غريبٌ أو نادرٌ، وبالتّالي يمكن القول أنّ الضّرورة أعمّ ممّا هو وحشي أو غريب أو نادر. وممّا يدلّ أيضا على عموم الضّرورة أنّها قد تُخالف القياس كما قد تُخالف الاستعمال بينما الغريب وغيره يتعلّق بقلّة الاستعمال .

1-3- أنواع الضّرورة الشّعرية :

ليس المقصود ببيان أنواع الضّرورة بيان عددها ، إذ أنّها لا تُحصر بعدد معيّن على أصحّ رأي ، لأنّ : " الضّرورة بابُها الشّعر على قول الجمهور و مخالفيهم ، و شعر العرب لم يُحط بجميعه أحد ؛ فكيف يُمكن حصر الضّرائر بعدد دون آخر ؟ " [17] ، ص (17) و كذلك يقول **(سيبويه)** : " و ما يجوز في الشّعر أكثر من أن أذكُره. " [3] ، ج 1 ، ص (13) و قال **(أبو عمرو بن العلاء)** : " ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلاّ أقلّه ." [31] ، ص (265) . فليس في مقدور أيّ كان أن يُحيط بشعر العرب كلّه . و لهذا لا يُمكن حصرُ الضّرائر في عدد مُعيّن ، و عليه فلا عبرة بما نُسب إلى (الزّمخشري) و حصره لها في عشر ؛ جمعها في بيتين :

" ضرورة الشّعر عشرٌ عُدَّ جملتها وصلٌ وقطعٌ وتخفيفٌ و تشديد

مدٌّ و قصرٌ و إسكانٌ و تحركةٌ و منعُ صرف و صرفٌ ثُمّ تعديد " [17] ، ص (18)

كما لا عبرة بمن أوصلها إلى مائة ، ك **(أبي سعيد القرشيّ)** في أرجوزته **(اللّسان الشّاكر في ضرورة الشّاعر)** إذ يقول في مطلعها :

" سابعُها ضرورةٌ للشّاعر في مائة مُبيحة الضّرائر " [17] ، ص (18)

و طالما لا سبيل إلى حصرها بعدد محدّد ، لا بُدّ من تصنيفها في أنواع ، و لا شكّ أنّ هناك فرقا بين النّوع و العدد . فالنّوع أعمُّ لأنّه يضُمُّ أكثر من عدد ، و على هذا نجد كتُب النّحو لا تَحوي بيانا لعدد الضّرائر ، لكنّها حوت تصنيفها في أنواع ، مع أنّ **(سيبويه)** - و هو أوّل من عمل مؤلّفا في النّحو و كَتب في الضّرورة - لم يَعمد إلى أيّ تقسيم لها ، و اكتفى بسرد أمثلة عنها ، ونماذج لما يحتمل الشّعر دون أدنى ترتيب ، و تبعه في ذلك **(ابن رشيق)** في عمدته ؛ باب **(الرّخص في الشّعر)** [25] ، ج 2 ، ص (273)

إلاّ أنّ أكثر التّقسيمات تداوُلا من قبل النُّحاة تنحصر في طريقين :

<u>الأوّل :</u> يقوم على أساس شكليّ فيه تُقسَّم إلى ضرائر الحذف و الزّيادة و التّغيير و التّقديم و التّأخير...

<u>الثّاني :</u> يقوم على أساس ذاتيّ ؛ و فيه تُقسّم على أساس الحُسن و القُبح .

<u>1-3-1- أنواع الضّرورة على أساس الشّكل :</u>

هذا التّصنيف أشهرُ مماّ عداه لأنّه يقوم على مُلاحظة ووصف موادّ الضّرورة ، لذا فهو أقربُ تناولا و أسهلُ مأخذا . وعلى هذه الطّريقة سار **(ابن عصفور)** في **(ضرورة الشّعر)** ، و **(السّيرافي)** في **(شرح الكتاب)** ؛ غير أنّه يزيد على هذه الأربعة ما يُدرجه غيره تحتها ؛ بقوله : " و ضرورة الشّاعر على سبعة أوجه و هي : الزّيادة و النّقصان و الحذف و التّقديم و التّأخير و الإبدال و تغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التّشبيه و تأنيث المذكّر و تذكير المؤنّث . " [32] ج 1 ، ص (96) و كذلك **(الألّوسي)** في **(الضّرائر و ما يسوغ للشّاعر دون النّاثر)** ، إلاّ أنّه جعلها ثلاثا :(زيادة و حذف و تغيير) ؛ على أساس أنّ التّقديم و التّأخير داخلٌ في التّغيير . و إلى مثل هذا ذهب **(الصّبّان)** في أرجوزته حين قال :

" أصول ضرورات العروض ثلاثة زيادة يتلوها التّغيير و الحذف " [33] ، ص (320)

و طلبا للتّنظيم و الوضوح فإنّنا سنعمد في بيان أنواع الضّرائر حسب الشّكل على التّصنيف الذي اعتمده **(ابن عصفور)** ، بجعله إيّاها أربعا حين قال : " اعلم أنّها مُنحصرةٌ في الزّيادة و النّقصان و التّقديم و التّأخير و التّبديل . " [8] ، ص (84) . فهو يفصل بين التّغيير وبين التّقديم و التّأخير و بذلك يكون التّصنيف أكثرَ وضوحا ممّا يبدو عند الذين جعلوها ثلاثا و أكثر تنظيما لأنّه لم يُطنب ، إذ لو كانت الأنواع فوق الأربع لذهب الإكثار بتنظيم التّصنيف ، و لو كانت أقلّ من ذلك لذهب الإقلال بوضوح التّرتيب . و بذلك تتحدّد أنواع الضّرورة حسب الشّكل على النّحو التّالي :

1-3-1-1- ضرورة النّقص :

تقوم على أساس حذف جزء من التّركيب ؛ " و هو مُنحصرٌ في نقص حركة ، نقص حرف و نقص كلمة . " [8] ، ص (84) . و يُضيف : " و أمّا نُقص الجملة فمنه ..." [8] ، ص (183) فهذا الجزء الذي يُحذف قد يكون حركة أو حرفا أو كلمة كما قد يكون جملة . و كذلك قال **(الألّوسي)** : " اعلم أنّ ضرائر الحذف مختلفة ، فإنّها تارةً تكون بحذف حرف و أخرى بحذف حركة و مرّة بحذف حرفين أو أكثر و أخرى بحذف كلمة . " [17] ، ص (93)

1-3-1-2- ضرورة الزّيادة :

هي الأخرى تقوم على أساس إضافة حركة أو حرف أو كلمة أو جملة ، يقول **(ابن عصفور)** : " و هي منحصرةٌ في زيادة حركة ، وزيادة حرف ، وزيادة كلمة ، و زيادة جملة . " [8] ، ص (18) و الأمثلة في هذا الباب كثيرة ، كـ : " (زيادة ما في آخر البيت) ،(إشباع الحركة حتّى يتولّد منها حرف) ، (زيادة الواو و الفاء العاطفتين) ، (دخول أل على الفعل المضارع) " [17] ، ص (200 ، 202 ، 212 ، 214) ...و هي عند **(السّيرافي)** : " زيادة حرف ، أو زيادة حركة ، أو إظهار مدغم ، أو تصحيح معتلّ ، أو قطع ألف وصل ، أو صرف ما لا ينصرف . " [32] ، ج 1 ، ص (96)

1-3-1-3- ضرورة التّقديم و التّأخير:

و هي : " منحصرة في تقديم حركة ، و تقديم حرف ، و تقديم بعض الكلام على بعض . " [8] ، ص (187) ففي هذا الضّرب كما في الضّربين السّابقين ؛ تَتَحدَّدُ الضّرورة بتقديم حركة أو حرف أو بعض الكلام ، و بعض الكلام يشمل الكلمة و الجملة معا ، و منه الفصل بين المضاف و المضاف إليه بالظّرف أو الجارّ و المجرور ، أو الفصل بين الصّفة و الموصوف . " [25] ، ج 2 ، ص (278 ، 279)

1-3-1-4- ضرورة التّغيير :

يسمّيه **(ابن عصفور)** **(الإبدال)** ، بينما يسمّيه **(الألّوسي)** **(التّغيير)** ؛ " و ضابطه أن يتغيّر حكم الكلمة الذي ثبت لها في الكلام المنثور لأجل الشّعر . " [17] ، ص (86) و التّغيير

هذا لا يخرج عن إطار إبدال حركة من حركة ، و حرف من حرف ، و كلمة من كلمة ، و حكم من حكم ، فـ " الإبدال الذي يُضطرُّ إليه الشّاعر إقامةً للوزن على ضروب أربعة . " [34] ، ص (164) و الأمثلة على هذا كثيرة : " كتأنيث المذكّر ، و تذكير المؤنّث ، و صرف الممنوع ، و منع المصروف ، و قطع همزة الوصل ..." [17] ، ص (86 ، 278 ، 279)

1-3-2- أنواع الضّرورة على أساس الحُسن و القُبح :

أساسُ هذا التّقسيم أنّ ما حمله النُّحاة على الضّرورة ، و ما استعمله الشّعراء في شعرهم دون نثرهم ؛ و إن كان جائزا فإنّه يتفاوت حُسنا و قُبحا ، لأنّ : " هذه الضّرورات لا تستوي في مرتبة واحدة من حيث الاستساغة و القَبول ، فبعضها مقبول و بعضها الآخر مُستقبحٌ ممجوج ، و فئةٌ ثالثة تتوسّط بين القَبول و القُبح " [35] ، ص (304)

فهذا التّصنيف و إن كان **معياريا** يقوم على أساس ذاتي ، إلاّ أنّه وارد بكثرة لدى النّحاة ؛ حيث نجدهم غالبا ما يُعَقّبون بعد الضّرورة بتصريح ينمُّ عن الاستحسان أو الاستهجان . ففي الخصائص مثلا : (و لو ولدت قُفَيرة جرو كلب لسُبّ بذلك الجرو الكلابا) قال **(ابن جنّي)** : " فأقام حرف الجرّ مقام الفاعل و هناك مفعول به صحيح ، قيل هذا أقبح من الضّرورة ، و مثله لا يُعتدّ أصلا بل لا يَثبُت إلاّ مُحتقراً شاذّاً ." [9] ج 1 ، ص (398) و كذلك ما أطلقه **(الخفاجي)** من أنّ : " صرف ما لا ينصرف و عكسُه في الضّرورة مُخلٌّ بالفصاحة . " [36] ، ص (96)

كما قد نجد هذا التّصنيف قائما بذاته لدى بعض النّحاة كـ **(حازم القرطاجنّي)** مثلا في كتابه : **(منهاج البلغاء و سراج الأدباء)** و إن كان الجزء الذي تناول فيه الضّرورة مفقودا ، و هو ما يفهم من عبارته التي نقلها **(السّيوطي في المزهر)** : " الضّرائر الشّائعة منها المُستقبح و غيرُه . " [27] ج 1 ، ص (188) . و قد جعلوا لذلك معيارا فلكلّ من الحَسَن و القبيح دلائلُه :

1-3-2-1- الضّرائر الحسنة :

عند **(السّيوطي)** : " الضّرائر الحسنة ما لا يُستهجن و لا تَستهجنُ منه النّفس ، كصرف ما لا ينصرف ، و قصر الممدود ، و مدّ الجمع المقصور . و أسهل الضّرورات تسكين عين (فَعَلَة) في الجمع بالألف و التّاء ؛ حيث يجب الإتباع كقوله : (فتستريح النّفس من زفراتها)" [5] ، ص (54 ، 55)

إنّه و إن كان الحكم بالحُسن و القُبح على أساس استحسان و استهجان النّفس ، إلاّ أنّ هذا ليس حكما ذاتيّا محضًا يُعتمد فيه على الذّوق و الهوى ، بل على الفطرة العربية السّليمة ؛ بدليل أنّ أسهل وأحسن الضّرورات ما قام على الحذف و التّخفيف لميل العرب عموما إلى الاقتصاد في اللّغة . كما أنّهم وضعوا قانونا موضوعيا للقول بحُسن أو قبح الضّرورة ، و جعلوه حدّا يحكمها - سنَتَبَيّنه بوضوح في الحديث عن حدود الضّرورة الشّعرية - و هو مدى القرب و البعد عن الأصل و كذا وضوح وجه الشّبه بالجائز، فما قوي فيه وجه الشّبه بالجائز ، أو كان له أصلٌ يُراجع فهو حسن ، فإن قيل : " الضّرورة الحسنة ما لا تستوحش منه النّفس كصرف ما لا ينصرف " [5] ، ص (54) ، فإنّما تألفه النّفس لأنّ الأصل في الأسماء الصّرف و هذا قد رُدّ إلى الأصل ، لذا فهـو : " من أحسن الضّرورات لأنّـه رُدّ إلـى الأصل ." [23] ، ج 1 ، ص (67)

1-3-2-2- الضّرائر القبيحة:

عند **(الألّوسي)** : " الضّرورة المستقبحة ما تستوحش منه النّفس كالأسماء المعدولة عن وضعها الأصليّ بتغيير ما ، من زيادة أو نقص كقوله : (أصابهم الحِما و هم عوافٍ) ، أراد : الحِمام ...و ما أدّى إلى التباس جمع بجمع كردّ (مطاعم) إلى (مطاعيم) أو عكسه فإنّه يؤدّي إلى التباس مطعم بمطعام . " [17] ، ص (15) . فهذه الأمثلة حُكم عليها بالقبح لبعد الشّاعر فيها عن الشّبه بالجائز ، و عدوله عن الأصل ؛ و هذان هما اللّذان يتحدّد تفاوت الحسن و القبح بحسب تفاوت القرب و البعد منهما . و لهذا قال (حازم القرطاجنّي) : " و أشدّ ما تستوحشه النّفس تنوين أفعل منه ... و أقبحُ الضّرائر الزّيادةُ المُؤدّية لما ليس أصلا في كلامهم كقوله (أدنو فأنظور) أي (أنظر) ، و الزّيادة المؤدّية لما يقلّ في الكلام كقوله : (طأطأت شيمالي) أي : (شِمالي) ، و كذلك النّقص المجحف كقوله : (درس المنا بمتالع فأبان) أي (المنازل) ، و كذلك العُدول عن صيغة إلى أخرى كقوله : (جدلاءَ محكمة من نسج سلاّم) أي (سليمان) " [27] ج 1 ، ص (188 ، 189)

ففي كلّ زيادة عن الأصل أو نقص عنه ، و النّقص المجحف و العدول عن صيغة إلى أخرى - في كلّ هذا - عدولٌ عن أصل الوضع و بعد عن وجه الشّبه بالجائز . ومن هنا كانت هذه الضّرائر قبيحة تُشين الشّعر ، لأنّ للضّرورة حدودا و أحكاما ؛ على رأسها : مراجعة الأُصول و مُقاربة وجه الشَّبه .

1-3-3- أنواع الضّرورة على أساس البنية و التّركيب :

سبق إلى هذا التّصنيف **(محمّد حماسة عبد اللّطيف)** في كتابه (لغة الشّعر) ، و فيه قسّم الضّرورة إلى صرفية و نحوية ، و هو كما نرى تصنيف جديد لم يُسبق إليه ؛ حيث نجده يجمع ما يتعلّق بظاهرة واحدة (نحوية أو صرفية) في مبحث واحد ؛ و إن تناوله النُّحاةُ في مواضع مختلفة ؛ كالحذف و الزّيادة أو الحُسن و القُبح .

1-3-3-1- الضّرائر الصّرفية :

يقول : " معظم هذه الأنواع تغييرات مقطعية ، أي أنّها ترمي إلى زيادة مقطع أو حذف مقطع أو إطالة مقطع قصير أو تقصير مقطع طويل ، و هذا بالطّبع يؤدّي إلى تغيير بنية الكلمة نفسها . " [18] ، ص (271) فالضّرائر الصّرفية ترتبط بالكلمة مفردة و في ذاتها ، دون النّظر إليها في التّركيب ؛ حيث لا تخلو من التّغيير على سبيل الضّرورة بالحذف أو الزّيادة ؛ و ضرائر الصّرف عنده على ضربين :

1-3-3-1-1- ضرورات البنية:

و فيها يلحقُ التّغيير " شكلَ البنية نفسَها بالحذف و الزّيادة أو التّبادل الدّاخلي من غير حذف و لا زيادة . " [18] ، ص (271) فللشّعر ظروف خاصّة تسمح بالتّصرّف في بنية الكلمة سواء بالحذف أو الزّيادة أو التّقديم و التّأخير و التّبديل و غيره ، بمعنى أنّ الشّاعر " قد لا يُطيل الحركات القصيرة ، أو يُقصّر الحركات الطّويلة ، أو ما عبّر عنه نُحاتنا بحروف المدّ و اللّين . " [18] ، ص (271)

فمن ضرورات البنية :

أ- إطالة الحركات القصيرة في البنية :

و هو ما أجازه النّحاة و سمّوه (الإشباع) ، بحيث يتولّد عن الحركة حرف يكون ألفا مع الفتحة ، واوا مع الضّمّة ، و ياء مع الكسرة .

ب - تقصير الحركات الطّويلة في البنية :

و فيه يجوز أن يجتزئ الشّاعر بالحركة عن الحرف ، أي بالفتحة عن الألف ، وبالضّمّة عن الواو ، و بالكسرة عن الياء بغية التّخفيف .

1-3-3-1-2- ضرورات اللّواحق الصّرفية:

و فيها يَلحقُ التّغيير " اللّواحق الصّرفية (العلامات المورفيمية) في البنية فيحذفها ، أي يَحذفُ بعضَها مع إرادتها ، أو تضييقها مع عدم الحاجة إليها أحيانا . " [18] ، ص (271) فاللّواحق الصّرفية هي ما يسمّى في الدّرس اللّساني الحديث (المورفيمات) ، و هذه الوحدات يُحَدَّدُ بواسطتها الشّخصُ و النّوعُ و العددُ ، و هذه اللّواحق قد تقع أعجازا (suffixes) كما قد تقع صدورا (prefixes) ، مع العلم أنّ " المُلحقات التي تقع صُدورًا لم يقع فيها مايسمّيه النُّحاة ضرورة . " [18] ، ص (376) أي أنّ الضّرائر الصّرفية المتعلّقة باللّواحق الصّرفية وردت في المورفيمات التي تقع أعجازا ، مثل : " حذف النّون من الأفعال الخمسة و هي لاحقة فيها تدلّ على الرّفع للتّجرّد من النّاصب و الجازم . " [18] ، ص (377) فالنّون لاحقة تدلّ على مورفيم النّصب أو الجزم في الأفعال الخمسة في حالة مُضامّتها لأداة من أدوات النّصب أو الجزم . في حين أنّ حذفها من هذه الصّيغة علامة على مورفيم الرّفع في حالة عدم مضامّته لأدوات النّصب و الجزم .

1-3-3-2- الضّرائر النّحوية :

عالج **(محمّد حماسة عبد اللّطيف)** في هذا النّوع الضّرورة الشّعرية على نحو يُخالف طريقة النُّحاة ، حيث حاول أن يُبيِّن دور القرائن التي تتظافر في الجملة لأمن اللّبس ؛ إذ " تنتظم الجملة مجموعة من القرائن التي تتحكّم في تنظيم وظائف الكلمات فيها ... ، بحيث تؤدّي في النّهاية إلى معناها الدّلالي الذي يتطلّبه الموقف المعيّن ." [18] ، ص (405)

ومن هذه القرائن : (التّضام ، و العلامة الإعرابية الرّتبة ، و المطابقة ، و الرّبط) و إنّ أمن اللّبس هو الذي يسمح بوجود الضّرورة في هذه القرائن .

1-3-3-2-1- التّضامّ :

" يُقصد به وضع أجزاء الجملة من مُضامَّة أحدها لآخر لأداء معنى لا يَحدُث منهما غير مُتضامّين . "[18] ، ص (409) فالتّضام يقومُ على أساس الرُّتبة ، حيث للجملة ترتيب مُعيّن لابُدّ من التزامه لتحقيق المعنى ، لكن لا بأس بخرقه لأجل الضّرورة ، شرط وضوح المعنى و أمن اللّبس .

و فيه تَتحقَّق الضَّرورة إمّا بـ : " - الفصل بين المتضامّين ؛ مثل : المضاف و المضاف إليه ، التّمييز و المُميَّز ، لم و مجزومها ، لن و منصوبها ... " [18] ، ص (410) فهذه الأبواب من المتضامّات التي لا يُسمح فيها بتقدُّم الثّاني على الأوّل إلاّ على سبيل الضّرورة ، ففيها يجوز خَرقُ وجه التّضام الذي ينبغي أن يكون عليه الاستعمال . و إمّا بـ : " - حذف أحد المتضامّين : كما في النّماذج الآتية : حذف أن النّاصبة ، حذف نون التّوكيد من الفعل . " [18] ، ص (424 ، 426 ، 428) و إنّ الذي يُسوّغُ هذا الحذف هو وُضُوح المعنى ، فبذلك فقط يجوز أن يُتَرخّص في قرينة التّضام . و إمّا بـ : "- الإخلال بوجه التّضام ؛ و منه : وضع المفرد موضع الجملة ، و نداء ما فيه (أل) . "[18] ، ص (446 ، 449) و فيه يُخالفُ أحدُ المُتضّامّين صفاته التي ينبغي توافُرُها له عند مضامّته للآخر . وإمّا بـ : " – الجمع بين غير المتضامّين : كمُضامَّة أل للفعل المضارع و نون الوقاية لاسم الفاعل "[18] ، ص (452)

أي أن يتضامّ شيئان دون أن ينبغي لهما ذلك

1-3-3-2-2- العلامة الإعرابية

هناك عدّة قرائن تتظافر في الجملة لإيضاح المعنى ، و العلامة الإعرابية أهمّها ؛ لذا لا مانع من أن تتخلّف القاعدة فيما يمسّ العلامة من أجل الضّرورة ، و ذلك بـ : " **طرح الحركة الإعرابية** : و قد جاء على ضربين ؛ **أوّلهما** : حُذفت فيه الحركة الإعرابية ، و جيء مكانها بالسُّكون ، **وثانيهما** : طُرحت فيه الحركة الإعرابية و جيء مكانها بحركة أخرى ." [18] ، ص (468) و لا شكّ أنّ طرحها يكون على أساس أمن اللّبس . و إمّا بـ : **قلب الإعراب** ؛ فللشّاعر أن " يعكس الإعراب فيجعل الفاعل مفعولا و المفعول فاعلا و أكثر ذلك فيما لا يُشكل معناه . " [32] ج 1 ، ص (244) و إمّا بـ : " **صرف الممنوع** من الصّرف و منع المصروف " [18] ، ص (486)

1-3-3-2-3- الرّتبة:

" إذ العبارة إنّما تدلّ على المعنى بوضع مخصوص و ترتيب مخصوص ، فإن بُدّل ذلك الوضع و التّرتيب زالت تلك الدّلالة ." [37] ، ص (179) فالرُّتبة تُساعد على رفع اللّبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة في الجملة ، " و لعلّ التّركيب الشّعري أحوج إلى التّقديم و التّأخير من غيره ؛ لما يقتضيه ضبطُ الوزن و إحكام القافية ، فضلا عمّا يزيغ إليه الشّاعر أحيانا من إثارة معانٍ معيّنة ؛ بتقديم بعض أجزاء الكلام و تأخير بعضه الآخر" [18] ، ص (504) فالضّرورة تقتضي التّصرّف في رُتب الكلام شرط وُضوح المعنى بالقدر الذي يَسمحُ بالفهم .

1-3-2-3-4- المطابقة :

" للمطابقة وسائل تتحقّق بها و هي : - التّكلّم والخطاب و الغيبة ، و يُمكن أن تُسمّى (الشّخص)- الإفراد و التّثنية و الجمع ، و يُمكن أن تُسمّى (العدد) – التّذكير و التّأنيث، و يُمكن تسميتُها (النّوع) - التّعريف و التّنكير ، و يمكن تسميتها (التّعيين)"[18] ، ص (513 ، 514) و عليه فمن ضرائر المطابقة في العدد(وصف المفرد بالجمع) ، و من ضرائر المطابقة في التّعيين الإخبار بالمعرفة عن النّكرة في باب كان ، و من ضرائر المطابقة في النّوع تأنيث المذكّر و تذكير المؤنّث .

1-3-2-3-5- الرّبط :

و هو متعدّد الأدوات و الأساليب و الضّمائر ، و الضّرورة فيه تكون بإهدار هاته **الأدوات** و الأساليب، **و** من الضّرائر في الضّمير حذفه في الموضع الذي لابدّ من ذكره فيه ، أو إظهار المكنّى به في الموضع الذي يحسن فيه ذكر الضّمير ، أو عوده على متأخّر لفظا و رتبة. "[18] ، ص (513 ، 514). فضرائر الرّبط هي التي ترد على أدوات الرّبط بحذفها أو زيادتها أو التّصرّف في رتبتها.

خـــلاصـــة :

إنّما يلاحظ على هذه التّقسيمات هو أنّ بعضها يقوم على أساس ذاتي معياري في كثير من الأحيان ؛ هو الحسن و القبح ، و منها ما يقوم على أساس شكلي هو الحذف و الزّيادة و التّغيير ، و فيه يخلط بين أنواع كلّ صنف ؛ حيث لا يفصل بين الحذف و الزّيادة على مستوى الكلمة ، وبينها على مستوى الجملة ، أي الخلط بين ما هو صرفي و ما هو نحوي ، علاوة على أنّ التّقسيم القائم على ملاحظة الحذف و الزّيادة و التّغيير يقسّم ضرائر النّوع الواحد إلى حسن و قبيح . أمّا تقسيم البنية و التّركيب فإنّه و إن كان يساير الدّرس اللّغوي الحديث ،إلاّ أنّه يبقى أقلّ نظاما و أقلّ عمليّة من نظيره القائم على أساس الشّكل ،الذي يبقى أكثر هذه التّقسيمات منطقية و عملية و أقربها إلى طبيعة الضّرائر . لذلك بقي جوهر التّقسيم الثلاثي (الحذف و الزّيادة و التّغيير) أو الرّباعي ، بزيادة التّقديم و التّأخير ، أو

غير ذلك من التّفريعات عبر مختلف مراحل تطوّر الدّرس اللّغوي ، و استمرّ مع جلّ النّحويين المتأخّرين و حتّى المعاصرين .

1-4- دواعي اللجوء للضّرورة الشعرية :

1-4-1- الوزن و القافية :

سبق و رأينا عند **(ابن مالك)** أنّ الضّرورة هي : " ما ليس للشّاعر عنه مندوحة " [7] ج 1 ، ص (15) . فما لا يؤدّي الوزن و القافية إليه لا ضرورة فيه ، و على هذا النّحو علّل **(ابن السّرّاج)** ارتكاب الشّعراء للضّرائر الشّعرية بقوله : " ضرورة الشّاعر أن يَضطرَّه الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه ، أو إبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه ." [38] ، ج 1 ، ص (693) و عليه فلا اعتبار لوصف تعبير ما بأنّه ضرورة ما لم يتحقّق شرط الاضطرار الذي تدفع إليه خاصّية الوزن في الشّعر ، وهذا ما يعني أنّ هناك تلازما تامّا و دائما بين الوزن و الضّرورة ؛ فطالما أنّ الوزن من مقوّمات الشّعر فلا شكّ أنّ الضّرورة من الأساليب الجارية على ألسنة الشّعراء ، لأن : " المُولّد لها قرائحُ الشُّعراء الذين هم أُمراء الكلام ؛ بالضّرورات التي تمرُّ بهم في المضايق التي يُدفعون إليها عند حَصر المعاني الكثيرة في بيوت ضيّقة المساحة ؛ و الإعناتُ الذي يلحقُهُم عند إقامة القوافي التي لا محيد لهم عن تنسيق الحروف المتشابهة في أواخرها . " [39] ، ص (165)

و على هذا الأساس صحّ للبحث في الضّرورة هذان الاعتباران : **(الوزن و القافية)** ، بل كان لهما الدّور الحاسم في توجيه مفهوم الضّرورة و تعليل حدوثها ؛ كما كانت تُعوّلُ عليها جُملة التّصنيفات التي أقامها النّحويون في هذا الباب من حذف و زيادة و تقديم و تأخير و غيرها . فهذه التّصنيفات إنّما تَنظُر إلى اعتباري الوزن و القافية بالدّرجة الأولى . و من هذا المنطلق قال النّحاة : " الشّعراء تَقلبُ اللّفظ و تُزيل الكلام على الغلط أو على طريق الضّرورة للقافية أو لاستقامة الوزن ." [40] ، ص (154) و تنبغي الإشارة إلى أنّ فكرة الوزن و القافية - علاوة على أنّ مصطلح : **(ضرورة)** يحيل إليها مباشرة بالنّظر إلى ما يحوي هذا المصطلح من معنى الضّرر و الإلجاء و الاضطرار - فإنّ النُّحاة هم الآخرين قد اعتدّوا كثيرا بهذا الوجه ، إن لم نقل هو الذي كان يَفرض نفسه لأنّه بما أنّ الوزن و القافية ظاهرةٌ قارّةٌ في الشّعر ؛ لا يمكن إغفالها ببساطة دون تحميلها الجزء الأكبر من دواعي ارتكاب الضّرورة ، و هذا ما لاحظه **(ابن السّرّاج)** على النّحاة ، ممّا حدا به إلى القول : " قد أحسّ القدماء بأنّ السّبب في ذلك يعود إلى قيد الوزن و القافية ، لأنّ الشّعر يضيق بالأوزان

و القوافي عمّا يتّسع له الكلام المنثور . "[32] ، ج 1 ص (133) أي أنّ الشّاعر إنّما يلجأ إلى أساليب الضّرورة مضطرّا للتّغلّب على ما يعترض عملية النّظم من عقبات و على رأسها : الوزن و القافية ، و لهذا السّبب أباحوا فيه ما لم يبيحوا في النّثر من صُوَر الرُّخَص و الجوازات ؛ الأمر الذي ربط بصيغة التّلازم بين فكرة الضّرائر و فكرة الاضطرار و بالتّالي الوزن .

و من النّحاة الذين علّلوا الضّرورة على أنّها اضطرار ، و ربطوا كثيرا بينها و بين الوزن : **(أبو سعيد السّيرافي)** حيث قال في غير ما موضع : " اعلم أنّ الشّاعر يَحذف ما لا يجوز حَذفُه في الكلام لتقويم الشّعر كما يزيد لتقويمه ."[32] ، ج 1 ، ص (179) فالحذف و الزّيادة للضّرورة ، و التّقويم للشّكل و البناء ؛ و بناء الشّعر أساسه الوزن . وقد صرّح بهذه العلاقة الوطيدة بين الوزن و الضّرورة القائمة على أساس السّبب و النّتيجة ، بقوله : " اعلم أنّهم يُبدلون الحرف من الحرف في الشّعر في الموضع الذي لا يُبدَل مثلُه في الكلام ، لمعنى يُحاولونه من تحريك ساكن أو تسكين متحرّك ليستوي وزن الشّعر به . "[32] ، ج 1 ، ص (180) و هذا ما عبّر عنه بقوله : " اعلم أنّ الشّاعر قد يضطرّ حتّى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يُوضع فيه فيُزيلَه عن قصده الذي لا يَحسُن في الكلام . " [32] ، ج 1 ، ص (212) أي أنّ طريق استعمال اللّغة من قبل الشّاعر غير طريق استعمال النّاثر لها ، و الفارق هو : ما تقتضيه أو ما تفرضه طبيعة الشّعر من وزن و قافية . و كذلك **(الأصمعي)** على غرار **(السيّرافي)** و غيره ، صرّح بأنّ : " كلام العرب إنّما هو مثالٌ شبيهٌ بالوحي لا سيما الشّعر لأنّه موضع اضطرار ، إذ كان على رويّ واحد ووزن لابدّ من إقامته ، و كانت حُروف بعضه أقلُّ من حروف بعض عددا و أقلَّ وزنًا . فإذا لم يستقم للشّاعر أن يضع الحرف موضعَه لاختلاف الوزن ؛ وضع مَكانَه ما يَدُلُّ عليه ممّا لم يسلم بناؤه الذي ذهب إليه ."[41] ، ص (330)

و معنى هذا أنّ للشّعر طبيعةً خاصّةً تقوم على الوزن و القافية و قلّة الحروف ، و هذا ما أباح للشّعراء سلوك طريق خاصّة في التّعامل مع اللّغة ؛ تُجيز لَهُم ما يُحظَر على غيرهم على سبيل الضّرورة على أنّها رُخصةٌ يَحقُّ الانتفاع بها للشّعراء فقط .

و في إطار الحديث عن الضّرورة على أنّها رخصة ، فإنّ علماء الأصول يُقسّمون الحكم إلى رُخصة و عزيمة ؛ فالرّخصة هي : " ما شُرع لعُذر شاقّ استثناءً من أصل كلّي مع الاقتصار على موضع الحاجة فيه . " [42] ، ج1 ، ص115 و الرُّخصة في الشّعر أيضا هي ما شُرع لعذر شاقّ هو الوزن استثناءً من أصل كلّي هو القاعدة اللّغوية مع الاقتصار على موضع الحاجة فيه . فللضّرورة أحكامٌ و حدود ، و باختصار : " فالرّخصة ما جاز استعماله لضرورة الشّعر " [5] ، ص (54) . و في المقابلة بين العزيمة و الاضطرار اعتبارٌ ظاهر لمسألة الإرادة . و من هذا الباب تأدّى النّحويون إلى اعتبار الوزن الشّعري في مسألة الضّرورة الشّعرية و جعلوا الحُكم النّحوي ينقسم - على غرار الحكم

الفقهي - إلى رُخصة و غيرها . [43] ، ص (72 ، 73) فالفكرة الأصُوليّة التي تَسرَّبت إلى الفكر النّحوي - فكرةُ الرُّخصة - هي التي استند إليها النّحاة في تعليل الضّرائر الشّعرية ، و تَبرير اللّجوء إليها ؛ يقول **(الحريري)** : " و جميع ذلك ممّا يَهجُنُ استعمالُه إلاّ في ضرورة الشّعر التي يجوز فيها ما حُظر لإقامة الوزن ." [18] ، ص (226 ، 227) و عليه فإنّ ما يُلجئ الشّاعر إلى الضّرورة إنّما هو إقامة الوزن و القافية.

- نقد داعي الوزن و القافية :

مذهب **(ابن مالك)** في أنّ الضّرورة : " ما ليس للشّاعر عنه مندوحة."[17] ، ص (5) أبطله **(الشّاطبي)** من وجوه :

"_ إجماع النّحاة على عدم اعتبار هذا المنزع و على إهماله في النّظر القياسي و لو كان معتبرا لنبّهوا عليه . [الضرورة اسلوبية] ، ص (71 ، 72) و قد رأينا أنّ البحث النّحوي في الضّرورة قد تَوجَّه بعد **(سيبويه)** و **(ابن مالك)** غير الوجهة التي أراداها له ؛ فجُمهور النّحويين على أنّ الضَّرورة الشّعرية هي : " ما وقع في الشّعر مماّ لم يقع في النّثر ، سواء كان للشّاعر عنه مندوحة أم لا . " [7] ، ج 1 ، ص (15)

"_ إنّ العرب قد تأبى الكلام القياسيّ لعارض زحاف فتستطيب المُزاحف دون غيره أو العكس ؛ فتركب الضّرورة لذلك . "[43] ، ص (71 ، 72) ومعنى ذلك أنّه ليس مُعتبرا في الضّرورة أن يُؤَدّي إليها الوزن الشّعري ،لأنّه قد تقع الضّرورة من غير أن يَضطَرَّ إليها لا وزن ولا قافية ، و الدّواوين الشّعرية تَحفَل بشواهدَ لا علاقة للضّرورة فيها بالوزن ؛ بل تَدُلُّ على أنّ الشّعراء قد يَخرُجُون على مستوى الاستعمال المُطَّرد في اللّغة دون أن يدعوهم إلى ذلك أو يضطرّهم قيد الوزن الشّعري .

و قد ردّ **(أبو حيّان)** مذهب **(ابن مالك)** في الضّرورة الذي ربط فيه بينها و بين الوزن الشّعري و الاضطرار فقال : " لم يفهم **(ابن مالك)** معنى قول النّحويين في ضرورة الشّعر فقال في غير موضع ؛ ليس هذا البيت بضرورة لأنّ قائله متمكّن من أن يقول كذا ففهم أنّ الضّرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشّيئ ، فقال إنّهم لا يلجأون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا لأنّه ما من ضرورة إلاّ و يمكن إزالتها و نظم تركيب آخر غير ذلك التّركيب . " [44] ج 1 ، ص (224) فـ **(أبو حيّان)** يعيب على **(ابن مالك)** عدم فهمه لكُنه الضّرورة الشّعرية و جَوهرها ، و يَعزُو ربطَه بين الضّرورة و الوزن إلى عدم الفهم ، هذا لأنّه اعتبر أنّ كلّ نظم يمكن لصاحبه أن يستبدله بنظم آخر دون الإخلال بالوزن فليس بضرورة ، بل الضّرورة هي في النّظم

الذي لا يمكن لصاحبه أن يحافظ على الوزن إلاّ به ، و لا شكّ - كما يرى **(الشّاطبي)** - : " أنّ الضّرورة عند النّحاة ليس معناها أنّه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر ؛ إذ ما من ضرورة إلاّ و يمكن أن يعوّض من لفظها غيره ولا ينكر هذا إلاّ جاحد لضرورة العقل ،... و إذا وصل الأمر إلى هذا الحدّ أدّى أن لا ضرورة في شعر عربيّ و ذلك خلاف الإجماع . "[7] ج 1 ، ص (15) و مثال ذلك قول الشّاعر :

(و ما علينا إذا ما كنت جارتنا ألاّ يجاورنا إلاّك ديّار)

فعلى حدّ فهم **(ابن مالك)** ؛ ما في هذ ا البيت ليس بضرورة لتمكّن القائل من أن يقول : (ألاّ يكون لنا خلّ و لا جار) ، فيُحافظ على الوزن و القاعدة معا دون ضرورة ؛ قال **(البغدادي)** : " إذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة ." [7] ، ج 1 ، ص (406) وهذا صحيح فلو فتحنا هذا المنفذ لاتّسع الخرق و لأمكن لنا في كلّ ما يُدعى أنّه ضرورة أن ندّعي أنّه أمر اختياري لتمكّن الشّاعر من أن يغيّر محلّ الضّرورة بما يقيم له الوزن ، و لن يصعب هذا على من له محاولات نظم و لا يكاد يعوزه ذلك في جميع الأشعار أو غالبها.

وإذا كان **(ابن مالك)** ومن معه يُرجعون احتمال الشّعراء للضّرورة تحت طائل الوزن و القافية ، فهذا الشّعر الحُرّ قد تخلّص من صرامة الوزن التّقليدي إلى حـــــدّ كبير، و من قيود القافية أيضا ، و مع ذلك فإنّ الضّرائر قد وردت فيه أيضا . يقول **(محمّد حماسة عبد اللّطيف)** : " و قد أجرينا دراسةً على ديوان **(عُمرٌ من الحبّ)** للشّاعر **(صلاح عبد الصّبور)** ... و هو يعدّ في نظر النّقاد أحد زعماء مدرسة الشّعر الحـــــــرّ البارزين و قد وجدنا في هذا الدّيوان ما يأتي ..." [18] ، ص (628) و ذكر عددا غير قليل من الضّرائر. [18] ص (329)

كما يُمكنُ إبطال فكرة الوزن بالنّظر إلى كون : " الدّراسات النّحوية لم تَخلُص في بَحث الضّرورة الشّعرية مماّ أُلقي إليها من اعتبارات فقهية - كما رأينا في فكرة الرّخصة و العزيمة - فاقترنت بالعجز و قُصُور لُغة الشّاعر و القُبح ، و ما إلى ذلك ، و ترامت في النّحو هذه الاعتبارات من جيل إلى جيل حتّى انتهت مسألة الضّرورة على يد النّحاة إلى مجال ضاق فيه أُفق البحث ؛ فانتصرت فكرة الوزن على كلّ شئ عداها . " [43] ، ص (74) و من هذا يظهر أنّ اعتبار الوزن في الضّرورة إنّما تَأتّى من خلط النّحويين المسائل النّحوية بمثيلاتها الفقهية ، حتّى إنّه لَيُمكن القول ؛ وضع مسائل لغوية في غير بابها و لا أدلّ على ذلك من إغفال كون اللّغة ظاهرة إنسانية يتعيّن في المقام الأوّل الأخذ بعين الاعتبار الانسان النّاطق بها و إرادته .

1-4-2- الارتجال :

تحدّث **(ابن جنّي)** عن سبب آخر يُمكن اعتماده كمُلجئ للضّرورة ، و استمدّ هذا الدّفع من خاصّية من خصائص الشّعر ألا و هي : **(الارتجال)** فقال : " فإن قيل هلاّ لم يَجُز لنا مُتابعَتُهم على الضّرورة من حيث كان القوم لا يَتَرَسَّلُون في عَمَل أشعارهم تَرَسُّل المُوَلّدين و لا يَتأنَّون فيه و لا يَتَلَوَّمُون على حَوكه و عَمَله ، و إنّما أَكثرُه ارتجالا قصيدا كان أو رجزا أو رملا . فضرورتهم إذن أقوى من ضرورة المُحدَثين ، فعلى هذا ينبغي أن يكون عُذرهُم فيه أوسع و عُذر المُولّدين أضيق. " [9] ج 1 ، ص (324) فهو يرى أنّ هناك من ذهب إلى أنّه ينبغي أن يُعذر الشّعراء القدامى ، و ألاّ يُؤاخذوا على ما ارتكبوا من الضّرائر ، نظرا لما يقتضيه قول الشّعر من ارتجال ؛ فالشّعراء لا سيما القدماء لم يكونوا يعمدون في شعرهم إلى التَّمَهُّل و التّأنّي ، و لا يَحفَلُون بإحكام صنعته سواء كان ذلك في القصائد أو الأرجاز ، و على هذا فللقدامى أعذارٌ فيما ارتكبوا من الضّرائر ، و مبرّرات أكثر مماّ للمولّدين ؛ لما شاع بينهم من صبر على حَوكه و عناية بنظمه .

و هذا الارتجال عند الشّعراء عموما و القدامى خصوصا ؛ تحدّث عنه أيضا **(الشّاطبي)** في **(شرح الألفية)** على نحو يوحي بأنّه مُبرّر من مبرّرات الضّرورة ، فقال : " معنى الضّرورة أنّ الشّاعر قد لا يخطُر بباله إلاّ لفظة ما تضمّنتهُ ضرورةُ النّطق به في ذلك الموضع ؛ إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبّه غيره إلى أن يحتال في شئ يُزيلُ تلك الضّرورة. " [43] ، ص (71) و كذلك قال **(الدّماميني)** : " و هذا ليس بمُرض لأنّ الشّاعر لا يَلزمُه تخيُّل جميع العبارات التي يُمكن أداءُ المقصود بها ، فقد لا يحضُره في وقت النّظم إلاّ عبارةٌ واحدةٌ يحصُل بها غرضُه فيكتفي بها . " [45] ، ص (313) فهذا المذهب يقوم على مُراعاة طبيعة الشّعر و تقدير ظُروف النُّطق به ، فالشّعر حالةٌ انفعاليةٌ و وُجدانية تُسيطرُ فيها التّلقائية و الارتجال ، مماّ يجعل الشّاعر يَصرفُ جُلّ اهتمامه إلى أداء المعنى بغضّ النّظر عن القالب الذي يَصُوغُ فيه الأفكار ؛ فَهَمُّه الأوّل هو إبرازُ رؤوس الفكَر إذ : " لا يَتَيَسَّر للمتكلّم لا الوقتُ و لا الفَراغ اللّذان يجعلانه يُطابقُ فكرتَه على القواعد الصّارمة للُّغة المُتروّية المُنَظّمة ، مماّ يَنشأُ عنه التَّعارُضُ بين اللُّغة الفُجائية و بين اللّغة النّحوية . " [41] ، ص (50 ، 51)

و عليه يُمكن القول أنّ ساعة قَول الشّعر تقتضي حالةً خاصّة تُغَيَّبُ فيها الضَّوَابطُ و القَواعد التي تَنتَظمُ نَظم الكلام عُمُومًا ، ومن ثمّ يَظهَرُ أنّ الضّرورة الشّعرية تَتَحَدَّدُ بماهية الشّعر نَفسه ، من حيث هو مستوى من التّعبير مختلف عمّا عليه سائر الكلام ، له تركيباتٌ لُغوية تَختَصُّ به ؛ و هذا هو محلّ الضّرورة .

- نقد داعي الارتجال :

رغم ما رأينا لهذه النّظرة من حُجَج تبدو مُقنعَة إلاّ أنّها عند **(ابن جنّي)** تَسقُط من أوجه :

- " أحدها : أنّه ليس جميعُ الشّعر القديم مُرتجلًا ، بل قد كان يَعرضُ لَهُم فيه من الصّبر عليه و المُلاطفة و التَّلَوُّم على رياضَته و إحكام صَنعَته نحو ما يَعرضُ لكَثير من المُوَلّدين . " [9] ج 1 ، ص (324) فليس جميع القُدامى مُرتجلٌ ، بل منهم من كان يَعمَد إلى التَّرَيُّث و التَّرَوّي في نظم شعره ، حتّى لَيَقضي سنةً في تنقيح قصيدة واحدة ؛ و **(حولياتُ زُهير)** خير دليل ، و مع ذلك لم تَخلُ من الضّرورة في شيء .

- " و ثان : أنّ من المُحدثين من يُسَرّعُ العمل و يَعتَاقُه بُطءٌ ، ولا يَستَوقفُ فكره ولا يُتَعتع خاطره . " [9] ، ج 1 ، ص (327) فكما أنّ من القُدامى من لا يَرتَجلُ شعره ، فكذلك من المُولَّدين من يَرتَجلُ و لا يَتَمَهَّلُ ، و لا يتأنّى في نظم شعره ، و مع ذلك لدى كليهما ضرائرُ في أشعارهما . و لذا ليس الارتجال هو الدَّافعُ الوَحيد أو الحاسمُ للضّرورة ، و إن كان لا يُعفى من المساهمة في ذلك .

1-4-3- العناية بالمعاني :

يقول الشّاطبي : " إنّه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدةٌ يلزم فيها ضرُورة إلاّ أنّها مُطَابقةٌ لمقتضى الحال ، ولا شكّ أنّهم في هذه الحال يَرجعون إلى الضّرورة ؛ لأنّ اعتناءهم بالمعاني أشدُّ من اعتنائهم بالألفاظ ." [17] ، ص (6) فالشّعراء لسان حال العرب ، و العرب تُقَدّمُ الاهتمام بالمعاني على الاهتمام بالألفاظ ، لذا كان الشّاعر يَستطيبُ اللّفظ أو العبارة التي تُطابق مُقتضى الحال و إن كان يعتريها ضرر ، و يَنفُر من نظيرتها و إن كانت تخلو من الضّرورة ؛ إذا لم تُؤَدّ المعنى على الوجه المطلوب . فمن أجل المعنى : " إنّ العرب قد تَلزم الضّرورة في الشّعر في حال السّعة . " و [9] ، ج 3 ، ص (303) من أجل المعنى : " تَراهُم يَدخُلون تحت قُبح الضَّرُورة مع قُدرتهم على تركها . " [9] ج 3 ، ص (61) فإن كان في مَقدُورهم التّخلّص من قُبح الضَّرورة بعبارة أخرى لكنّها في المعنى ليست بنفس القوّة ؛ فإنّهم يُفَضّلون التي بها ضرورة لأنّهم يُفضّلون أن يُؤاخذُوا على ارتكاب الضّرورة و إن كانت قبيحة ، على أن يُؤاخَذُوا على التّقصير في أداء المعنى .

يذكر **(ابن جنّي)** أنّ وُضوح المعنى في ذهن الشّاعر و رغبته في جعله واضحا في شعره ، يَجعلُه حين يرتكب الضّرورة غير مُدرك لها ، أو غير واع بها يقول : " فكأنّه لأُنسه بعلم

غرضه ، و سُفُور مُراده لم يرتكب صعبا و لا جَشَمَ إلاّ أمما وافق بذلك قابلا له أو صادف غير آنس به إلاّ أنّه هو قد استرسل واثقا و بيّن الأمر على أن ليس ملتبسا . " [9] ج 2 ، ص (393) . فهو يفسّر الضّرورة بجعله الشّاعر غير واعٍ بما يفعل لدى نظمه الشّعر ، لكنّه مُدل بقُوّة طبعه و شَهامة نفسه ، إذ تستغرقه التّجربة و تتّضح في ذهنه ؛ فيصُوغُها في شكل يثق بوضوحه مقتنعا بأن لا لبس فيه .

و يعود **(ابن جنّي)** و يؤكّد على هذه النّظرة مرّة أخرى فيقول : " و كذلك عامّة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوّزا فيه ، و لا يمنعك قوّة القويّ من إجازة الضّعيف أيضا ، فإنّ العرب تفعل ذلك تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف لتصحّ به طريقك و يَرحُب به خناقُك إذا لم تجد وجها غيره فتقول : إذا أجازوا نحو هذا و منه بـدّ و عنه مندوحة ؛ فما ظنّك بهم إذا لم يجدوا منه بَدَلاً و لا عنه مَعدلاً . " [9] ، ج 3 ، ص (60 ، 61)

فالعرب تُجيز الوجه الأضعف لتُفسح الطّريق لتَقوية المعنى و العناية به ؛ إذا لم يُوجَد سبيل غير الضّعيف للتّعبير عن المعنى المُراد ، هذا في سائر الكلام حيث الفُسحة في التّعبير ، فما ظنّك بالشّعر حيث الأُفق ضَيّقٌ و الضّوابط كثيرة ؛ " إذ المنطق على المتكلّم أوسع منه على الشّاعر ، و الشّاعر يحتاج إلى البناء و العروض و القوافي و المتكلّم مُطلَقٌ يتخيّر الكلام . " [46] ج 1 ، ص (46 ، 47)

1-4-4- إرادة الشّاعر :

قرّر هذا المبدأ **(ابن جنّي)** في نصّه الشّهير الذي شبّه فيه الشّاعر و مدى إرادته بالفرس الجموح بقوله : " فمتى رأيت الشّاعر قد ارتكب مثل هذه الضّرورات على قُبحها و انخراق الأُصُول بها فاعلم أنّ ذلك على ما جَشمه منه ؛ و إن دلّ من وجه على جُوره و تَعسُّفه فإنّه من وجه آخر مُؤذنٌ بصياله و تَخَمُّطه ، و ليس بقاطع دليل على ضُعف لغته و لا قصوره عن اختياره الوجهَ النّاطق بفصاحته ، بل مثله في ذلك مثل مَجرى الجَمُوح بلا لجام ، و وارد الحرب الضّروس حاسراً من غير احتشام ، فهو وإن كان ملوما في عُنفه و تَهالُكه ؛ فإنّه مَشهُود له بشجاعته و فيض مُنّته . ألا تراه لا يجهل أن لو تكفّر في سلاحه أو أعصم بلجام جواده لكان أقرب إلى النّجاة وأبعد عن الملحاة ؟ لكنّه جشم ما جشم على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالا بقوّة طبعه و دلالة على شهامة نفسه . "[الخصائص] ، ج 2 ص (392) فابن جنّي يربط بين فكرة الضّرورة و فكرة الشّجاعة في استخدام اللّغة ، و جُنوح الشّاعر إلى ارتكابها . أي أنّه لا يرتكبها مكرها عليها أو مضطرّاً إليها ، و لكنّه احتمل ما احتمل على علمه بما يعقب اقتحام مثله ، إدلالا بقوّة طبعه و شهامة نفسه .

أي أنّ الضّرورة الشّعرية دلالة قوّة و تمكّن ، لا عجز و ضعف ، فللشّعراء الحقّ و القدرة على توجيه الكلام و التّصرّف فيه أثناء محاولاتهم التّغلّب على القيود التي تفرضها طبيعة الشّعر . يقول **(حمزة الأصفهاني)** : " و أنّهم وجدوا اللّغة العربية على الضّدّ من سائر لغات الأمم لما يتولّد فيها مرّة بعد أخرى ، و أنّ المولّد لها قرائح الشّعراء ؛ الذين هُم أُمراء الكلام بالضّرورات التّي تَمُرُّ بهم في المضايق التي يُدفَعُون إليها عند حَصرَة المعاني الكثيرة في بُيوت ضيّقة المساحة. " [47] ، ص (97)

فوفق هذا الرّأي هناك رَبطٌ وثيقُ الصّلة و شَديدُ الإحكام بين مدى إرادة الشّاعر ، وبين فنّية الحُلول التي يَخرُج بها للتّغلّب على قُيود الشّعر ، بحيث تَنقلب تلك القُيود ذاتُها انطلاقا من إرادته و شجاعته إلى إمكانات فنّية جمالية ، و مَدَدًا قَويًّا يُعينه على الحَوك المثاليّ لشعره والتّعبير المُلائم عن آرائه . فالضّرورة دليلٌ على القُوّة و رُوح المُغامرة لدى الشّاعر ، وهي إذن ليست اضطراراً دائما ، لأنّها قد تَكونُ عَمدًا واختياراً لفضيلة يَتبَيَّنُها الشّاعرُ في استخدام دُون آخر .

1-4-5- كثرة الاستعمال :

و مُبرّرُ الكَثرة هذا - كثرة الاستعمال في اللّغة - دارجٌ في كَلام النّحويين ، بل هُو مبدأٌ قارٌّ و شائعٌ من مبادئ البحث اللّغوي ، قال **(سيبويه)** : " الشّيءُ إذا كَثُر في كلامهم كان له نَحوٌ ليس لغيره مماّ هو مثله . ألا ترى أنّك تقول (لم أكُ) ولا تقول (لم أقُ) إذا أردت (لم أقل) . " [3] ، ج 1 ، ص (310)

و مماّ يَدُلُّ على اعتبار كَثرة الاستعمال في تعليل الضَّرُورة ؛ ما وُجد لدى الكثير من علماء العربية في مساواتهم بين الشّعر و الأمثال من جهة الضّرورة ، فأجازوا في الأمثال ما أجازوا في الشّعر بداعي الكثرة ، قال المبرّد : " الأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشّعر لكثرة الاستعمال لها ." [43]، ص (97) و قال أبو العلاء : " المثل يجوز فيه ما يجوز في ضرورة الشِّعر لأنّ استعماله يكثر. " [43] ، ص (65) و هذا يعني أنّ المَثَل تحمّل الضّرورة لأنّه يَكثُر استعماله ، كما أنّ الشّعر تَحمَّل الظّاهرة نفسَها - الضّرورة - للسّبب نفسه و هو كثرة الاستعمال .

و هذا الرّأي نفسه نقله **(ابن جنّي)** ، و حكاه عن شيخه **(الفارسيّ)** ، قال : " على أنّ الأمثال عندنا و إن كانت منثورة فإنّها تجري في تَحمُّل الضّرورة لها مجرى المنظوم في ذلك ، قال **أبو عليّ** : لأنّ الغرض في الأمثال إنّما هو التّيسير ، كما أنّ الشّعر كذلك ؛ فجرى المثل مجرى الشّعر في

تجوّز الضّرورة فيه ." [43] ، ص (65) فلكلّ من المثل و الشّعر خاصّية ليست لسواهما ، و هي اليُسر و كثرةُ الاستعمال ؛ لذا جاز فيها ما لم يَجُز في غيرها .

و على العُموم لا يُمكن الجزمُ بأنّ هناك داعيا واحدا أوجد ما يسمّى بالضّرورة ، بل إنّ جُملةً من الأسباب و الظّروف الخاصّة تتظافر لتُنتج هذه الظّاهرة ، و قد تراوحت بين ظرفين هما :

- استخدامها يأتي حلاّ لإشكالات تُوجدُها طبيعةُ الشّعر :

و نعني بهذا الوزن و الارتجال ، لكن الوزن لا على أنّه قيدٌ ، يَضطرُّ الشّاعر إلى التَّحايُل بالضّرورة للالتزام به ؛ بل على أنّه سمَةٌ فارقةٌ و مُمَيّزَةٌ للشّعر لا يَقُومُ إلاّ بها ، غير أنّ الوزن و الاضطرار ليس هو السّبب الوحيد دائما ، فللشّاعر أن يستغلّ هذه الظّواهر دون أن يكون مضطرَاً إليها ، و له أن يُوردها دون حاجة مُلحّة .

- استخدامها اختياراً :

و ذلك لميزة لا تَتَحقّقُ إلاّ بهذا النّحو من الاستعمالات ، و لفضيلة يتبيّنها الشّاعر ؛ قد تكون الإرادة المحضة ، أو العناية بالمعنى ، أوكثرة الاستعمال .

و هذان الإطاران اللّذان لا يخرج عن محيطهما دواعي اللّجوء إلى الضّرورة ؛ هما اللّذان نجدهما عند **(سيبويه)** بقوله : " و ليس شيءٌ يَضطَرُّون إليه إلاّ وهم يُحاولون به وجها . " [3] ج 1 ، ص (26) ففي قوله (ليس شيء يضطرّون إليه) حديث عن الطّرف الأوّل ؛ الوزن و الارتجال . و في قوله (إلاّ وهم يحاولون به وجها) يُحيل على الطّرف الثّاني ؛ الإرادة و العناية بالمعنى .

فإذا أردنا أن نُجملَ القول في الحديث عن دواعي اللّجوء إلى الضّرورة ؛ يمكننا القول باختصار أنّ ذلك إنّما يرجع إلى **(طبيعة الشّعر)** ففيها اعتبار الوزن و القافية و الارتجال و العناية بالمعاني و كثرة الاستعمال . أي أنّ الشّعر إنّما هو موضع أُلفت فيه الضّرائر لأنّه شعر .

1-5- حدود الضّرورة الشّعرية :

يقول **(السّيرافي)** : " اعلم أنّ الشّعر لمّا كان كلاما موزونا تكون الزّيادة فيه و النّقص منه يخرجه عن صحّة الوزن ...أُستُجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة و نُقصان و غير ذلك ممّا لا يُستجاز في الكلام مثله . و ليس في شيء من ذلك رفع منصوب و لا نصب مخفوض و لا لفظ يكون المتكلّم فيه

لاحنا ، و متى وُجد هذا في شعر كان ساقطا مُطّرحا و لم يدخُل في ضرورة الشّعر " [32] ج 1 ، ص (95 ، 96) . فللشّعر خصائص ؛ منها الوزن وهو يقتضي الضّرورة ؛ وهذه الضّرورات لا تَردُ هكذا دون حُدُود بل لها أحكام ، فهي و إن كانت لا تنحصر في عدد مُعيّن ؛ فإنّ لها أُصولا مُلتزمة من أصول العربية لا يجوز أن تُخالف مهما دعت الضّرورة . فقد جازت مخالفات كثيرة في الشّعر ؛ لكن تمتنع المخالفة التي ليس لها وجه ، و إن وُجدت حُملت على أنّها لحنٌ لا على أنّها ضرورة ، لأنّ : " الشُّعراء أُمراءُ الكلام يقصُرُون الممدود و يمدُّون المقصور ويُقدّمون و يُؤخّرون .... فأمّا لحنٌ في إعراب أو إزالةُ كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك ." [10] ، ص (231)

و عليه فليس كلّ ما ورد في الشّعر تبرّره الضّرورة ، لأنّ الضّرورة لا تُبيح كلّ شيء ، و لا تجوز هكذا ارتجالا بل لابدّ من توافر شروط لإجازتها ، لأنّ لها أحكاما و حدودا منها :

1-5-1- الأصل و التّشبيه :

نقرأ عند **(سيبويه)** في الكتاب في غير ما موضع ؛ لاسيما **(باب ما يحتمل الشّعر)** قوله : " و قد يَبلُغُون بالمُعتلّ الأصل فيقولون رادد في رادّ . " [3] ج 1 ، (ص 10) و يقول أيضا : " و رُبّما جاءت العرب بالشّيء على الأصل ، و مجرى بابه في الكلام على غير ذلك . " [3] ج 2 ، ص (61)

هذا عن الرُّجوع إلى الأصل ، أمّا عن التّشبيه فإنّه يقول : " اعلم أنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ؛ يُشَبّهُونه بما ينصرف من الأسماء لأنّها أسماء ، و حذف ما لا يحذف يشبّهونه بما قد حذف و استعمل محذوفا . " [3] ج 2 ، ص (811)

و قد دأب **(سيبويه)** على تعليل مُعظم الضّرائر التي وردت في كتابه بعلل لا تَخرُج عن هاتين العلّتين ؛ إ مّا الرّدُّ إلى الأصل و إمّا الّتشبيه . وهذا ما نقرأه أيضا من بداية حديثه عن الضّرورة بقوله : " وليس شيء يضطرّون إليه إلاّ و هم يحاولون به وجها . " [3] ج 1 ، ص (116) فهذا الوجه الذي يُحاولُه الشّعراء إنّما هو مُعاودة الأصول أو التّشبيهُ لشيء بشيء . و غاية النُّحاة من وضع هذه القاعدة هو المُحافظة على اطّراد الأقيسة النّحوية ، فالضّرورة وإن كانت خُروجا على الأقيسة النّمطية التي تحكم سائر الكلام ، فإنّها لا ينبغي أن تخرُج عن دائرة القياس النّحوي بل يجب أن تبقى دائرةً في فلكه ، و السّبيل إلى ذلك هو ردُّ الفُرُوع إلى الأُصول و تشبيه غير الجائز بالجائز . وهذه الغاية التي كان يرمي إليها **(سيبويه)** من وراء هذا فهمها بعض شُرّاح كتابه و أوضَحَها **(الصّفار الفقيه)** و حدّدها في أمرين : " أوّلهما : أنّ ما جاء في الشّعر لا يُعدُّ (كاسرا للقانون) ولكنّه خاضعٌ للقواعد و الأُصول النّحوية " [18] ، ص (211)

وهذا ما قُلنا عنه أنّ الضّرورة و إن كانت خُرُوجا عن القياس فإنّها تبقى تَدُور في فلكه .
" وثانيهما : أنّ ما يحتمله الشّعر - مع أنّه غير كاسر للقانون - لا يُحملُ الكلام عليه لأنّ الشّعر موضع اضطرار " [18] ، ص 211 فالاستعمال الذي للضّرورة - و إن كان يحتكم للقياس بشكل ما - فإنّه يبقى استثناءً يَخُصُّ الشّعر دون سواه من سائر الكلام ؛ لأنّ للشّعر خاصّيةً ليست للنّثر ألا و هي صفة الوزن و الاضطرار .

و كذلك كان **(المبرّد)** لا يُحيلُ على الضّرورة إلاّ إذا وافقت أصلا من أُصُول العربية ، و مالم يُوافق الأُصُول من ذلك لم يُسَلَّم به ؛ " لأنّ الضّرورة لا تُجَوّزُ اللّحن " [43] ، ص (31) فمن ذلك أنّه كان لا يُجيزُ ترك صرف المُنصرف للضّرورة لأنّ الأصل في الأسماء أن تنصرف ، و لا يَجُوز الخُرُوج على الأصل للضّرورة ؛ وإنّما الجائز الرُّجوع إليه عند ذلك [43] ، ص (31) لأنّ الضّرورة تَرُدُّ الأشياء إلى أُصولها " [18] ، ص (212) كما كان يُردفُ عقب شرح مسألة من المسائل بقوله : " و لو اضطرّ شاعرٌ لردّه إلى أصله كردّ جميع الأشياء إلى أُصولها للضّرورة . " [18] ، ص (212) و بهذا يذهب **(المبرّد)** إلى أنّ ما خالف الأُصُول ممّا يقعُ في الشّعر لا ينبغي أن يُحمل على الضّرورة ، لأنّه من باب اللّحن الذي لا يجُوز في العربية شعرها و نثرها .

أمّا تشبيه غير الجائز فيسمّيه **(المبرّد)** : **(الحمل على المعنى)** ، و هو وإن لم يلجأ إليه كثيرا في التّعليل فإنّه قد ورد عنده أكثر من مرّة . ففي حديثه عن (سوى) و كونها لا تأتي إلاّ ظرفا يقول : " و قد اضطرّ الشّاعر فجعله اسما لأنّ معناه معنى غير فحمله عليه و ذلك قوله :

(و ما قصدت عن أهله لسوائكا) . " [18] ، ص (213)

ولا يُخالفُ أحدٌ من النّحويين في أنّ الشّاعر إنّما يرجع في الضّرورة إلى الأصل والقياس ؛ فإنّه " ليس له أن يُحرّف ما اتّفق ، و لا أن يزيد ما شاء بل لذلك أصولا يَعملُ عليها ... فلا يجوز أن يَلحَنَ لتسوية و لا لإقامة وزن ؛ بأن يُحَرّك مجزوما أو يسكّن مُعربا ، و ليس له أن يُخرجَ شيئا عن لفظه إلاّ أن يكون يُخرجُه إلى أصل قد كان له فيرُدَّهُ إليه لأنّه كان حقيقته ، و إنّما أَخرَجهُ من قياس لزمه أو اطّراد استمرّ به أو استخفاف لعلّة واقعة " [38] ج 2 ، (693 ، 694)

فـ **(ابن السّرّاج)** على غرار سائر النُّحاة لا يُحيل على الضّرورة في كلّ ما تناوله من ضُرُوب الخُرُوج عن أوجه الاستعمال اللُّغوي المألوف ، فأخرج بعضا من ذلك على أنّه لحنٌ و غلطٌ ؛ وإن وقع في الشّعر لأنّ وُرُوده في الشّعر لا يُسَوّي بينه وبين الضّرورة . فمن ذلك أجمع النُّحاة على أنّه : " لا يَصحُّ أن تُلجئ الضَّرورةُ الشّاعر إلى أن يقول : اصتبر و اضترب و اتطرد لأنّ هذه الأصول

المُقدَّرة لا يجوز الرُّجوع إليها عند الضّرورة لأنّها أُصُولٌ مرفُوضة عند العرب " [48] ، ص (248) . و في المُقابل أجمعوا على جواز قَصر الممدود في الشّعر لما فيه من ردّ الاسم إلى أصله . [49] ، ص (131) و أجازوا في الشّعر تذكير المؤنّث لأنّ الأصل في الأشياء التّذكير [50] ، ج 1 ، ص (13) ...و غير ذلك من المسائل الكثيرة التي تَخُصُّ هذه الفكرة . لذلك كانت هذه الفكرة - فكرة الأصل - أساسا قامت عليه فلسفة الضّرورة ، و قانونا حدّده النّحاة ليحكم هذه القضيّة ؛فقال ابن جنّي : " اعلم أنّ الشّاعر إذا اضطرّ جاز له أن ينطق بما يُبيحُه القياس و إن لم يرد به سماع " [9] ، ج 1 ، ص (125) . فإذا تكلّم الشّاعر بخلاف ما جاء في لُغة العرب و كان لذلك وجهًا في القياس ؛ فإنّ ذلك يُحمل على الضّرورة . هذا ما ذهب إليه **(ابن جنّي)** ؛ و هو يُعدُّ من أبرز من تناول هذه المسألة بشيء من البسط في خصائصه ، و استدلّ باستعمال العرب للضّرورة على أنّ ذلك مَنبَهَةٌ على أصل الباب الذي تجيء فيه ، يقول : " فرُبّ حرف يَخرُج هكذا مَنبَهَةً على أصل بابه ، و لعلّه إنّما خرج على أصله فتَجشَّم ذلك فيه لما يَعقُب من الدّلالة على أوّلية أحوال أمثاله ." [9] ، ج 1 ، ص (257)

و على هذا فليست الضّرُورة خُروجًا عن القياس ؛ بل لابدّ لها من وجه تُخرَّجُ عليه ، فهي بذلك لونٌ من ألوان مُراجعة الأُصول و مُعاودة القياس ، ما يعني أنّ الشّاعر إنّما يرجع في الضّرورة إلى الأصل و إن كان يُخالف الاستعمال الجاري للّغة و قواعدها .

1-5-2- الحمل على أحسن الأقبحين :

(ابن جنّي) هو الوحيد من بين النّحاة الذي تحدّث عن هذا المبدأ ، وإن كان لا شكّ أنّه لا يُخالفُه أحدٌ في هذا الرّأي ، كون هذا المذهب يكاد يكون من المُسلّمات المُتّفق عليها ؛ إذ في حال تَعارُض قَبيحَين ولابدّ من احتمال أحدهما ؛ فينبغي عندئذ تقليلُ القُبح قَدر الإمكان ، و ذلك باستعمال الأقلّ قُبحًا ، يقُول : " اعلم أنّ هذا موضعٌ من مواضع الضّرورة المُمَيَّلة ، و ذلك أنّ تُحضرَكَ الحالُ ضرورتين فينبغي حينئذ أن تَحمل الأمر على أقربهما و أقلّهما فُحشًا ؛ و ذلك كواو (ورنتل) أنت فيها بين ضرورتين ؛ إحداهما : أن تدّعي كونها أصلا في ذوات الأربعة غير مكرّرة ، و الواو لا توجد في ذوات الأربع إلاّ مع التّكرير ؛ نحو (الوصوصة و الوحوحة) و (ضوضيت و قوقيت) . و الآخر : أن تجعلها زائدة أوّلا ؛ والواو لا تُزاد أوّلا ، فإذا كان كذلك كان أن تَجعلَها أصلا أَولى من أن تجعلها زائدة ، وذلك أنّ الواو قد تَكُون أصلا في ذوات الأربعة على وجه من الوُجوه ؛ أعني في حال التّضعيف ، فأمّا أن تُزاد أوّلا فإنّ هذا أمرٌ لم يُوجَد على حال فإذا كان كذلك رَفضتَهُ و لم تَحمل الكلمة عليه - و مثل ذلك قولك : (فيها قائما رجل) لماّ كُنت بين أن تَرفَعَ قائما ؛ فتُقَدّم الصّفة على الموصوف - و هذا لا يكون . و بين أن تَنصبَ الحال من النّكرة - وهذا على قلّته جائز - حَمَلتَ المسألة على الحال فَنَصَبتَ ، و كذلك :

(ما قام إلاّ زيدا أحد) ، عَدَلتَ إلى النّصب لأنّك إن رَفَعتَ لم تَجد قَبلَه ما تُبدلُه منه ، وإن نصبت دخلتَ تحت تقديم المُستثنى على ما أُستُثني منه ؛ و هذا وإن كان ليس في قوّة تأخيره عنه فقد جاء على كلّ حال ، فاعرف ذلك أصلاً في العربية تَحملُ عليه غيره . " [9] ، ج 1 ، ص (212 ، 213)

ففي هذا الحال قد يَضطرُّك المَوقفُ إلى ارتكاب الضّرورة ؛ و يَتعَارَضُ لديك قبيحان لا بدّ من ارتكاب أحدهما فهنا ينبغي التّرجيح بين الأشدّ و الأخفّ قُبحًا ، و اعتماد الأقلّ فُحشًا أكيد ، أي أنّه إن كان لا مَناص من ارتكاب الضّرورة ، فعلى الأقلّ تَجَنُّب الأقبح .

1-5-3- ما جاز للضّرورة يتقدّر بقدرها :

قال **(السّيوطي)** : " ما جاز للضّرورة يَتَقَدَّرُ بقدرها ؛ ومن فُرُوعه إذا دَعَت الضّرورة إلى مَنع صرف المُنصرف المجرور فإنّه يقتصر فيه على حذف التّنوين و تبقى الكسرة عند الفارسي ، لأنّ الضّرورة دعت إلى حذف التّنوين فلا يَتَجاوزُ مَحَلَّ الضّرورة بإبطال عمل العامل . " [44] ، ج 1 ، ص (225)

فإذا دعا الشّاعرَ داع ما إلى ارتكاب الضّرورة فعليه الالتزام بما يُزيل غُبنَه و اضطراره ، وما يُقيمُ بنَاءهُ ؛ و ذلك كأن يُضطَرَّ إلى منع صرف المُنصرف فلابدّ حينئذ من أن يقتصر على حذف كسرة واحدة و إبقاء الأخرى للدّلالة على الجرّ . و من ذلك أيضا أنّه : " لا يَجُوزُ الفصل بين أمّا و الفاء بأكثر من اسم واحد لأنّ الفاء لا يَتَقَدَّمُ عليها ما بعدها ، و إنّما جاز هذا التّقديم للضّرورة و هي مُندَفعة باسم واحد ، فلا يَتجاوز قَدرَ الضّرورة . " [17] ، ص (13) فليس للشّاعر أن يتوسّع في ارتكاب الضّرورة لأنّها و إن كانت رُخصة تبقى في اعتقاد بعض النُّحاة قبيحة ، و في رأي بعض النّقاد بَغيضة حذّروا المُحدثين منها لأنّ كثرتها في الشّعر ، و الإتّساع في ارتكابها مَنقصة في الشّعر و دَلالةٌ على أنّه مُتكلَّف ، و ينبغي للشّاعر ألاّ يضع في نفسه أنّ الشّعر موضع اضطرار [46] ، ج 1 ، ص (88) . لأنّه وإن كانت الضّرورة : " ما يجوز للشّاعر استعمالُه إذا اضطرّ إليه على أنّه لا خير في الضّرورة ، على أنّ بعضها أسهل من بعض ؛ و منها ما يُسمع عن العرب و لا يُعمل به ، لأنّهم أتوا به على جبلّتهم و المُولّد المُحدث قد عَرف أنّه عَيبٌ و دُخُولهُ في العيب ما يُلزمه إيّاه " (5) .[25] ، ج 2 ، ص (273)

فعلى رأيه لا خير في الضّرورة و لا يجُوزُ استعمالُها للمُحدث لأنّه لا يُعذَرُ في شيء منها لاجتماع المُحدثين على ذمّها لقُرب خُروجها عن الفصاحة ، ولهذه الأسباب و هذه الآراء ينبغي الحَذرُ في ارتكاب الضّرورة و التّقليل منها و الاكتفاء بالقدر المطلوب . لئلاّ يَدخُل تحت قُبح الضّرورة ،

و تحت قول **(أبي هلال العسكري)** : " و ينبغي أن تتجنّب ارتكاب الضّرورات و إن جاء فيها رُخصةٌ من أهل العربية فإنّها قَبيحَةٌ تُشينُ الكلام و تذهبُ بمائه ، و إنّما استعملها القُدماء لعدم علمهم - كان - بقَبَاحتها " [51] ، ج 1 ، ص (112)

وطالما أنّ هناك من يرفض الضّرورة و يراها قبيحةً فينبغي التّقليل منها وإن كان لابدّ فيجب الاقتصار على القدر المطلوب ، و بالتّالي تقدير الضّرورة بقدرها .

1-5-4- الضّرائر سماعية لا يسوغ للمُولّد إحداثُ شيء منها :

قال **(ابن جنّي)** في باب **(هل يجوز لنا في الشّعر من الضّرورة ما جاز للعرب أو لا)** من الخصائص : " سألتُ أبا عليّ - رحمه الله - عن هذا فقال : كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضّرورة لنا أجازته لهم و ما حظرته عليهم حظرته علينا ، و إذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا ، و ما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ؛ و ما بين ذلك بين ذلك . " [9] ، ج 1 ، ص (323 ، 324)

و المقصُود أنّ من أُضطُرَّ من الشّعراء إلى غير ما أُضطُرّ إليه من يُستشهد بكلامه فليس بمُصيب و لا يُقبل منه ذلك ، لأنّ كلام العرب هو إمام كلّ كلام ، و باستقرائه تَوصَّلَ النُّحاة إلى القواعد التي تنتظم اللّغة العربية ؛ لذا لا سبيل إلى أن يَبتدع المُولّدُ أُسلُوبًا غير الذي عَرَفَهُ العَرَب ، و لا أن يُضطَرّ إلى غير ما أُضطُرّوا إليه لأنّ كلامهم هو القُدوة في جميع الأحكام ؛ سواءٌ القاعدة المطّردة أو الاستثناء في الضّرورة . " و لهذا خطّأ **(الزّمخشري)** في **(المفصّل) (أبا نوّاس)** في قوله :

(كأنّ صغرى و كبرى من فقاقعها حصباء درّ على أرض من الذّهب)

لكونه استعمل صغرى و كبرى نكرة ، و هذا الضّرب من الصّفات لا يُستعمل إلاّ مُعَرّفًا ، و إنّما يجوز التّنكير في (فُعلى) التي لا أفعل لها نحو(حُبلى) " [17] ، ص (7)

قال **(الأندلسيّ)** : " لم يَقُل إنّه ضرورة لأنّ المُولّد لا يَسوغُ له استعمال شيء على خلاف الأصل للضّرورة إلاّ أن يَردَ به سماعٌ فيتوقّف فيه على مَحلّ السّماع و لا يُقاس عليه ؛ و صغرى مَا ورد فيه سماع ."[52] ، ج 2 ، ص (213) . فالضّرائر إنّما اعتمد النُّحاة في التّقعيد لها على السّماع ، و الاستعمالُ الذي كان له نظيرٌ في كلام العرب حُملَ على الضّرورة ، و إلاّ كان له تصنيفٌ آخر كالغلط مثلا ، فالسّماع إذن هو الذي يُحدّد ما إذا كان استعمال ما جائزا للضّرورة ، أو مرفوضا ، أو حسنا ، أو قبيحا .

هذا و للضّرورة حدودٌ أخرى منها مثلا : " ما لا يؤدّي إلى ضرورة أولى ممّا يؤدّي إليها ." [44] ، ج 1 ، ص (246) و مثله إذا أمكن للشّاعر أن يأتي بالشّعر على النّحو الخالي من الضّرورة فالأولى له فعلُ ذلك و الاجتهادُ في تحقيقه و السّعي إلى صَوغ الشّعر وفق النّمط الأقرب إلى القاعدة والأبعد عن الضّرورة ، لأنّه الأظهر في عُرف النّحاة .

و من حُدُودها أيضا : " المُجمع عليه أولى من المُختلف فيه ؛ فإذا تعارض مُجمعٌ عليه و مُختلَف فيه فالأوّل أولى . مثال ذلك إذا اضطرّ في الشّعر إلى قصر ممدود أو مدّ مقصور فارتكاب الأوّل أولى لإجماع البصريّن و الكوفيّن على جوازه و منع البصريّن الثّاني. " [5] ، ص (417)

الفصل 2

الضّرورة الشّعرية في النّظر النّحوي من خلال ديوان امرئ القيس

2-1- ضرائر الحذف :

الحذف هو وجهٌ من وجوه الاقتصاد اللّغوي ، و هو من الأساليب المعتمدة كثيرا في كلام العرب ، بل من الاستعمالات المحبَّذة لديهم لما فيها من خفَة و مُلاءمة لطبيعة العربيّ ؛ الذي يُعرف عنه الميل إلى الخفّة و الإيجاز ، و مع ذلك لا يَحسُن **الحذف** في كلّ حال ؛ بل ينبغي ألاّ يَتبعهُ خَلَلٌ في المعنى و ألاّ يَنجرّ عنه فسادٌ في التّركيب ، لذا لابدّ أن يتأَكّد المُرسل من وُضوح المحذوف في ذهن المُتلقّي على الأقلّ ، فأمن اللّبس هو شرطٌ وضابطٌ وقيدٌ للحذف ؛ إذ لا حذف إلاّ بدليل .

و النَّحو العربيّ لم يُغفل هذه الظّاهرة في كلّ ما يتعلّقُ بها ، و بَحَثَها عُلماؤهُ من مُنطلق : يجوز أو لا يجوز ، يَحسن أو يَقبُح أو حتّى يجب . كما أَولَوا عناية بالغة بـ **الحذف** على سبيل **الضَرورة** لأنّ **الحذف** أنسبُ لباب **الضَرائر** ، لما فيهما من التَّخفيف المُلائم لطبيعة الشَّعر ، و قد وردت ضرائر الحذف بطرائق مختلفة ؛ تقوم تارة على إسقاط حركة ، و أخرى بإسقاط حرف أو حرفين أو أكثر ، و مرّة أُخرى بحذف كلمة ؛ و لكلّ منها وَضَعَ النَّحاة حُدوداً و قواعد .

2-1-1- حذف حركة :

2-1-1-1- حذف علامة الإعراب ؛ الضَمَة من الحرف الصَحيح تخفيفا :

تُحذف علامة الإعراب الضّمّة من الحرف الصّحيح " تخفيفًا إجراءً للوصل مجرى الوقف أو تشبيها للضّمّة بالضّمّة من (عضُد) ." [8] ، ص (93) نحو قول **(امرئ القيس) :**

الـشّـاهـد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
فاليوم **أشربْ** غير مُستَحقب إثما من اللّه و لا واغل [53] ، ص (95)	أشـربْ	استغنى عن علامـة إعراب الفعل المضـارع (الضَـمَة) بالسَكون .

" و أنكر **" (المبرّد) و (الزّجّـاج)** النّسكين في جميع ذلك لما فيه من إذهاب حركة الإعـراب و هـي : **(المعنـى)** "[8] ، ص (95). و الصّـحيح عنـد **(ابـن عصـفور)** " أنّ ذلـك جـــائـــزٌ
سماعًا و قياسًا ؛ أمّا القياس فإنّ النّحويين اتّفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام ، لا يُخالف في ذلك أحد منهم . " [8] ، ص (95) فكما يجوز إسقاط الحركة للإدغام يجوز إسقاطها للتّخفيف ، " و التّخفيف الواقع في الكلمة نحو (عضْد) في (عضُد) و (فخْذ) في (فخذ) و (إبْل) في (إبل) سائغٌ في حال السَّعة ، لأنّه لُغةٌ لقبائل ربيعة بخلاف ما شُبّه به من المُنفصل فإنّه لا يجوز إلاّ في الشّعر . "[8] ، ص (96)

و عليه فحذف الحركة في حال الوصل سائغ في الشّعر و النّثر معا ، أمّا المنفصل فإنّه يجوز في الشّعر إجراء له مجرى الوصل على سبيل **الضّرورة** و لا يجوز في النّثر ، لأنّ الحركة في المنفصل تكون علامة إعرابية ؛ و هي إحدى القرائن التي تتظافر مع قرائن أخرى لإيضاح المعنى و رفع اللّبس عنه ، و لهذا اهتمّ بها النّحاة اهتماما كبيرا ؛ فبالإعراب " تُمَيَّزُ المعاني ، و يُوقف على أغراض المتكلّمين . " [10] ، ص (161) إلاّ أنّه إذا أُمن اللّبس جاز أن تُطرح العلامة الإعرابية ، و مع ذلك اضطرب النُّحاة أمام الشّواهد التي أُسقطت فيها الحركات الدّالّة على الإعراب ، و أداروا حولها أَوجُهًا من العلل و أنكرها بعضهم على الإطلاق ـ كما فعل **(المبرّد) و (الزّجّـاج)** ـ **و** خطّـأوا الرّوايـات الّتـي تمسّ سـلامة الإعـراب و أصـولَه ، و أتـوا بروايـات أخـرى تطّـرد مـع القاعـدة ؛ قـال **(الأخفش) :** " الرّواية الجيّـدة (فالـيوم فـاشـربْ) و (اليوم أَسقى) ، و روايـة من روى (فـاليوم أشربْ) لا يجوز عندنا إلاّ على ضرورة قبيحة . " [8] ، ص (94) و ذهب **(القاضي الجرجـاني)** إلى اعتبار تسكين الفعل في قول **(امرئ القيس) :** (فـاليوم أشربْ) من قبيل الأخطـاء الإعرابيـة التـي وقع فيها الشُّعراء .[ينظر : الوساطة] ، ص (5 ، 7)

و لكن كثرةً من النّحاة ذهبوا إلى أنّ حذف الضّمّة في مثل هذا إنّما يأتي في الاضطرار الخاصّ بالشّعر ، حيث زعم **(سيبويه) أنّـه** ممّا يقع في الشّعر خاصّة ؛ إذ يقول : " و قد يجوز أن

يُسكّنوا الحرف المرفوع و المجرور . " [3] ، ج 2 ، ص (297) فـ " إذا كان الفعل صحيحا غير معتلّ فإنّ سيبويه يُجيز أن يُسكّن في الشّعر مع الإشمام . " [18] ، ص (471) و يَعُدُّ **(السّيرافي)** " حذف الضّمّة و الكسرة في الإعراب من ضرورة الشّعر . " [32] ، ج 1 ، ص (229) و إلى مثله ذهب **(ابن رشيق) و** إن عَدّه من أقبح الضّرورات ؛ يقول : " و من أقبح الحذف حذف حركة الإعراب للضّرورة ، و أنشدوا **لامرئ القيس** : (فاليوم أشربْ) ." [25] ، ج 2 ، ص (276)

و على العموم فقد وُجد لهذا البيت تخريجات عديدة ؛ فقال بعضهم إنّه من إجراء الوصل مجرى الوقف ، و بعضهم قال إنّه سُكّن طلبا للتّخفيف و الاختصار ، و بعضهم قال إنّه على الإشمام ، و بعضهم لم يجد بُدّا من تغيير الرّواية لتطّرد القاعدة .

2-1-2- حذف حرف :

2-1-2-1- حذف نون لم يكن :

جاء في **(الوساطة) :** " قال أهل الإعراب حذف النّون من تكن إذا استقبلتها اللاّم خطأ لأنّها تُحرّك إلى الكسر ، و إنّما تُحذف استخفافا إذا أُسكنت ، فقال لهم المُحتجّ عن أبي الطّيّب : لعمري إنّ وجه الكلام ما ذكرتم ، لكن ضرورة الشّعر تُتيح حذف النّون مع الألف و اللاّم . " [54] ، ص (66)

و أورد المحتجّ قول **(امرئ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
لم يكُ الحقّ سوى أن هاجه رسم دار قد تعفّى بالسُّرر [53] ، ص (56)	لم يكُ	أسقط النّون من يكن

و أورده أيضا صاحب **(الدُّرر)** و " استشهد به على أنّ حذف نون لم يكن قبل ساكن من أقبح الضّرورات . " [55] ، ج 6 ، ص (217) و كذلك عدّ **(ابن عصفور)** هذا الحذف من الضّرائر لالتقاء السّاكنين ؛ " تشبيها بالتّنوين أو بحرف المدّ و اللّين ، من حيث كانت ساكنة و فيها غُنّة و هي فَضلُ صَوت في الحرف ، كما أنّ حرف المدّ و اللّين ساكن و المدّ فضل صوت فيه ... فإن قال قائل ؛ لم زَعمتَ أنّ حذف نون (لم يكن) ضرورة و هي تُحذف في فصيح الكلام ؛ قال الله تعالى : { خلقتُك من قبل و لم تكُ شيئا } [56] الآية (9) فالجواب أن تقول : إنّ العرب إنّما تَحذفُها في الكلام

إذا لم يكن بعدها ساكن لأنّها إذ ذاك تكون ساكنة تُشبه الواو في (يغزو) ، و الياء في (يرمي) ، و الألف في (يخشى) في السّكون . و في أنّ فيها فضل صوت ؛ و هو المدّ فأجروها لذلك مجراها في الحذف للجازم ، و أمّا إذا كان بعدها ساكنا فإنّها إنّما تُحذف لالتقاء السّاكنين ؛ إذ لو لم تُحذف لالتقاء السّاكنين لوجب تحريكها ، و إذا تحرّكت لم تُشبه الياء و لا الواو و لا الألف ، و إذا لم تُشبهْها لم يحذفها الجازم . " [8] ، ص (114 ، 115 ، 116)

و عليه فقد أجاز النّحاة في الضّرورة أن تُحذف النّون من آخر الحروف المبنية على السُّكون مثل (لكن) و (من) ، و علّلوا ذلك بالتقاء السّاكنين ؛ و كان مألوف الاستعمال أن تُحرّك النّون السّاكنة عند ذلك ، لكن النّحاة قالوا إنّ النّون تُشبه حروفَ المدّ و اللّين ، و حُروفُ المدّ و اللّين تُحذَف لاجتماع السّاكنين ، و قد أجاز بعضهم أيضا حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين في الشّعر و الكلام ، و النّون السّاكنة تُماثل التّنوين في النُّطق و لذلك يجوز أن تُحذف في الشّعر ، إلاّ أنّهم اشترطوا في جواز حذف نون مضارع كان المجزوم (لم يكن) ألاّ يكون ما بعدها ساكنا ، وعَدُّوا حذفَها مع وُجود ساكن بعدها ضرورةً ، و على هذا النّحو اعتُبر قول **(امرئ القيس)** : (لم يكُ الحقّ ُ) **ضرورة** .

هذا ما عليه جمهور النُّحاة و إن لم يُوافقهم البعض كـ **(يونس بن حبيب)** الذي أجاز حذف النّون من مضارع كان المجزوم مع ملاقاتها ساكنا بعدها . [57] ، ج 1 ، ص (141) و إلى ذلك ذهب **(ابن مالك)** في **(التسهيل)** [6] ، ص (56)

2-1-2-2- تقصير الحركات الطّويلة (الاجتزاء بالكسرة عن الياء) :

كما أجاز النُّحاة للشُّعراء أن يمُدُّوا الحركات القصيرة حتّى تتولّد عنها حروف المدّ و اللّين ، أجازوا لهم كذلك أن يقصُروا الحركات الطّويلة ، أو أن يجتزئوا بالفتحة عن الألف ، و بالضّمّة عن الواو ، و و بالكسرة عن الياء ؛ كما في قوله :

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
لمن طلل أبصرته فشجاني كخطّ زبور في عسيب **يمان** [53] ، ص (112)	يمان	اكتفى بالكسرة في نون (يماني) تشبيها لذلك بقصر الممدود .

و قد حكى **(ابن عصفور)** أنّ من ضّرائر الشّعر " الاكتفاء بالحركات عن حروف المدّ و اللّين المجانسة لها الكائنة في أواخر الكلم . " [8] ، ص (119) و على هذا النّحو سار **(الفرّاء)**

الذي عنده : " أنّ كلّ ياء أو واو تُسكّن ، و ما قبل الواو مضموم و ما قبل الياء مكسور فإنّ العرب تَحذفُهُما و تجتزئ بالضّمّة من الواو و بالكسرة من الياء " [8] ، ص (120) ألا ترى أنّ الياء من (يماني) قد حُذفت و اجتُزئ عنها بالكسرة ؛ " ووجهُ ذلك التّشبيه بقصر الممدود أو بحذفهم لها مع التّنوين من جهة أنّ الألف و اللاّم و الإضافة يعقبان التّنوين فحُكم لكلّ واحد منهما بحُكم ما عاقبه . " [8] ، ص (120 ، 121)

فعلى هذا الأساس جعل **(سيبويه)** و غيره حذف الياء من ضرورة الشّعر [3] ، ج 1 ، ص (9) ، إلاّ أنّ بعضهم أنكر عليه هذا و استدلّ على ذلك بأنّه قد جاء في القرآن الكريم حذف الياء في غير رؤوس الآي ، و قرأ به عدد من القُرّاء " منها قوله تعالى : { ما كنّا **نبغ** } [58] الآية(64) { **سندع** الزّبانية } [59] ، الآية (18) { يوم **يأت** لا تكلّم } [60] ، الآية (105) { و **يدع** الانسان } [61] ، الآية (11) ... قال **الفرّاء :** هذا من كلام العرب " [8] ، ص (122) و قال **(أبو العلاء المعرّي) : "** هذا عند الكوفيّ جائز من غير ضرورة بل يجعله لغة للعرب " [8] ص (122) و الحقّ أنّ هذا كثير في الشّعر دون النّثر .

2-1-2-3- تخفيف المشدّد في القوافي :

نحو قول **(امرئ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
فلا و أبيك ابنة العامريّ لا يدّعي القوم أنّي **أفر** [53] ، ص (57) إذا ركبوا الخيل و استلأموا تحرّقت الأرض و اليوم **قرْ** [53] ، ص (57) فبتُّ أُكابدُ ليل التّمام والقلبُ من خشية **مُقشعرْ** [53] ، ص (58) فلمّا دَنوتُ تَسَدَّيتُهـا فثوبًا نَسيت و ثوبًا **أَجُرْ** [53] ، ص (58) و لم يَرَنَا كَالِئٌ كاشحٌ و لم يُفْش منّا لدى البيت **سرْ** [53] ، ص (59) و قد رابني قولها يا هناه	أفـــــرْ قـــــرْ مقشعرْ أجُـــــرْ ســـــرْ	حقّ الرّاء أن تكون مشدّدة في (أفرّ) و (قـــــرٌّ) ، (مقشـــــعرّ) ، و (أجـرّ) لكنّه خفّفها ليستقيم له الوزن و تُطابق أبيات القصيدة. الأصل في كلّ هذا

ويحك ألْحقْت شرًّا **بشرْ** [53] ، ص (59) لها عَجُزٌ كصفاة المَسي ل أبَرْزَ عنها جحاف **مضرْ** [53] ، ص (60) يُعلُّ به برد أنيابها إذا النّجمُ وَسْطَ السّماء **استقلْ** [53] ، ص (58)	شَـــــــــرْ مـضـــــــرْ اسـتـــــقـــلْ	: (سرّ - شَرّ - مضرّ - استقلّ) و لكنّه خفّف لل ضّرورة .

" و هو كثير قد جاء في عدّة أبيات من هذه القصيدة ، و إنّما خَفّف ليستوي له بذلك الوزن و تُطابق أبيات القصيدة ، ألا ترى أنّه لو شدّد (أفر) لكان آخر أجزائه (فعولْ) من الضّرب الثّاني من المتقارب ، و هو يقول في نفس القصيدة :

تميم بن مُرّ و أشياعها وكندة حولي جميعا صُبُرْ [53] ، ص (57)

كما جاء مثل هذا التّخفيف في غير هذه القصيدة ؛ في قوله :

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
لعمرك ماقلبي إلى أهله بحُرْ ولا مقصر يوما فيأتني **بقرْ** [53] ، ص (51) ألا إنّما الدّهرُ ليال و أَعصُرٌ و ليس على شيء قويم **بمستمرْ** [53] ، ص (51)	قـــــــــرْ مستمـــرْ	حقّ الرّاء أن تكون مشدّدة في (بقرّ) و (بمستمرّ) لكنّه خفّفها ليستقيم له الوزن و تُطابق أبيات القصيدة.

و آخر جزء من هذا البيت (فُعُلْ) ؛ و هو من الضّرب الثّالث من المتقارب و ليس بالجائز له أن يأتي في قصيدة واحدة بأبيات من ضربين ، فخفّف لتكون الأبيات كلّها من ضرب واحد . " [8] ، ص (132 ، 133) و عليه فعلّة الحذف هنا تتعلّق بالوزن و القافية ، إذ أنّ القصيدة من بحر المتقارب وهو : (فعولن) ثمان مرّات و فيه الحذف ، فإنّ (أفرْ) وزنه (فعو) و أسقط منه (لُن) فأتى بدله (فُعُلْ) . و ليست العناية بالقافية بأقلّ من العناية بالوزن ، يقول **(ابن جنّي) :** " ألا ترى أنّ العناية في الشّعر إنّما هي بالقوافي ، لأنّها المقاطع ... و كذلك كلّما تطرّف الحرف في القاقية ازدادوا عناية به و محافظة على حكمه . " [9] ، ج 1 ، ص (84)

2-1-2-4- ترخيم غير المنادى :

التّرخيم في الاصطلاح هو : " حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص مذكور في محلّه ، و هو من خصائص المنادى و ذلك لأنّ المنادى يُغيّر بالنّداء و التّرخيم تغيير ، و التّغيير يأنس بالتّغيير فهو ترقيق . " [17] ، ص (40) فالتّرخيم إذن من خصائص المنادى ؛ فإن طال التّرخيم غير المنادى اعتبر ذلك **ضرورة** " و قد جاء ترخيم غير المنادى للضّرورة بشرط أن يصلُح الاسم للنّداء نحو (أحمد) فلا يجوز في نحو (الغلام) ، و أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف أو بتاء التّأنيث ، و لا تُشترط العلمية و لا التّأنيث بالتّاء عينا . " [17] ، ص (40 ، 41) **فالضّرورة** قد تقبل ترخيم غير المنادى شرط أن يكون ممّا يقبل النّداء و إن لم يكن عَلَمًا ، و أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف و مثال ذلك قول **(امرئ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف **بن مال** ليلة الجوع و الخصرْ [53] ، ص (55)	بن مال	أسقط الكاف عن (مالك) مع أنّه غير واقع موقع المنادى.

حيث أراد (ابن مالك) فحذف الكاف عن هذا الاسم على سبيل التّرخيم مع أنّه ليس منادى ، و ترخيم الاسم في غير النّداء يكون " إجراء له مجرى النّداء عند الاضطرار إلى ذلك ، و هو جائز باتّفاق من النّحويين على لغة من لا ينوي ردّ المحذوف بل يجعل ما بقي من الاسم كاسم غير مُرخّم " [8] ، ص (136) فإنّه لمّا أراد (ابن مالك) حذف الكاف و جعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء ، هذا على لغة من لا ينتظر ردّ المحذوف ، أمّا على لغة من نوى ردّ المحذوف فقد اختلف النّحاة في ذلك ؛ حيث أجازه **(سيبويه)** و غيره من متقدّمي النّحاة على سبيل الضّرورة ، و عقد **(سيبويه)** لذلك بابا خاصّا ، (1) و يدلّ أيضا على جواز التّرخيم في غير النّداء على لغة من نوى ردّ المحذوف قول **(امرئ القيس)** السّابق و قوله :

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
و عمرو بن درماء الهمام الذي غدا بذي شُطَب عضب كمشية **قسورا** [53] ، ص (50)	قسورا	أراد (قسورة) فحذف التّاء للضّرورة .

" و ليس بين النّحويين خلاف أنّه جائز في غير النّداء على أن يجعله اسما مفردا و يُـعربه بـما يستحـقّ من الإعراب " [32] ، ج 1 ، ص (217) و أنكر ذلك **(أبو العبّـاس المبـرّد)** [18] ، ص (223)

2-1-3- حذف كلمة :

2-1-3-1- حذف أداة النّداء :

النّـداء في اصطلاح النّحويين هو توجيه الدّعوة إلى المخاطب و تنبيهـه ليُقبل بحـرف نائـب منـاب (أدعو) [38] ، ج 1 ، ص (401) . و يكون حرف النّداء (يـا) نائبا مناب الفعل (أريـد ، أو أدعو ، أو أعني)، قال (**سيبويه):** " و ممّـا يدُلُّك علـى أنّـه ينـتـصب علـى الـفـعـل و أنّ (يـا) صـارت بـدلا مـن اللّفظ بالفعل قـول العـرب : إيّـاك ، إنّمـا قلـت يـا إيّـاك أعنـي . " [3] ، ج 1 ، ص (291) و علّل سبب حذف الفعل بقوله : " حذفوا الفعل لكثرة استعمالاتهم هذا في الكلام ." [3] ، ج 1 ، ص (291) و لا يجوز الجمع بين أداة النّداء و الفعل ؛ لأنّـه : " إذا أظهر تغيُّر الكلام عمّـا كـان عليه قبل إظهاره . " [62] ، ص (79) - أي الفعل - .

و أجاز النّحويون حذف حرف النّداء لأنّه جاء في التّنزيل و في كلام العرب شعره و نثره ، و من ذلك قول **(امرؤ القيس) :**

الشّـاهـد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
أبلـغ شهابا و أبلـغ عاصما هل قد أتـاك الخبر **مال** [53] ، ص (100)	* مـال	أراد **(يـا مالـك)** علـى أنّـه منـادى فحـذف الأداة بـدليل التّرخيم .

و من هذا يقول **(المبرّد) : "** هذا باب ما يجوز أن تُحذف منه علامة النّداء و ما لا يجـوز ذلك فيه ، تقول : زيدٌ أقبلْ ، و تقول : من لا يزال مُحسنا ، تعال ، و غلام زيد ، هلمّ ، ربّ اغفر لنا . " [63] ، ص (147) بحذف أداة النّداء . و هناك حالات لا يجـوز فيهـا حذف أداة النّداء ؛ منهـا مـثلا أنّه : " لا يجوز حذف حرف النّداء مع الأسماء المبهمات و النّكرات لإبهامهـا . " [64] ، ص (164)

و الأداة المحذوفة تُقدّر ب (يا) لأنّها : "... أكثر أحرف النّداء استعمالا ، و لهذا لا يُقدّر عند الحذف سواها . " [65] ، ج 2 ، ص (373) و أكثر ما يهمّنا في هذا المقام هو أنّه إذا ضامّت أداة النّداء المنادى فإنّه يجوز حذفها في بعض المواضع ؛ يقول **(سيبويه) :** " و إن شئت حذفتهنّ كلّهنّ استغناء كقولك : (حار بن كعب) " [3] ، ج 1 ، ص (325)

2-1-3-1-2- إضمار " لا " النّـافية :

يقول **(امرؤ القيس) :**

الـشّـاهـد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
فقلت يمين اللّه* **أبرح** قاعدا و لو قطعوا رأسي لديك و أوصالي [53] ، ص (89)	أبـرح	أراد (لا أبرح)
كلاّ يمين الإله * **يـجمعنـا** شيئ و أخوالـنا بنـي جشيما [53] ، ص (109)	يـجمعنا	أراد (لا يجمعنا)

نلحظ في البيتين حذف أداة النّفي (لا) ؛ إذ في المقامين أراد النّفي و أوردهما بصيغة الإثبات ، ففي الأوّل أراد (لا أبرح) و قال (أبرح) ، و في الثّاني أراد (لا يجمعنا) و قال (يجمعنا) ، أمّا (لا) النّافية فهي حرف نسق ينفي الفعل المضارع نحو : (لا يُفلح الخائن) [10] ، ص (165) و هذه الأداة قد يطالها الحذف أيضا ؛ فـ " من الحذف إسقاط (لا) من الكلام في نحو قوله تعالى : { يُبيّن اللّه لكـــم أن تضـــلّوا } [66] ، الآيـــة (176) أي (أن لا تضـــلّوا) " [51] ، ص (184) و يكثر حذف حرف النّفي (لا) في المصادر المؤوّلة من (أن) و الفعل كما مرّ في قوله تعالى ، إلى جانب حذفه في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا ناقصا ؛ نحو (ما زال ، ما فتئ ، ما برح) [65] ، ج 2 ، ص (637) نحو قول الشّاعر : **(يمين اللّه أبرح)** و قوله : **(يمين الإلـه يجمعنـا)** ؛ ففي الأوّل حذف لأنّه واقع في جواب القسم ، و لأنّ المنفي مضارع ناقص هو : (ما برح) ، و الثّاني حذف من جواب القسم . و يمكن القول أنّ (لا) حُذفت للعلم بـها لأنّ سياق الكلام يدلّ على معنى النـفي ، و هذا الحذف ممّا يجوز لضرورة الشّعر ؛ إذا تحقّقت الشّروط السّابقة ، أمّا عدا ذلك فإنّ الأمر يُحمل على **الشّذوذ** لا **الضّرورة** ، و لهذا نجد قول الشّاعر :

" رأيتك يا بن الحارثيّة كالتي صناعتها أبقت و لا الوهي ترقع

استشهد به على شذوذ حذف النّافي من مثله لتخلُّف شرطين من شروطه ، و الأصل : (لا صناعتها أبقت و لا رقعت الوهي) " [55] ،ج 6 ، ص (218)

2-1-3-3- حذف " رُبّ " بعد الواو و الفاء :

من الضّرائر الشّعرية حذف " رُبّ" بعد (الواو) و (الفاء) و إبقاء الجرّ كقول **(امرئ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
و * ليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي [53] ، ص (16)	و ليل	أراد (و ربّ ليل)
و * تتوفة جرداء مهلكة جاوزتها بنجائب فُتل [53] ، ص (96)	و تتوفة	(و ربّ تتوفة)
و * أخ إخاء ذي محافظة سهل الخليقة ماجد الأصل [53] ، ص (97)	و أخي	(و ربّ أخي)
و * غائط قد هبطت وحدي للقلب من خوفه اجئلال [53] ، ص (102)	وغائط	(و ربّ غائط)
		على التّوالي ، و لكنّه حذف (ربّ) في كلّ ذلك .

و مثال حذفها بعد (الفاء) قوله :

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
ف *مثلك حُبلى قد طرقت و مرضع فألهيتها عن ذي تمائم مُحول [53] ، ص (11)	فمثلك	أراد (فربّ) حبلى

" فإنّ بقاء عمل حرف الجرّ بعد حذفه ضرورة عند **(ابن عصفور)** و عند غيره شاذّ . " [17] ، ص (82) و في هذا يقول **(ابن عصفور) :** " و أمّا نقص الكلمة فمنه : إضمار حرف الخفض و إبقاء عمله من غير أن يُعوّض منه شيء ... ، و لا يجوز شيء من ذلك في سعة الكلام إلاّ في اسم الله تعالى في القسم فإنّه قد يُحذف منه حرف الجرّ و يبقى عمله تخفيفا لكثرة الاستعمال ؛ فيُقال : (الله لأفعلنّ) . " [8] ، ص (145) و (رُبّ) عند البصريين حرف جرّ ، و هي ممّا كثُر حذفه لمّا كثُر استعماله ؛ قال **(سيبويه) :** " و ليس كلّ جارّ يُضمر لأنّ المجرور داخل في الجارّ

فصار عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثمّ قبُح ، و لكنّهم قد يُضمرونه و يحذفونه فيما كَثُر من كلامهم لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج . " [3] ، ج 2 ، ص (163)

يتبيّن في ضوء ما تقدّم أنّ حذف (رُبّ) إنّما يكون لكثرة دورانه في كلامهم و ميلهم إلى التّخفيف في الكلام . و قد علّل **(أبو البركات الأنباري)** سبب صدارة (رُبّ) الكلام بقوله : " إنّما لا تقع إلاّ في صدر الكلام لأنّ معناها التّقليل ، و تقليل الشّيء يُقارب نفيه فأشبهت حرف النّفي ؛ و حرف النّفي له صدر الكلام . " [19] ، ج 2 ، ص (833) أي أنّ (رُبّ) و هي حرف جرّ تتصدّر الكلام لمضارعتها حرف النّفي ، و هي كما في الشّواهد التي بين أيدينا لا تقع إلاّ على نكرة ، و قد أشار **(الأنباري)** أيضا إلى سبب إعمالها في النّكرات بقوله **: "** لأنّها لمّا كان معناها التّقليل – و النّكرة تدُلُّ على الكثرة – وجب ألاّ تدخل إلاّ على النّكرة التي تدُلُّ على الكثرة ليصحّ فيها معنى التّقليل . " [19] ، ج 2 ، ص (834) أي أنّه لا يصحّ تقليل القليل و إنّما التّقليل للكثير ، **و** تُحذف رُبّ في الكلام و تبقى عاملة تعمل الخفض ، و إعمالها محذوفة بعد الفاء كثير ، و بعد الواو أكثر و بعد (بل) قليل ، و بدونهنّ أقلّ . " [65] ، ج 1 ، ص (136) و هذا المعنى أورده **(ابن مالك)** في الألفية بقوله: " و حذفت (ربّ) فجرّت بعد (بل) و ال (فا) ، و بعد (بل) شاع ذا العمل " [67] ، ص (42) فشرحه **(ابن عقيل)** بأنّه : " لا يجوز حذف حرف الجرّ و إبقاء عمله إلاّ في رُبّ بعد الواو ... و قد ورد حذفها بعد الفاء و بل قليلا ... و الشّائع من ذلك حذفها بعد الواو ، و قد شذّ الجرّ برُبّ محذوفة من غير أن يتقدّمها شيء . [68] ، ج 2 ، ص (25 ، 26)

2-1-3-4- حذف همزة الاستفهام :

من الظّواهر التي تنتاب أسلوب الاستفهام **الحذف** أو **الإضمار** ، و ذلك لأنّ الاستفهام أسلوب خطاب يقتضي الاختصار ؛ فتكثر القرائن الدّالّة عليه . و لهذا الحذف صور أهمّها : **حذف الهمزة** ، أو قل حذف الأداة ، و الأداة التي يجوز تقديرها في الاستفهام هي الهمزة لأنّها أُمُّ الباب . [65] ، ج 1 ، ص (12) إلاّ أنّ الحذف ليس مطلقا في كلّ الأحوال دون قيد أو شرط ، بل هو مرهون بالسّياق و قرائن الأحوال . و من ذلك : " حذف همزة الاستفهام إذا أمن اللّبس للضّرورة ... و أكثر ما يوجد ذلك مع (أم) لأنّ فيها دلالة عليها . [8] ، ص (158) نحو قول **(امرئ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة

***تروح** مـن الحـيّ أم تبتكر و ماذا عليك بـأن تنـتظر [53] ، ص (57) و * **فـي** من أقام من الحـيّ هـرْ أم الظّاعنون بها في الشُّظُـر [53] ، ص (57)	تـروح فـي	أراد (أتـروح) لكنّـه أضمر الهمزة . أراد (أفـي) لكنّـه لم يورد الهمزة .

فهذا من الضّرورة لأنّ : " من الضّرائر حذف الهمزة المعادلة لأم " [17] ، ص (72)

و قد حُذفت الهمزة على سبيل الضّرورة من غير أن تقترن بأم في قوله :

الشّـاهد	**محلّ الضّرورة**	**تفسير الضّرورة**
أصاح ***ترى** برقا أريك وميضه كلمع اليدين في حُبّي مكلّل [53] ، ص (22)	تـرى	أراد (أتـرى) لكنّه اسقط الهمزة من التّركيب .

و كأنّ الذي يُسهّل حذفها كراهية اجتماع الهمزتين مع قوّة الدّلالة عليها ، ألا ترى أنّ الهمزة الأولى في (أصاح) تدُلُّ عليها .

ذهب **(الأخفش)** و طائفةٌ أخرى من العلماء إلى جواز حذفها في الاختيار إذا أمن اللّبس [8] ، ص (158) كما أجاز إسقاطَها في الاختيار أيضا **(ابن مالك)** " و جعل من ذلك قول الرّسول- صلّى الله عليه و سلّم – للحسن و الحُسين : (ما علمت) ، قال ابن مالك : فأصله : أما علمت ؟ و حذف همزة الاستفهام لأنّ المعنى لا يستقيم إلاّ بتقديرها ، و قد كَثُر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حُذفت منه لا يستقيم إلاّ بتقديرها . " [69] ، (128)

و **(ابن جنّي)** يروي عن أستاذه **(أبي عليّ)** أنّ حذف الحرف ليس بقياس ؛ و ذلك لأنّ الحرف نائبٌ عن الفعل و فاعله ، و الهمزة نائبةٌ عن الفعل (أستفهم) " فلو ذهبتَ تحذفُ الحرف لكان ذلك اختصارا ، و اختصارُ المُختصَر إجحاف به ، و حذفُه لا يكون إلاّ لقُوّة الدّلالة عليه . " [9] ، ج 2 ، ص (273) و حذف الهمزة للضّرورة لوجود دليل عليها رأي **(ابن يعيش)** أيضا [23] ، ج 8 ، ص (154) . و هو أيضا ظاهر كلام **(سيبويه)** في قوله : " و يجوز في الشّعر أن يُريد بـ (كذبتك) الاستفهام و يحذف الألف " [3] ، ج 3 ، ص (174) . و **(المبرّد)** يجعل حذف الهمزة في الشّعر بلا دليل ظاهر خطأ فاحشًا . [70] ، ج 1 ، ص (384)

و الذي نخلص إليه ممّا سبق أنّ أصول النّحاة ألاّ حذف إلاّ بدليل ، قال **(ابن السّرّاج) : "** و اعلم أنّ جميع ما يحذف فإنّهم لا يحذفون شيئا إلاّ و فيما أبقوا دليلا على ما ألقوا . " [38] ، ج 2 ، ص (254) و حتّى و إن لم يظهر الدّليل أحيانا فإنّ المتكلّم يكون قد استغنى بقرينة الحال عن كلّ دليل

2-1-3-5- حذف حرف العطف إذا دلّ المعنى عليه :

الأصل في الحروف إبقاؤها في التّركيب و إثباتها في الكلام و عدم حذفها ، لأنّه يُؤتى بها لاختصار الكلام ، إذ أنّ : " حذف الحروف ليس بالقياس ... و ذلك أنّ الحروف إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا ، و اختصار المُختصر إجحاف به . " [9] ، ج 2 ، ص (273)

إلاّ أنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في النّثر ، و من هنا جاز لـ **(امرئ القيس)** أن يقول :

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
فأدرك * **لم** يجهد و لم يثن شأوه يمُرُّ كخُذروف الوليد المُثقّب [53] ، ص (30)	لـم	أراد (و لم) يجهد و لكنّه حذف حرف العطف .

حيث يقول **(القزّاز) : "** و ممّا يجوز له عند بعض النّحويين حذف واو العطف ، فأجاز أن يقول الشّاعر إذا اضطرّ : رأيت زيدا عمرا على غير البدل ، و لكن على معنى : رأيت زيدا و عمرا ، ثُمّ يحذف الواو . " [18] ، ص (435) و عليه يصحّ في الشّعر أن يُحذف حرف العطف إذا دلّ عليه دليل و لم يفسد المعنى ، و هذا الجواز مقرون بالشّعر وحده دونا عن النّثر ؛ إذ أنّ حذف حرف العطف كما يقول **(ابن هشام) : "** بابه الشّعر " [65] ، ج 2 ، ص (170)

2-1-3-6- حذف المضاف من غير أن يُقام المضاف إليه مقامه :

مع أنّ **(ابن عصفور)** جعله من قبيل الضّرورة بقوله : " و منه حذف المضاف من غير أن يُقام المضاف إليه مقامه . " [8] ، ص (165) نحو قول **(امرئ القيس)**

الشَـاهـد	محلَ الضَرورة	تفسير الضَرورة
قعدت له و صُحبتي بين ضارج و بين تلاع * **يَثْلَثَ** فالعريض [53] ، ص (73)	تلاع بثلث	أراد تـلاع بثلـث فحـذف المضاف الذي هو (تـلاع) لدلالــة (تـلاع) المتقـدم الذّكر عليه .

و يضيف معلّلا ذلك بقوله : " أراد تلاع بثلث فحذف المضاف الذي هو (تلاع) لدلالة (تلاع) المتقدم الذّكر عليه ، إنّما لم يكن بدّ من تقدير حذف المضاف لأنّه لا يمكن إبدال (بثلث) و (العريض) من (تلاع) لأنّهما أعمُّ منه ، ألا ترى أنّ (تلاع) بعضهما . " [8] ، ص (166)

و من هذا القبيل أيضا قول **(امرئ القيس) :**

الشَـاهـد	محلَ الضَرورة	تفسير الضَرورة
و رُحنا بكابن الماء يجنُب وسطنا تُصوّب فيه العين طورا و ترتقي [53] ، ص (85) ***أُنُـقٌ** كلون دم الغزال مُعتق من خمر عانة أو كروم شبام [53] ، ص (106)	أُنـُقٌ	أراد (كأسٌ أُنُقٌ)

إلاّ أنّ **(ابن جنّي)** ذهب غير هذا المذهب و عنده : " حذف المُضاف أوسع و افشى و أعمّ و أوفى . " [50] ، ج 2 ، ص (71) بل إنّ : " حذف المضاف في القرآن و الشّعر و فصيح الكلام في عدد الرّمل سعة " [71] ، ص (73) و حذف المضاف في القرآن الكريم واسع و كثير لدرجة أنّه قد يكون في كلّ آية ، بل الآية الواحدة ربّما حُذف فيها أكثر من مضاف ، لذا بات " من المعروف أنّ حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه من الظّواهر اللّغوية المألوفة و الكثيرة في الدّرس النّحوي و البلاغي و اللّغوي بعامّة . " [71] ، ص (73)

2-1-3-7- حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه :

نصّ على هذا النّوع بأنّه ضرورة **(ابن عصفور)** بقوله : " و منه حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يدُلّ عليه معنى الكلام بل شيء خارج عنه . " [8] ، ص (167) و على هذا النّحو يُحمل قول **(امرئ القيس)** التّالي على أنّه ضرورة ،

الشَـاهد	محلَ الضَرورة	تفسير الضَرورة
كأنّ ***ثـبـيـرا** في عرانين وبله كبير أُناس في بجاد مُزمّل [53] ، ص (23)	ثـبـيـرا	أراد (كـأنّ جبـل ثبيـر) و أسـقط المضـاف (جبـل) مكتـفيا فـي ذلك بـالـمضـاف إلـيـه (ثبير).

و كذلك حذف **(امرؤ القيس)** المضاف على سبيل الضّرورة و أقام المضاف إليه مقامه في قوله :

الشَـاهد	محلَ الضَرورة	تفسير الضَرورة
قد قـرّت العينان من ***مالك** و من بني عمرو و من كاهل [53] ، ص (94)	مـــالـــك	حـذف كلمـة (بنـي) و هـي مضـاف حـين كـان يريـد (مـن بنـي مالـك) لدلالة المضاف إليه على المضاف المحذوف

و هذا لأنّ حذف المضاف في اللّغة يرد على نـوعين : أوّلهما الـذي رأينـاه سـابقا ، و هو حذفه من غير أن يُقام المضـاف إليـه مقامـه ، و ثانيهمـا و أكثرهمـا ورودا فـي اللّغـة أن يُحـذف المضـاف و يُقام المضاف إليه مقامه مع وجود قرينة تدُلُّ على المحذوف . فالذي يقول : (أكلت الشّاة) يُفهم من كلامه أنّه يقصد (أكلت لحم الشّاة) ثُمّ حذف المضـاف و أقـام المضـاف إليـه بدلـه ، و مثالـه فـي القرآن الكريم قولـه تعـالى : { و أُشربوا فـي قلـوبهم العجل بكفرهم } [72] ، الآيـة (93) فالتّقدير : (حـبّ العجل) " [73] ، ص (233)

و يرى كثير من القدماء أنّ حذف المضاف للاتّسـاع كثير جدّا فـي اللّغـة ، فـ **(ابن جنّـي)** يذكر أنّ منه في القرآن ثلاثمائـة موضـع ، [9] ، ج 2 ، ص (452) و يـذكر **(السّـيوطي)** أنّ فـي القرآن منه زُهاء ألف موضع ، [74] ، ج 3 ، ص (206) أمّا الشّعر و سائر اللّغة ففيهـا منـه مـا لا يُحصى . [9] ، ج 2 ، ص (452) .

و (ابن جنّي) رغم توسُّعه فـي حـذف المضـاف و إقامـة المضـاف إليـه مقامـه ؛ فإنّـه يضـع لـذلك قاعدة هامّـة لا يصـحُّ الحـذف إلاّ بهـا ؛ و هـي وضـوح الـدّليل علـى المحـذوف [9] ، ج 2 ، ص

(452) و قد خالف بعض النّحاة **(ابن جنّي)** في توسّعه في هذا الباب ، و أنكروا أن يكون جواز الحذف قياسا مطلقا ؛ و إنّما يُقاس إذا لم يستبدّ الثّاني بحكم الأوّل ؛ نحو قوله تعالى : { و اسأل القرية } [75] ، الآية (68) أي (أهلها) ، فإن جاز استبداده اقتصر فيه على السّماع و لم يقس . [73] ، ص (235)

2-1-3-8- حذف الموصوف و حلّ الصّفة محلّه :

يقول **(الزّمخشري)** " حقّ الصّفة أن تصحب الموصوف إلاّ إذا ظهر أمره ظهورا يستغني معه عن ذكره ، فحينئذ يجوز تركه و إقامة الصّفة مقامه . " [76] ، ص (116) و قال **(ابن يعيش)** في بيان هذه الصّورة و شرح هذا المعنى : " اعلم أنّ الصّفة و الموصوف لمّا كانا كالشّيء الواحد من حيث كان البيان و الإيضاح إنّما يحصُل من مجموعهما كان القياس ألاّ يُحذف واحد منهما لأنّ حذف أحدهما نقص للغرض ، و تراجع عمّا اعتزموه ، فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه ، و لأنّه ربّما وقع بحذفه لُبس ... إلاّ أنّهم قد حذفوه إذا ظهر أمره و قويت الدّلالة عليه ؛ إمّا بحال أو لفظ ، و أكثر ما جاء في الشّعر لأنّه موضع ضرورة ، و كلّما استبهم كان حذفه أبعد في القياس . " [23] ، ج 3 ، ص (59)

و على هذا الأساس أجازت الضّرورة لـ **(امرئ القيس)** أن يقول :

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
بـ * أسود مُلتفّ الغدائر وارد و ذي أشر تشوفه و تشوص [53] ، ص (69)	بأسود	أراد (بشعر أسود) ولم يذكر الموصوف الذي هو (شعر) .

مع أنّ **(ابن يعيش)** إذا أردنا التّدقيق في عبارته لم يجعل حذف الموصوف من قبيل الضّرورة ؛ و إن جعله ممّا يكثر في الشّعر لأنّه موضع ضرورة كما قال . إلاّ أنّ العديد من النّحاة يقصُرون هذا النّمط من الاستعمال على الضّرورة كـ **(ابن جنّي)** الذي علّل لذلك بقوله : " وممّا يُؤيّد ضُعف حذف الموصوف و إقامة الصّفة مقامه ؛ أنّك تجد من الصّفات ما لا يُمكن حذف موصوفها ، و ذلك أن تكون الصّفة جملة ... و كذلك إن كانت الصّفة حرف جرّ أو ظرفا لا يستعمل استعمال الأسماء . " [9] ، ج 2 ، ص (366 ، 377)

فعنده أنّه قد يُحذف الموصوف و تُقام الصّفة مقامه ، و يكثُر هذا في الشّعر و إنّما كانت كثرته فيه دون النّثر من حيث كان القياس يكاد يحظره ، و مع ذلك تبقى هذه الظّاهرة أخفّ من حذف الصّفة و الموصوف معا التي لا ترد إلاّ على سبيل الضّرورة .

2-2- ضرائر الـزّيادة :

الزّيادة في التّراث اللّغوي اصطلاح يمتدّ من البحث الصّرفي إلى الدّرس النّحوي ، و يشمل بذلك الصّيغ و المفردات و التّراكيب جميعا . و الضّرائر الشّعرية على غرار سائر الظّواهر اللّغوية منها أيضا ما يقوم على أساس الزّيادة ، و ضرائر الزّيادة في المدوّنة التي وصلت إلينا منحصرة في زيادة حركة ، و زيادة حرف ، و زيادة كلمة ، و زيادة جملة ، و هي في ديوان **(امرئ القيس)** تراكيب مزيدة بحرف و تراكيب مزيدة بكلمة .

2-2-1- زيادة حرف :

و هي تراكيب متعددة منها :

2-2-1-1- صرف ما لا ينصرف :

يقول **(ابن عصفور)** : " أمّا زيادة الحرف فمنها إلحاقك التّنوين فيما لا ينصرف ردّا إلى أصله من الصّرف . " [8] ، ص (22) كقول **(امرئ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
و يوم دخلت الخدر خدر **عنيزة** فقالت لك الويلات إنّك مُرجلي [53] ، ص (29) رُبّ رام من بني **ثُعل** مُثلج كفّيه في قُتَره [53] ، ص (52)	عُنيزة ثُعَل	صرف (عنيزة) بتنوينه إيّاها و حقّها ألاّ تنصرف . صرف (ثُعل) بتنوينه إيّاها و حكمها ألاّ تنصرف

" فصرف (عنيزة) و (ثُعل) و حكمه أن لا ينصرف للعدل و التّعريف . " [8] ، ص (24)

و هدا الاستعمال ممّا هو مباح لسائر الشّعراء لأنّه ممّا يُردّ فيه الكلام إلى أصله ، لذا فهو في الشّعر أكثر من أن يُحصى . و زعم **(الكسائي) و (الفرّاء)** أنّه جائز في كلّ ما لا ينصرف إلاّ أفعل منك . [19] ، ج 1 ، ص (289) و ذهب بعض البصريّين إلى أنّ كلّ ما لا ينصرف يجوز صرفه إلاّ أن يكون آخره ألفا ؛ فإنّ دلك لا يجوز فيه لأنّ صرفه لا يُقام به قافية و لا يصحّ به وزن . و لا شكّ أنّ هذه الطّائفة ممّن ينظرون للضّرورة على أنّها اضطرار ، و الصّحيح عند **(ابن عصفور)** أنّ صرفه جائز لأنّ : " الشّعر قد يسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام ، و إن لم يضطرّ إلى ذلك الشّاعر ، و أيضا فإنّ السّمع ورد بصرف ما في آخره ألف . " [8] ، ص (24)

و صرف ما لا ينصرف يُعدّ من قبيل الضّرائر رغم أنّه قد زعم **(أبو الحسن الأخفش)** في الكبير له أنّه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف . و حكى **(الزّجّاجي)** أيضا في نوادره مثل ذلك . [8] ، ص (25) و الجواب عند **(ابن عصفور)** أيضا " أنّ صرف ما لا ينصرف في الكلام إنّما هو لغة لبعض العرب ، قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشّعراء لأنّهم قد اضطرّوا إليه في الشّعر فصرفوه فجرت ألسنتهم على ذلك . و أمّا سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام ، فلذلك جُعل من قبيل ما يختصّ به الشّعر . " [8] ، (25)

2-2-1-2- زيادة أحرف الإطلاق :

كقول **(امرئ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
قفا نبك من ذكرى حبيب و منزل بسقط اللّوى بين الدّخول **فحوملي** [53] ، ص (9)	فحوملي	الأصل (فحومل)
أغرّك منّي أنّ حبّك قاتلي و أنّك مهما تأمري القلب **يفعلي** [53] ، ص (12)	يفعلي	الأصل (يفعل)

و منها أيضا **إشباع الحركة** فينشأ عنها حرف من جنسها كقول (امرئ القيس) **:**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
كأنّي بفتخاء الجناحين لقوة		

دفوف من العقبان طأطأت **شيمالي** [**53**] ، ص (92)	شـــيـــمـــالـــي	الأصل (شمالي)

وهذا النّوع من الزّيادة يقوم على زيادة صوت من نفس جنس الحركة ، فينشأ ألف عن فتحة وواو عن ضمة و ياء عن كسرة . وفي الشّاهدين اللّذين بين أيدينا وصل اللاّم في حال الكسر ، قال (**سيبويه**) : " أمّا إذا ترنّموا فإنّهم يُلحقون الألف و الياء و الواو و ما يُنوّن و ما لا يُنوّه لأنّهم أرادوا مدّ الصّوت . " [3] ، ج 2 ، ص (290)

و قد علّل (**سيبويه**) نفسه هذه الزّيادة بقوله : " ... و اعلم أن السّاكن و المجزوم يقعان في القوافي ، و لو لم يفعلوا ذلك - أي يُحرّكوا السّاكن - لضاق عليهم و لكنهم توسّعوا بذلك ، فإذا وقع واحدٌ منهما في القافية حُرّك و ليس إلحاقُهُم إيّاه الحركة بأشدّ من إلحاق حرف المدّ ما ليس هو فيه ، و لا يَلزمُه في الكلام و لو لم يقفوا إلاّ بكلّ حرف فيه حرف مَدّ لضاق عليهم ؛ و لكنّهم توسّعوا بذلك ، فإذا حرّكوا واحدًا منهما صار بمنزلة مالم تُزل فيه الحركة ، فإذا كان كذلك ألحقوه حرف المدّ فجعلوا السّاكن و المجزوم لا يكونان إلاّ في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها كما أنّهم إذا اضطرّوا إلى تحريكها في التقاء السّاكنين كسروا ، فكذلك جعلوا في المجرورة حيث إحتاجوا إليها كما أنّ أصلها في التقاء السّاكنين الكسر ... " [3] ، ج 2 ، ص (291)

وهكذا تبيّن أن زيادة أحرف الإطلاق من خصائص الشّعر و ضرائره ، يأتي به الشّعراء على سبيل التّوسعة في مضايق الكلام عموما و الشعر خصوصا ؛ حيث أجاز النُّحاة للشّاعر في الضّرورة أن يُشبع الحركة سواء كانت الفتحة أم الكسرة أم الضّمّة لأنّ : " إشباع الحركات إنّما يكون في ضرورة الشّعر " [19] ، ج 1 ، ص (17) ، و إشباع الحركة يتولّد عنه حرف مدّ و لين ، فالحركات هي أبعاض حروف المدّ و اللّين " و يَدلُّك على أنّ الحركات أبعاضٌ لهذه الحروف أنّك متى أشبَعتَ واحدةً منهُنّ حَدَثَ بعدها الحرف الذي هي بعضُه ." [50] ، ج 1 ، ص (20)

و إشباعُ الحركات يَطالُ الأسماءَ كما الأفعال ، إلاّ أنّه في الاسم لا يُؤثّر في الإعراب ، و لذلك لم يُثر حوله خلافٌ بين العلماء و اكتفوا بعرض نماذجَ و آراء تُوحي بجوازه للشّاعر إذا اضطرّ ؛ " فإنّ العربَ ربّما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مُجتلَب ليس من لفظ البيت فتُشبع الفتحة فيتولّد من بعدها الألف ، و تُشبع الكسرة فتتولّد من بعدها ياء ، و تُشبع الضّمّة فتتولّد من بعدها واو . " [50] ، ج 1 ، ص (27) و مع ذلك لم يُحمل هذا الجواز إلاّ على قُبح ؛ فقد استشهد صاحب الدُّرر بقول (**امرئ القيس**) الأخير " على أنّ أقبح الضّرائر ؛ الزّيادة المؤدّية إلى ما ليس أصلا كما في (شيمالي) فأصله (شمالي) . " [55] ، ج 2 ، ص (207)

2-2-1-3- ردّ حرف العلّة المحذوف لالتقاء السّاكنين اعتدادا بتحريك السّاكن الذي حُذف من أجله و إن كان تحريكه عارضا :

يَحدثُ هذا " اعتدادًا بتحريك السّاكن الذي حُذف من أجله ؛ و إن كان تحريكُه عارضًا . " [8] ، ص (49)

و على هذا النّحو جاء قول **(امرئ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
لها متنتان **خظاتا** كما أكبّ على ساعديه النّمر[53] ، ص (60)	خظاتا	أراد (خظتا) و أوردها على النّحو الذي بين أيدينا

حيث أنّه أراد (خظّتا) إلاّ أنّه اعتدّ بحركة التّاء و إن كانت عارضةً بسبب التقاء السّاكنين ، هذا عند **(الكسائي)** [8] ، ص (49) أمّا غيره فإنّه يقول : " أنّ أصله (خظاتان) بمنزلته في قول الآخر :

و متنتان خظاتان كزحلوف من الهضب " [23] ، ج 2 ، ص (312)

إلاّ أنّه حَذَفَ النّون ضرورةً ، و هذا النّحو من الصّياغة هو أيضا من قبيل الإشباع الذي ليس له أثرٌ في الإعراب ؛ أشبع الفعل الماضي بقوله : (لها متنتان خظاتا ...) ، في هذا الصّدد " قال (ثعلب) : إنّه (خظتا) فلمّا تحرّكت التّاء أعاد الألف من أجل الحركة و الفتحة ، و قال المبرّد إنّه أراد الإضافة . " [18] ، ص (276)

2-2-1-4- إثبات هاء السّكت في الوصل :

جعل **(ابن عصفور)** من الضّرورة " إثبات هاء السّكت في حال الوصل . " [8] ، ص (17) أي أنّه في حال الوصل لا ينبغي أن ترد هاء السّكت لأنّ موضعها الذي تجوز فيه هو حال الوقف ، فهي " إنّما تلحَقُ في الوقف لخَفاء الألف فتَبينُ بها ، فإذا وُصلت حُذفت ... و هذا هو الأكثر عند العرب و الاختيار عند النّحويين ... و قد أجاز الفرّاء و غيره إلحاقَ هذه الهاء في الوصل . " [54] ، ص (463)

و يُروى في هذا النّوع قول **(امرئ القيس)** :

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
و قد رابني قولها **يا هناه** و يحك ألحقت شرّا بشرْ[53] ، ص (59)	يا هناه	الأصل : (يا هنا)

و قد بسط (**ابن جنّي**) القول في هذا الاستعمال ، و هو يرى أنّ إثبات هاء السّكت في الوصل عند البصريّين ليس له حُجّةٌ لا بالقياس و لا بالسّماع ، لذا فهو شاذّ يُحفظ و لا يُقاس عليه ؛ فالكلمة عنده إمّا أن تقع في موضع يقف عندها المتكلّم ، و إمّا أن تقع في موضع يصلها المتكلّم بما بعدها ؛ و في هذه الحالة تُحذف فيها الهاء ، أمّا في حال الوقف فإنّها تَثبُت ساكنة ، لذا فإنّ إثباتها في الوقف متحرّكة خطأ ؛ كما أنّ إثباتها في الوصل سواء كانت ساكنة أو متحرّكة خطأ . هذا الذي نصّ عليه (**ابن جنّي**) بقوله : " و هو شاذٌّ ضعيف عند أصحابنا لا يُثبتونه في الرّواية و لا يحفظونه في القياس ؛ من جهة أنّه لا يخلو من أن تجري الكلمة على حدّ الوقف أو على حدّ الوصل ، فإن أجراها على حدّ الوصل فسبيلُه أن يَحذفَ الهاء وصلا لاستغنائه عنها في الوصل بما يتبع الألف ، و إن كان على حدّ الوقف فقد خالف ذلك بإثباته إيّاها متحرّكة بالكسر كانت أو بالضّمّ ، و هي في الوقف بلا خلاف ساكنة ، و لا يُعلم هنا منزلة بين الوصل و الوقف يُرجع إليها ، و تجري هذه الكلمة عليها ؛ فلهذا كان إثبات الهاء متحرّكة خطأ عندنا . " [9] ، ج 2 ، ص (221)

2-2-2- زيادة كلمة :

2-2-2-1- الجمع بين العوض و المُعوّض منه :

هذا الجمع يسمّى في الدّرس اللّساني الحديث (**التّضامّ السّلبي**) ؛ كما ذهبت الدكتورة (**نادية رمضان**) في قولها : " التّضامّ السّلبي لا يُجمع بين (ال) و الإضافة المحضة ، كما لا يُجمع بين التّنوين و الإضافة بنوعيها " [77] ، ص (28) فالتّضام السّلبي ؛ هو ضمّ شيء إلى آخر لا ينبغي أن يكون بينهما ذلك الضّمّ ، بل أحدهما يُغيّب الآخر ، لذا كان ضمُّهُما سلبيًّا لأنّه ليس هو الأصل ؛ فليس هو الإيجاب بل هو السّلب ، و من هذا القبيل **الجمع بين (ال) و الإضافة** كما في قول (**امرئ القيس**) :

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
أبعد الحارث الملك بن عمرو	الخير حجر	الخير بـ (ال) و بالإضافة

و بعد **الخير حجر** ذي القباب [53] ، ص (32)		فجمع بين العوض و المعوّض منه .

و قد ذهب **(ابن عصفور)** إلى أنّ ورود العوض و المعوّض منه في آن واحد يُعتبر ضرورةً بقوله : " و أمّا زيادة كلمة ؛ فمنه الجمع بين العوض و المعوّض منه . " [8] ، ص (56) و بذلك جعل العوض و المعوّض منه حقُّهما الانفصال الدّائم أحدهما يُغني عن الآخر وُجوبا في سائر الكلام ؛ إلاّ في الشّعر فإنّه يجوز ذلك على اعتبار الضّرورة ، فالشّاعر وحدهُ يحقّ له الجمع بينهما ؛ و هذا مذهب البصريّين كما هو مذهب الكوفيّين . بدليل قول صاحب الإنصاف : " ... لئلاّ يجمع بين العوض و المعوّض منه . " [19] ، ج 1 ، ص (71 ، 72) فالجمع بين العوض و المعوّض منه من الجوازات التي لا تُبيحها إلاّ الضّرورة و لا يقبلها النّحاة مجمعين إلاّ للشّعراء .

2-2-2-2- زيادة حرف الجرّ في المواضع التي لا تُزاد فيها في سعة الكلام :

نحو قول **(امرئ القيس)** :

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
ألا هل أتاها و الحوادث جمّة **بأ**نّ امرئ القيس بن تملك بيقرا [53] ، ص (51)	بأنّ	الباء في (بأنّ) زائدة .
و كذلك لا خير و لا شرّ على أحد **بدائم** [53] ، ص (107)	بدائم	الباء في (بدائم) زائدة
عليها فتى لم تحمل الأرض مثله أبرّ **بي**ميثاق و أوفى و أصبرا [53] ، ص 48)	بميثاق	الباء في (بميثاق) زائدة
فقد أصبحوا و الله أصفاهم به أبرّ بميثاق و أوفى بجيران [53] ، ص (111)	بميثاق	الباء في (بميثاق) زائدة

" و بالجملة لا تَنقاسُ زيادة الباء في سعة الكلام في خبر (ما) و خبر (ليس) و فاعل (كفى) و مفعوله ، و فاعل (أفعل) بمعنى ما أفعله نحو قولك : ما زيد بقائم و ليس عمرو بذاهب و كفى بالله شهيدا ؛ أي كفى الله شهيدا ، و كفى بنا حُبُّك . و أحسن بزيد ، تريد ما أحسنه ، و يلزم

زيادتها في فاعل (أفعل) بمعنى ما أفعله . و ما عدا هذه المواضع لا تُزاد فيه الباء إلاّ في ضرورة أو شاذّ من الكلام يُحفظ و لا يُقاس عليه . " [8] ، ص (64) و عليه فللباء مواضع محدّدة تُزاد فيها ، و إذا تَعدّت هذه الأضرُب عُدّت من قبيل الضّرورة ، و **(ابن عصفور)** يَختمُ مُلخّصًا ما قاله العُلماء في مواضع زيادة الباء بروح بصريّة واضحة : (يُحفظ و لا يُقاس عليه) فالزّيادة عند البصريّين تقتصر على بعض الأسماء و الأفعال و لا شأن لها بالحروف " لأنّ الزّيادة ضربٌ من التّصرّف و لا يكون ذلك في الحروف . " [23] ، ج 9 ، ص (141)

لكنّ **(الزّركشي)** يرى أنّ الزّيادة تكون في الحروف و الأفعال بقوله : " الحقّ أنّ الزّيادة تكون في الحروف و في الأفعال ...، و أمّا الأسماء فنصّ أكثر النّحويّين على أنّها لا تُزاد . " [78] ، ج 3 ، ص (74) في حين يرى **(السّيوطي)** أنّ باب الزّيادة للحروف و زيادة الأفعال قليل ، و الأسماء أقلّ . [74] ، ج 3 ، ص (196)

2-2-2-3- زيادة الواو و الفاء العاطفتين :

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
فلمّا أجزنا ساحة الحيّ **و** انتحى بنا بطن خبت ذي حقاف فاعقنقل [53] ، ص (13)	و انتحى	المراد (فلمّا أجزنا ساحة الحيّ انتحى)

في العربية ؛ من الواو " واوٌ دُخولُها كخُروجها و هي الزّائدة ؛ أثبتها الكوفيّون و الأخفش و جماعة ، و حُمل على ذلك { حتّى إذا جاؤوها و فُتّحت أبوابها } ، بدليل الآية الأخرى ، و قيل هي عاطفة . و الزّائدة الواو في { و قال لهم خزنتُها } ، و قيل هما عاطفتان و الجواب محذوف أي كان كيت و كيت ، و كذا البحث في { فلمّا أسلما و تلّه للجبين و ناديناه } ، الأولى و الثّانية على القول الثّاني ، و الزّيادة ظاهرة في قوله :

فما بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظا و ينوي من سفاهته كسري " [65] ، ج 2 ، ص (417)

و هي أيضا واضحة في قول **(امرئ القيس) :** (فلمّا أجزنا ساحة الحيّ و انتحى بنا ...) ، و لذا خصّ **(ابن عصفور)** زيادة الواو بالشّعر ، و حُمل البيت السّابق على الضّرورة (2) مخالفا بذلك نهج الكوفيّين في مذهبهم من أنّ الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، و إلى هذا ذهب " أبو الحسن الأخفش و أبو العبّاس المبرّد ، و أبو القاسم برهان من البصريّين ، و ذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز . " [17] ، ص (212)

و عليه فزيادة الواو العاطفة عند الكوفيّين هي ممّا يجوز في الشّعر و النّثر، بينما البصريّون لا يُجيزون ذلك إلاّ في الشّعر ؛ و على سبيل الضّرورة الشّعرية . " واحتجّ الكوفيّون بقوله تعالى : { حتّى إذا فُتحت يأجوج و مأجوج و هم من كلّ حدب ينسلون }... و أجاب البصريّون ...بأنّ التّقدير : (و هم من كلّ حدب ينسلون) قالوا يا ويلنا ، و قيل : الجواب : فإذا هي شاخصة ... وإنّما حُذف الجواب في مثل هذه المواضع للعلم به توخّيا للإيجاز ، و قد جاء حذف الجواب في غير ما موضع من القرآن . " [17] ، ص (112)

2-2-2-4- زيادة كان في غير مواضع زيادتها :

ذكر النُّحاة أنّ (كان) تختصّ من بين أخواتها بأمور منها : جواز زيادتها إذ : " لا يُزاد شيء من أخواتها ؛ إلاّ أن يُسمع من ذلك شيء فيُحفظ و لا يُقاس عليه **لشذوذه** . " [8] ، ص (79) و هذا الجوازُ مقرونٌ بشرطين : " أحدُهما كونها بلفظ الماضي ، و الثّاني كونها بين شيئين ليسا جارّا و مجرورا ؛ و ما ورد خلاف ذلك فهو من الضّرائر . " [17] ، ص (220) فإذا توفّر هذان الشّرطان جاز أن تُزاد في سعة الكلام ، إلاّ أنّ ذلك " لا يحسُن إلاّ في الشّعر . " [8] ، ص (78) فكما ذهب **(ابن عصفور)** إلى أنّ زيادتها تكون في الشّعر كذلك ذهب إلى أنّها تكون " للدّلالة على الزّمان الماضي . " [8] ، ص (77) أي أنّها و إن كانت زائدة على سبيل الضّرورة فلها دلالة على المُضيّ ، و معنى زيادتها أنّها لم يُؤت بها للإسناد لا أنّها لا تدُلّ على معنى أصلا. " [17] ، ص (221)

من هذا قول **(امرئ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
أرى أمّ عمرو دمعها قد تحدّرا بكاء على عمرو و ما **كان** أصبرا [53] ، ص (49)	ما كان أصبرا	كان في (و ما أصبرا)

و قد أشبع النُّحاة هذه المسألة كلاما ، قال **(أبو بكر السّرّاج)** : " الإلغاء إنّما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت ممّا تُعرب ، و إنّها متى أُسقطت من الكلام لم يختلّ الكلام و إنّما يأتي ما يُلغى من الكلام تأكيدا و تبيُّنا . و الجمل التي تأتي مؤكّدةً ملغاةٌ أيضًا و قد عمل بعضُها في بعض ؛ فلا موضع لها من الإعراب . " [38] ، ج 2 ، ص (267) مُؤكّدا بذلك أنّ العنصر الزّائد لا يُؤثّر على صحّة التّركيب عند حذفه ؛ لأنّ مجيئه في التّركيب إنّما هو لزيادة الدّلالة كتوكيده أو تحديد زمنه ؛ في نحو زيادة (كان) ، و أكثر ما يكون ذلك بين (ما) و فعل التّعجّب نحو قولك (ما كان

أحسن زيدا) . " [38] ، ج 2 ، ص (267) فإنّ إسقاط (كان) لا يُؤثّر في أسلوب التّعجّب إنّما جيء به ليدُلّ على أنّ ذلك كان فيما مضى .

من خلال بحث موضوع الضّرائر بالزّيادة انكشف لنا أنّ الزّيادة من الأساليب الدّارجة في كلام العرب ؛ بل هي خصيصةٌ سليقيّةٌ لم يبتكرها عالمٌ لُغَويٌّ بمفرده ، بل تصرّف فيها مجتمع لُغويّ عربيّ بأكمله . و أنّ كلمة الزّيادة لا معنى لها في العربية بمعنى الزّيادة التي لا تحمل معنى ، أو لا تُؤدّي وظيفة ، بل لكلّ زائد وظيفةٌ مُعيَّنة ؛ قد تكون نحوية و قد تكون بلاغية ؛ و قد تكون ذات صلة بالوظيفة العامّة أو الخاصّة للتّركيب و مقتضياته . و لا تُضاف حركةٌ أو حرفٌ أو كلمةٌ أو جملةٌ إلاّ لتأخذ شكل المُؤثّر ؛ بحيث تقلب التّركيب أو تُكيّفه بحسب مطلوب المتكلّم و رغبته .

2-3- ضرائر التّقديم والتّأخير :

الجملة في العربية تخضع لنظام معيّن في ترتيب مفرداتها ؛ إلاّ أنَ هذا النّظام ليس مُقدّساً لا يجوز المَساسُ به ، فثمّة تغيُّراتٌ تطرأُ على طريقة التّرتيب ؛ حيث يُقدَّم عنصرٌ أو يؤخَّر آخر ، والتّقديم والتّأخير في الجملة العربية من المباحث المُهمّة التي حظيت باهتمام كبير من قبل النّحاَة . وعلى الرّغم من أنَ للتّقديم و التّأخير دوافع و أهداف يُعوّل عليها المنشئ ؛ سواء أقصد أم لم يقصد ، فهُما لا يصلُحان في كل موقف ، لذا يُرفضُ التّقديم الذي يؤدّي إلى اختلال نظم الكلام ؛ أي لا يُقبل التّقديم حين لا يكون الكلام ظاهرَ الدّلالة على المُراد به . وعليه فإنّ للتّقديم والتّأخير حدوداً يحتكمُ إليها المتكلّم ؛ سواء تلك التي يقبلها القياس أو تلك التي يُسهّلُها الاضطرار ، ومن هذا المنطلق سنحاول الخوض في أحكام هذه الظّاهرة - (الضرورة) - من هذا الطريق - (التقديم والتأخير) - لنقف على النّظر النّحوي لها من خلال ما توفّر لنا من شواهد في ديوان امرئ القيس .

2-3-1- تقديم بعض الكلام على بعض :

2-3-1-1- الفصل بين النّعت والمنعوت :

إنّ الرُّتبة والعلامة الإعرابية ممّا يَنظمان قرينة التَضام في الجملة العربية فهناك أشياء بينها تضامّ ، و في الوقت نفسه يكون بينها رُتبة لابُدّ من التزامها . كما أنّ التَضامّ في هذه الحالة يقتضي علامةً إعرابيّة مُعيّنة ، و " تنظيم الرّتبة للتَضام يَكُون بلُزُوم تَقدُّم أحدهما على الآخر ؛ بحيث لا يُسمح بتقديم الثَاني على الأوّل أو الفصل بينهما ، بمعنى أن يأتي الثَاني تاليًا للأوَل دون فاصل ... فإن فُصل بين هذه الأبواب المتضامّة فإنّ النُّحاة يَعُدُّون هذا الفصل **ضرورة** ، لأنّه خرقٌ للتّضامّ على الوجه الذي

ينبغي أن يكون عليه الاستعمال . " [18] ، ص (410) و على هدا النّحو يُحمَل الفصل بين النَعت و المنعوت على أنَه ضرورة ؛ إذ أنَهما من التّراكيب التي لها نَمَطٌ مخصوصٌ يجب مراعاته بحيث تتقدّم الصّفة على الموصوف ، و " كلَما ازداد الجُزآن اتّصالاً قَويَ قُبح الفصل بينهما " [9] ، ج 2 ، ص (390) . إلاّ أنّ الفصل بين النّعت و المنعوت لا يَبلُغُ درجةً كبيرةً من الاضطراب كما في بعض التّراكيب ؛ فقول الشَاعر :

الشَاهد	محلّ الضَرورة	تفسير الضَرورة
فعادى عداءً بين ثَورة و نَعجة و بين شَبوب **كالقضمة** قَرهب [53] ، ص (30)	شبوب **كالقضمة** قرهب	فصل بين النَعت (قرهب) و المنعوت (شبوب) بشبه الجملة (كالقضمة) .
كأنّ غلامي إذ علا حال مثنه على ظهر باز **في السّماء** مُحلّق [53] ، ص (83)	على ظهر باز **في السماء** محلق	فصل بين النّعت (محلّق)و المنعوت (باز) بالجار و المجرور (في السّماء) .
تُطعم فرخًا **لها** صغيرًا أزرى لُبّ الجُوع و الاحتيال [53] ، ص (83)	تطعم فرخا **لها** صغيرا	فصل بين النعت (صغيرا)و المنعوت (فرخا) بالجار و المجرور (لها)

استعمالٌ غيرُ مُلَغَّز كثيراً ، و تركيبٌ غيرُ مُختلّ اختلالا كبيرًا ؛ سيما و أنّ الفاصل فيها ظرف ، و غالبًا إذا أُبيح الفصل بين مُتضامّين فإنّ ذلك يكون بالظّرف و الجارّ و المجرور لأنّ العرب ـ على حدّ قول (**ابن هشام**) : " يتّسعون في الظَرف و الجار و المجرور ما لا يتَسعون في غيرهما . " [65] ، ج 2 ، ص (198) و " يظهر أنّ هذه التّراكيب تتعلّقُ بقضيّة تأليف مؤخّر أكثر ممّا تتعَّق بفصل بين نعت و منعوت ، و هو تعبيرٌ شائعٌ و مألوفٌ و لا يتّصل بأَيّة ضرورة قُصوى ؛ لأنّ هذه التّراكيب قد ترِدُ حتّى في النّثر أو في البناء القرآني كقوله تعالى : **{ ذلك حشرٌ علينا يسير }** " [79] ، ص (85)

2-3-1-2- الفصل بين المعطوف و المعطوف عليه :

يقول **(امرؤ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
و جيد كجيد الرّئم ليس بفاحش **- إذا هي نصّته -** و لا بمُعطّل [53] ، ص (14)	ليس بفاحش - **إذا هي نَضّته** - و لا بمُعطّل	فصل بين المعطوف (مُعَطّل) و المعطوف عليه (فاحش) بالجملة الاعتراضية (إذا هي نضَّته)

نقول : إنّ الفصل بين المعطوف و المعطوف عليه قد يُؤدّي إلى الإلباس في المعنى ؛ خلافا لما عليه الفصل بين النّعت و المنعوت ؛ لأنّه من الصّعب إدراكُ البنية الكُلّيّة للتّركيب من أوّل قراءة ، و لذلك فهو نادرُ الوُجود في التّراكيب العربيّة القديمة ، و لذلك أيضا عُدّ من قبيل الضّرورة ؛ و لهذا قال **(ابن عصفور)** : " و منه - أي من الضّرورة - الفصل بين المعطوف و المعطوف عليه . " [8] ، ص (205) . لكنّه مع ذلك أثار جدالات لُغَويّة عميقة بين اللّغويّين و النّحاة القُدماء في رفض هذا الفصل و منعه حينا ، و استقباحه و استهجانه حينًا آخر ، و حَمله على الضّرورة الشّعرية تارةً أُخرى ، و حَّى قَبوله و جوازه في سائر الكلام أحيانا أخرى ؛ إذ هناك من ذهب إلى أنّه : " يجوز الفصل بينهما بما ليس بأجنبيّ ، فنقول : (قام زيد اليوم و عمرو) . " [77] ، ص (32)

2-3-1-3- تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الشّرط :

لا يُحيز النُّحاة الفصل بين أداة الشّرط و فعل الشّرط ما عدا (إن) ؛ فإنّهم أجازوا فيه ذلك " لأنّها أصل الجزاء " [3] ، ج 1 ، ص (457) . و لهذا يُعدُّ من قبيل الضّرورة تقديم الاسم على الفعل بعد **إذا** في قول الشّاعر :

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة

إذا ما الثُّريّا في السّماء تعرّضت تَعرُّض أثناء الوشاح المُفصّل [53] ، ص (13)	إذا مـــا الثُريَـــا تعرَضت	جملـة الشّـرط مبـدوءة باسم (الثّريـا) + فعل ماض(تعرّض)
نَمُشُّ بأعراف الجياد أكُفّنا **إذا نحن قمنا** عن شواء مُضهّب [53] ، ص (61)	إذا نحن قُمنا	جملـة الَّـرط مبـدوءة بضمير (نحن) + فعل ماض (قمنا)
إذا البازل الكوماء راحت عشيّة تُلاوذ من صوت المبسي بالشّجر [53] ، ص (55)	إذا البازل راحت	جملـة الشَـرط مبـدوءة باسم (البـازل) + فعل ماض (راحت)
تلك السَحاب **إذا الرَحمان** أرسلها روى بهـا مـن محـول الأرض انباسـا [53] ، ص (66)	إذا الرَحمـــــان أرسلها	جملـة الشّـرط مبـدوءة باسـم (الرَحمـان) + فعل ماض (أرسلها)
إذا ما الضّجيع ابتزّها من ثيابها تميل عليه هونةً غير مجبال [53] ، ص (88)	إذا مـا الضَـجيع ابتزَها	جملـة الشّـرط مبـدوءة باسـم (الضّـجيع) + فعل ماض (ابتزّ)
إذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيئ سواه بخزّان [53] ، ص (114)	إذا المـــرء لـــم يحزن	جملـة الشّـرط مبـدوءة باسـم (المـرء) + فعـل مضـارع (يحـزن) ، و جملـــة الجـــواب مقرونة بالفاء .

و كذلك يُحمل على الضَّرورة تقديم الاسم على الفعل بعد **لو** في قوله :

الشّـاهد	محلّ الضَّرورة	تفسير الضَّرورة
فلو في يوم معركة أصيبوا و لكن في ديار بني مرينا [53] ، ص (116)	فلو في يوم معركة	جملة الّرط مبدوءة بالجارّ و مجروره (الجارّ و الاسم) + فعل ماض (أُصيبوا)

و لقد نصَّ **(ابن عصفور)** صراحةً على أنّ هذا الاستعمال يُحمل على **الضّرورة** بقوله : " و مثلُه أن يَقَعَ بعد أداة الشّرط ما عدا (إن) اسم و فعل فيُقدَم الاسم و يُؤخّر الفعل لضرورة الوزن . " [3] ، ص (207)

و نُلاحظ هنا أنّه يُستثنى أداة الشّرط (إن) لأنّها الأداة التي يصحُّ أن يعقبها الفعل كما الاسم ؛ في الشّعر كما في النّثر ، أمّا ما سواها - كما في النّماذج التي بين أيدينا - من أدوات الشّرط فإنّه لا يجوز أن يتقدّم الاسم لمُجاورة الأداة بدل الفعل إلاّ في الشّعر على سبيل **الضّرورة** ، باستثناء (إن) فقد جعل النُّحاة لها سعة لأنَّه : " إذا وقع الفعل و الاسم بعد (إن) من أدوات الشّرط ؛ فإن كان الفعل ماضيًا جاز لك أن تُقدّم أيّهما شئت في فصيح الكلام ، إلاّ أنّ تقديم الفعل أولى ... ، و إن كان الفعل مُضارعا قدّمته و لا يجوز تقديم الاسم عليه إلاّ في ضرورة . " [3] ، (208)

2-3-1-4- تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

الأصل في التّوابع أن تتأخّر عن متبوعاتها ، فالمعطوف عليه حقّه أن يتأخّر عن المعطوف ؛ و إنّما يتقدّم للضّرورة كقوله :

الشّاهد	محلّ الضَّرورة	تفسير الضَّرورة
و بيض خدر لا يُراح خباؤها تمتَعتُ عن لهو بها غير مُعجل [53] ، ص (12)	و بيض	تأخير المعطوف عليه (بيض) و هي متبوع حقُّها التَقديم على المعطوف و هو تابع حقُّه التَأخير لا يرد قبل متبوعه لأنَه متعلَق به .

حيث في هذا النَّحو من الاستعمال " يَرى النَّحاة أنَّ هذا التَّركيب أحسن ما يكون في الواو ، و لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلاّ إذا لم يُؤدّ هذا التّقديم إلى وقوع الواو صدر الكلام . " [79] ، ص (86) و لأنّ التّقديم في هذا البيت أفضى بالواو إلى أن تتصدّر الكلام حُمل التّركيب على أنّه ضرورة لا يجوز مثلها في سائر الكلام ، كما " لا يُجيز البصريّون تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا كان مرفوعا بغير الفاعليّة أو مجرورا في شعر و لا غيره ، و أجاز **(الأخفش)** و الكوفيّون تقديم المرفوع في الشّعر ." [7] ، ج 2 ، ص (167)

و كلام **(بن جنّي)** في هذه المسألة لا يُشعرُ بأنّه **ضرورة** ، حيث يذهب إلى أنّه لا يجوز تقديم " العطف الذي هو نسقٌ على المعطوف عليه إلاّ في الواو وحدها و على قلّته أيضا . " [9] ، ج 2 ، ص (386) فهو لا يمنعه مع باقي حروف العطف و إنّما خَصَّ مَنعَه بما كان منه مع (الواو) ؛ و على قلّة و نُدُور أيضا لا على ضرورة يُبيحُها الشّعر عموما بخلاف **(السّعد)** في : **(شرح المفتاح)** الذي ذهب إلى أنّ : " تَقَدُم المعطوف جائزٌ بشرط الضّرورة ، و عدم التّقديم على العاطف و كون العاطف أحد حروف خمسة : الواو ، و الفاء ، و ثُمّ ، و أو ، و لا . " [17] ، ص (96)

2-4- ضرائر التّغيير :

ضرائر الإبدال أو التّغيير كما تُسمّى عند البعض ؛ ضابطُها : أن يتغيّر حكم الكلمة الذي ثبت لها في الكلام المنثور لأجل الشّعر ، و هي تقوم على إبدال حركة من حركة ، و حرف من حرف ، و كلمة من كلمة ، و حكم من حكم . و هو عند البلاغيّين و الدّارسين اللّغويّين القدامى عُولج تحت مُسمّيات مُختلفة كالتّناوب مثلا أو الالتفات ، و هو بهذا المعنى إحلال كلمة – قد تكون إسما أو فعلا أو حرفا – محلّ غيرها ممّا يُناظرها فتؤدّي معناها و تنوب عنها في السّياق . أي أنّه التّحوّل عن معنى إلى آخر أو عن ضمير إلى غيره أو حتّى من أسلوب إلى آخر بل و ربّما عن حكم إلى سواه .

2-4-1- إبدال حرف من حرف :

2-4-1-1- إبدال الياء من حرف من الحروف الصّحاح :

قال **(ابن عصفور)** في إبدال الحرف من الحرف : **"** فإنّهم قد يفعلون ذلك في الشّعر في الموضع الذي لا يجوز فيه مثله في الكلام ليتوصّلوا به إلى ما اضطرّوا إليه من تحريك أو تسكين متحرّك أو غير ذلك . " [8] ، ص (221) و من ذلك مثلا : **إبدال الياء من حرف من الحروف الصّحاح** نحو قول **(امرئ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
إذا ما عُدّ أربعة فسال فزوجك خامس و أبوك **سادي** [53] ، ص (42)	سادي	الأصل (سادس) .
إنّا تركنا منكم قتلى و جر حى و سبايا **كالثّعالي** [53] ، ص (100)	ثعالي	الأصل (ثعالب) .

عن البيت الأوّل جاء في **(المخصّص)** لـ **(ابن سيّدة) :"** و في هذا ثلاث لغات جاء سادسا ، و ساديا و ساتّا ، فمن قال : " سادسا أخرجه على الأصل ، و من قال : ساتّا فعلى اللّفظ ، و من قال ساديا فعلى الإبدال و التّحويل . " [80] ، ج 17 ، ص (112) لذا فإنّ إبدال الشّاعر الياء من سين (سادس) هو من قبيل التّبديلات الشّعرية ؛ أي من ضروراته ، و هذا ما نصّ عليه **(ابن عصفور)** في كتابه **(الضّرائر)** مع أنّه قال في **(المقرّب) :** " و يجوز في سادس و سادسة ثلاث لغات : إثبات السّين و إبدالها ياء و إدغام الدّال فيها بعد قلبها تاء ؛ فيقال : (ساتّ و ساتّة) . " [8] ، ص (227) و يظهر من هذا أنّ كلامه هناك – في الضّرائر – خلاف كلامه هنا بجعله في الأوّل ضرورة و في الثّاني لغة . و قد سعى **(البغدادي)** إلى إزالة اللّبس في ذلك فقال : " صريح كلام ابن عصفور أنّ هذا كلّه **ضرورة** ، و يرُدّ عليه ما قاله (**ابن السُّكيت**) عن **(الفرّاء)** عن **(الكسائي)** أنّه قال : " العرب تقول : جاء ساتّا و جاء ساتيا ؛ تريد : سادسا " [81] ، ج 4 ، ص (448)

أمّا بخصوص البيت الثّاني فعلى مذهب **(ابن عصفور)** فإنّه أراد (الثّعالب) " فأبدل الباء ياء لأنّه اضطرّ إلى التّسكين ليصحّ له الوزن ، و الباء لا تُسكّن في هذا الموضع و أمثاله ، فأبدل منها ياء لأنّ الياء تُسكّن حال الخفض . " [8] ، ص (226) و قد وافقه الدّرس الحديث أيضا في هذا المذهب ؛ إذ " أنّ فكرة تضامّ بعض الأصوات في كلمة واحدة ذات مدلول معيّن مثل : (الضّفادع ، الأرانب ، الثّعالب) قد تسمح كذلك للشّاعر بحذف الحرف الأخير منها و إشباع حركة من الحرف الذي قبله (الضّفاذي ، و الأراني و الثّعالي) و غير ذلك ، و قد سمّى بعض النُّحاة هذه : بدلا غير مقيس و بعضهم قال إنّه ضرورة . " [18] ، ص (364)

و على العموم فإنّ الإبدال الصّوتي مع أنّه ضرورة فهو سلوك لغوي مرتبط بالفرد المتكلّم ، و ما يوجد في العربية من ظواهر صوتية من هذا القبيل قد يكون لغات لقوم بأعيانهم ، كما قد يكون من باب السّعة و الحرّية الصّوتية في الكلام وليس مجرّد اضطرار صوتي كما قد يعتقد البعض ؛ لأنّ هذه الحرّيّة تخضع لعوامل داخلية متّصلة بالفرد المتكلّم و مجال إبداعه ، و خارجية متّصلة بالجماعة اللّغوية و مدى احتضانها للتّغيّرات الطّارئة سواء الاضطراريّة أو الإبداعيّة . و مع ذلك يبقى " الإبدال بين الصّوامت العربيّة و صوائتها أو إبدالها و قلبها سنّة لسانية عربية تكاد تكون قانونا صوتيا و فونولوجيا عامّا " [79] (98) و لذلك فإنّ قول بعض العلماء العرب القدماء : " من سنن العرب إبدال الحروف و إقامة بعضها مقام بعض . " [27] ، ج 1 ، ص (460) ليس لَغوًا بل هو واقع لُغويٌّ ثابتٌ في التّراكيب العربيّة .

2-4-1-2- إبدال همزة القطع وصل :

الـشّـاهـد	محلّ الضَرورة	تفسير الضَرورة
تلك الأماني يتركن الفتى ملكا دون السّماء و لم ترفع له **راسا** [53] ، ص (67)	راســا	أبدل همزة القطع من (رأسا) بهمزة وصل فصارت (راسا) على سبيل الضّرورة

" إنّ القُرّاء اختلفوا في تخفيف الهمزة أو تحقيقها علما بأنّ تخفيف الهمزة ظاهرة لهجية شائعة بين الحجاز . " [50] ، ج 1 ، ص (46) فـ " قارئ المدينة – أبو جعفر – قرأ في جميع هذه الكلمات (يؤمن ، مؤتفكة ، ائذن لي ، بئس ، فأتوهنّ ، ...) و غيرها بإبدال الهمزة حرف مدّ بحسب الحركة التي تسبقها ، في حين قرأ القرّاء الباقون بتحقيقها . " [79] ، ص (96) إذن إنّ ترك همز الصّوائت ؛ أي إبدال همزة القطع وصل ظاهرة لهجية قبلية فصيحة معتمدة في التُّراث الأدبي و نصوصه الرّاقية مثلما هي متفشّية في كلام التّواصل العاديّ ، فإذا كان التّسهيل منسوبا إلى الحجاز فإنّ التّحقيق معزُوّ إلى قبائل أُخرى ، و لذا قال **(أبو الطّيّب اللّغوي)** : " ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف و إنّما هي لغات مختلفة لمعان مُتّفقة ... و الدّليل على ذلك أنّ قبيلة واحدة لا تتكلّم بكلمة طورا مهموزة و طورا غير مهموزة ." [27] ، ج 1 ، ص (460) و إنّما يقول هذا قوم و ذاك أناس آخرون . و في التّراث اللّغوي العربيّ و الأدبي ؛ بما في ذلك القراءات القرآنية نصوص و تراكيب غزيرة تُؤكّد هذه الظّاهرة الصّوتية كتغيّر صوتي طبيعي نشأ عن عدّة عوامل أو كنظام لَهَجيّ معتمد ، لكنّه مع ذلك حُمل عند **(ابن عصفور)** على أنّه ضرورة . فحذف همزة القطع و معاملتها معاملة همزة الوصل لا يكاد أحد من النّحويّين يذكره ، و لعلّ ذلك لكثرته و شياعه حتّى صار غير مختصّ بالشّعر ، أو لخضوعه لظاهرة الهمز و التّحقيق و توزّعها على القبائل كما ذُكر سابقا ، " و لم يُر أحدٌ عَدَّه من الضّرائر غير صاحب الجُمل و ابن عصفور في شرح الجمل . " [18] ، ص (308)

و لعلّ هذا راجع لكون **ابن عصفور)** يُعدّ ناقلا عمّن سبقوه ، و لهذا نصّ على أنّ إبدال همزة القطع وصل يُعدّ من قبيل الضّرورة ، و فيقول الشّاعر سالف الذّكر " أُبدلت الهمزة ألفا لمّا احتاج إلى التّسكين ، و الهمزة لا تُسكّن في مثل هذا الموضع ، و سهّل ذلك كون الهمزة و الألف من مخرج واحد ." [8] ، ص (320)

2-4-1-3- استعمال الحرف اسما للضّرورة :

هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء لكن الأرجح فيها أنّها ممّا لا تجوز إلاّ في ضرورة الشّعر ، كقول **(امرئ القيس) :**

الشّـاهد	محـل الضّرورة	تفسير الضّرورة
و إنّك لم يفخر عليك **كفاخـر** ضعيف و لم يـغلبك مثـل مغلّـب [53] ، ص (27) و رحـنا **بكـابن** الماء يجنب وسطنا تُصوّب فيه العين طورا و ترتقي [53] ، ص (85)	كفـاخر بكـابن	عامـل الكـاف معاملـة الاسم فـي (كفـاخر) و (بكابن) .

فجعل (الكاف) فاعلة بـ (يفخر) ، و اسما مجرورا بـ (الباء) ، و الدّليل على أنّها فاعلة في البيت الأوّل أنّ : " فاخر كفاخر ضعيف لأنّه لا يخلو بعد الحذف إمّـا أن يُقام المجرور مقامـه أو لا يُقام ، فإن لم يقم مقامه لم يَجُز ذلك لأنّ الفاعل لا يُحذف من غير أن يُقام شيء مقامه ، و إن قُدّر لزم أن يكـون المجرور فـاعلا و المجرور الذي حرف الجرّ فيـه غير زائد لا يكـون فـاعلا ، فلمّـا تعذّر حذف الفاعل على التّقديرين لم يبق إلاّ أن تكون الكـاف هـي الفاعلـة ؛ عوملت معاملـة مثل لأنّ معناهـا كمعنـاه و حُكم لها بحكمه بدلا من حكمها للضّرورة " [8] ، ص (302)

و الدّليل على أنّ الكاف في البيت الثّاني ليست بحرف جرّ " أنّ حرف الجرّ لا يدخل علـى حرف الجرّ إلاّ أن يكونـا فـي معنـى واحد فيكون أحدهما تأكيدا للآخر فإن قيل لعلّ الكـاف حرف جرّ و يكون المجرور ب (الباء) محذوفا ، و يكون التّقدير (فرس كابن الماء) ؛ فالجواب أنّ ذلك لا يسوغ لأنّك لم تُقدّر المجرور قائما مقام المحذوف لزم من ذلك أن يكون الحرف الذي هو الكـاف مـع الاسم مـع المجرور به في موضع خفض بالباء وذلك لا يجوز لأنّ حرف الجرّ إنّما يجُرُّ الأسماء وحدها . " [8] ، ص (302) فلمّا تعذّر أن تكون الكاف حرفا على التّقديرلم يبق إلاّ أن تكون قد جُعلت اسما .

جـرى **(ابـن عصـفور)** فـي جعـل اسـتعمال الكـاف اسـما مـن الضّـرورة علـى مـذهب **(سيبويه)** ، فإنّه ذهب إلى أنّها لا تكون اسما إلاّ في الشّعر ؛ قال : " إنّ ناسـا من العرب إذا اضـطرّوا في الشّعر جعلوها بمنزلة مثل . " [3] ، ج 1 ، ص (203)

و قد بسط **(ابن جنّي)** الكلام على وقوع الكـاف اسما و لكنّـه جوّز اسميتها فـي الاختيـار دون الضّرورة سواء وردت مجرورة مبتدأة أو مفعولة أو مضافا إليه ؛ قال : " إنّ كاف الجرّ قد تكون مرّة اسما و مرّة حرفا ، فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه لأن تكون اسما و لأن تكـون حرفـا فجـوّز فيهـا الأمرين و ذلك كقولك (زيد كعمرو)، فقد صلح أن تكون الكاف هنا اسما كقولك (زيـد مثـل عمـرو) ، و يجوز أن تكون حرفا كقولك : (زيد من الكرام) فكمـا أنّ من حـرف جرّ وقـع خبـرا عـن المبتدأ كذلك الكاف تصلح أن تكون حرف جرّ . " [50] ، ج 1 ، ص (290)

2-4-2- إبدال كلمة من كلمة :

2-4-2-1- استعمال بعض حروف الخفض موضع بعض :

خصّص **(ابن سيّدة)** في مخصّصه بابا لهذا النّوع [80] ، ج 14 ، ص (64) و كذلك فعل **(ابن قتيبة)** في **(أدب الكاتب)** تحت اسم **: (باب دخول بعض الصّفات مكان بعض)** [82] ، ص (179) ، كما أفرد **(ابن جنّي)** لذلك بابا من الخصائص سمّاه :(**باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض)** [50] ، ج 2 ، ص (306) من ذلك قول **(امرئ القيس) :**

الشّـاهد	محـل الضّرورة	تفسير الضّرورة
و تُضحي فتيت المسك فوق فراشها نؤوم الضُّحى لم تنتطق **عن تفضُّل** [53] ، ص (15)	عن تفضُّل	الصّواب : لم تنتطق بعد تفضّل .

(عن تفضُّل) ؛ (عن) فيه بمعنى (بعد) على ما يعطيه ظاهر الكلام و على ما قصده الشّاعر ، و إنّما وقعت (عن) موقع (بعد) لتقارب معنييهما ؛ لأنّ " (عن) تكون لما عدّا الشّيء و تجاوزه ، و (بعد) لما تبعه و عاقبه فقولك (أطعمه عن جوع) يريد أنّه فعل الإطعام بعد الجوع ، فقد عدّا وقت الجوع و تجاوزه . " [8] ، ص (237) و كذلك جعله النّطاق بعد التّفضُّل ؛ فقد عدّا وقت الانتطاق وقت التّفضُّل و تجاوزه .

و بدلا من الخوض في أقوال النُّحاة في هذا الباب على سعته فإنّنا نُفضّل اعتماد قول **(ابن عصفور)** في هذا المجال حيث أجمل ما اختلف فيه العلماء البصريّون و الكوفيّون ؛ لأنّ هذا البيت و أمثاله فيه خلاف بين النّحويّين " فأهل الكوفة يحملونها على ما يعطيه الظّاهر من وضع الحرف موضع غيره . و أهل البصرة يُبقون الحرف على معناه الذي عهد فيه ، إمّا بتأويل يقبله اللّفظ أو بأن يجعلوا العامل مضمّنا معنى ما يعمل في ذلك الحرف إن أمكن ، و يرون أنّ التّصرُّف في الأفعال بالتّضمين أولى من التّصرّف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض ؛ لأنّ الحروف بابها ألاّ يُتصرّف فيها ، و أيضا فإنّ الفعل إذا عُدّي تعدّى غيره بالتّضمين الذي ذكرناه كان لذلك سبب و هو كون الفعلين يؤولان إلى معنى واحد ، و إذا قُدّر أنّ أحد الحرفين وُضع موضع الآخر من غير تضمين للعامل فيه معنى ما يتعدّى بذلك الحرف كان وضعه موضعه لغير سبب فإن لم يكن التّأويل و لا التّضمين اعتقدوا إذ ذاك أنّ أحد الحرفين موضوع موضع الآخر . " [8] ، ص (236) فامرؤ القيس و إن

كان يصوغ هذا الاستعمال وفق عُرف النُّحاة أحيانا ؛ فإنّه أيضا في اعتبارهم قد ارتكب الضّرورة ، و إن كان قد جاء في الكلام لأنّ مجيئه في الشّعر واسع كثير بينما مجيئه في الكلام قليل لا يجوز القياس عليه

2-4-2-2- إبدال اسم مفرد من اسم مفرد :

" وهو على ضربين ؛ ضرب جائز في الشّعر دون الكلام" [8] ، ص (239) من الجائز للضّرورة ضربان وردا في شعر **(امرئ القيس) :**

" **أحدهما :** أن يشتقّ للمسمّى من اسمه اسما آخر و يوقعه عليه بدل اسمه .

و الثّاني : أن يكون الاسم مشتركا و يكون الوزن لا يساعدك على الإتيان بمثله ، فتأتي بدله بالاسم الذي يكون لشريكه. [8] ، ص (243) ؛ و من ذلك قول **(امرئ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
و خرق كجوف **العير** قفر مضلّة قطعت بسام ساهم الوجه حُسّان [53] ، ص (115) فلو أنّها نفس تموت **جميعة** و لكنّها نفس تُساقط أنفسا [53] ، ص (65)	العير جميعة	المراد (كجوف حمار) المراد (سويّة)

في البيت الأوّل حيث إنّ : " العير رجل من بقايا عاد الآخرة يقال له (حمار بن مويلع)" [8] ، ص (244) و كان ينبغي له أن يقول **:** (كجوف حمار) إلاّ أنّه لم يتّزن له ذلك فوضع العير موضعه . و في البيت الثّاني كان ينبغي له أن يقول (نفس تموت سويّة) لكنّه اشتقّ للمسمّى اسما من اسمه آخر و أوقعه عليه بدل اسمه . أمّا الضّرب الذي لا يجوز في الشّعر و لا في الكلام فهو " ما يجيء على طريق الغلطة لأنّ الغالط لا ينبغي أن يُتبع على غلطه . " [8] ، ص (246)

2-4-2-3- تأنيث المذكّر :

في قول **(امرئ القيس)** :

الشّاهد	محلّ الضّرورة	تفسير الضّرورة
تلك السّحاب إذا الرّحمان أرسلها روى بها من محول الأرض إنباسا [53] ، ص (66)	تلك	كان ينبغي له أن يقول (ذلك السّحاب).

أزال من المصانع ذا رياش و قد ملك **السُّهولة** و الجبال [53] ، ص (100)	السُّهولة	كان ينبغي له أن يقول (السّهول)

نجده قد عامل المؤنّث معاملة المذكّر ، و للنّحاة في هذا التّصرّف نظر ، فهو يعدّ ضرورة بل من أقبح الضّرائر ؛ " و هو من قبيل الحمل على المعنى ، حكى الأصمعي عن أبي عمرو أنّه سمع رجلا من أهل اليمن يقول : فلان لعوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له أتقول جاءته كتابي ، فقال نعم أليس بصحيفة . " [[56] ، ج 6 ، ص (240) فأشيع القوانين التي فسّروا بها هذه الظّاهرة هو ما سمّاه : (الحمل على المعنى) و هو ما أدخله **(ابن جنّي)** ضمن مبحثه في (شجاعة العربية) و هو يُفرّق بين تذكير المؤنّث و تأنيث المذكّر ؛ " فتذكير المؤنّث واسع جدّا لأنّه ردّ فرع إلى أصل لكن تأنيث المذكّر أذهب في التّناكر و الإغراب . " [9 ي ، ج 2 ، ص (415) و تعليله لهذه الظّاهرة جعله يتعرّض لها في أكثر من موضع و بأكثر من تفسير ، ففي باب (في الشّيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه) يجعل من شواهده " اجتماع المذكّر و المؤنّث في الصّفة المؤنّثة نحو (رجل علاّمة و امرأة علاّمة) و (رجل نسّابة و امرأة نسّابة) " [9] ، ج 2 ، ص (201) . ثمّ يقول : " إنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه - و إنّما لحقت لإعلام أنّ هذا الموصوف - بما هي فيه قد بلغ الغاية و النّهاية فجعل تأنيث الصّفة أمارة لما أُريد من تأنيث الغاية و المبالغة ، و سواء كان ذلك الموصوف بتلك الصّفة مذكّرا أو مؤنّثا ، يدلّ على ذلك أنّ الهاء لو كانت في نحو (امرأة فروقة) إنّما لحقت لأنّ المرأة مؤنّثة لوجب أن تُحذف في المذكّر فيُقال (رجل فروق) كما أنّ التّاء في نحو (امرأة قائمة و ظريفة) لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو : (رجل ظريف و قائم و كريم ... - إلى أن يقول في النّهاية - إنّه باب واسع . " [9] ، ج 2 ، ص (202)

و رغم ما لهذا الباب من سعة فقد حدّ مجاله بعضهم بعدّهم " لتأنيث المذكّر من الضّرورة " [55] ، ج 6 ، ص (240) و على هذا النّحو سار **(ابن عصفور)** لمّا ذهب إلى أنّ من الضّرورة " أن يكون الاسم مذكّرا فيحكم له بحكم المؤنّث بدلا من تذكيره . " [8] ، ص (271)

2-4-2-4- وضع الجمع موضع المفرد و جعله بدلا منه :

حيث لا يسوغ ذلك في حال السّعة ؛ إذ أنّ الشّائع عند النّحاة أنّ الجمع ما دلّ على ثلاثة فأكثر و جاءت تراكيب عربية فصيحة ذكر فيها الجمع و يُراد به واحد أو اثنان ، و لذلك جعل **(ابن فارس) هذا التّعبير من سنن العربية قائلا : "** من سنن العرب الإتيان بلفظ الجميع و المراد واحد و اثنان . " [10] ، ص (212) و جاء في القرآن : { إنّ الذين ينادونك من وراء الحجرات } [83] ،

الآية (4) . و كان ذلك المنادي واحدا ، و كذلك جاء في القرآن : { و ليشهد عذابهما طائفة } (3) يُراد به واحد و اثنا ن و ما فوق .

و إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد شيء كثير مطّرد في كلام العرب ، إلاّ أنّ **(ابن عصفور)** جعل هذا من قبيل الضّرورة بنصّه أنّه " لا يسوغ ذلك في حال السّعة . " [8] ، ص (225) نحو قول **(امرئ القيس) :**

الشّاهد	محلّ الضَّرورة	تفسير الضّرورة
يطير الغلام الخفّ عن **صهواته** و يلوي بأثواب العنيف المثقّل [53] ، ص (48)	صهواته	الأصل : صهوته

الفصل 3

3- الضّرورة الشّعرية في النّص الشّعري من خلال ديوان امرئ القيس :

لم يعُد بإمكاننا اليوم أن نُعالج المسألة الشّعرية بمَعزل عن المسألة اللّغوية ، ليس لأنّ الشّعر نصٌّ مادّته اللّغة فحسب ، بل لأنّ ما قدّمته العلوم اللّسانية الحديثة من مفاهيم تَخُصُّ اللّغة تَرَكَ أثره العميق و المباشر أحيانا على مفهوم الشّعر . فالقواعد هي اللّغة عند اللّسانيّين ؛ و هي عند الشّعراء تعني الجُمود و السُّلطوية لأنّها مجموعة القوانين و الالتزامات التّي يَفرضُها النّظام على مُستعمليه . أمّا المُتغيّرات اللّسانية فهي الفوضى و الحرّية و التَّمرُّد على السّلطة و قوانينها ، حيث تأتي الأسلوبية لتتبّع ملامح الشّحن العاطفيّ في الخطاب بوجه العموم ؛ من حيث استخدام اللّغة بشكل مُتجدّد يختلف إلى حدّ بعيد عن ذلك النّمط التّركيبي الذّي نلمسه في الخطاب النّفعي العادي ، و بعد دراستنا للبنية التّركيبية لن نكتفي برصدها ، بل نتناولها باعتبارها ميزة أسلوبية من خلال خروجها عن النّمط العادي للّغة و نبرز دورها في تحقيق التّماسك و الانسجام النّصّي .

أي أنّنا سندرُسُ الأساليب التي قامت على أساس الضّرورة بنظرة الدّارسين المُحدثين على أنّ الأسلوب عندهم مُعطىً فيزيقيّ مُلتصق بذاتيّة الكاتب و بعمق صميمه ؛ فهو لُغة الأحشاء ، والدّفقة الغريزيّة المُنبثقة من أناه و أحلامه و عُقَده و ذكرياته . و من خلال هذا يُمكن أن ندخُل إلى دراسة الضّرائر لإبراز هويّتها و وظيفتها المُتَّصفة بالفوضى و الحّرية و التّمرّد ، كما يُمكننا مُساءلة النّص الشّعري كيف تتشكّل المتغيّرات الدّلالية في النّصّ الأدبي حيث يصير خطابا يصارع الجُمود و السُّلطة و كيف يتمرّد على القوانين و الالتزامات لتحقيق هويّته و ذاته ؟ و نبحث ما إذا كانت هناك خاصّية مشتركة بين الشّعر و الضّرورة ؟ و هل هذه الأخيرة تَشرَحُ فعاليّتها بشكل يَدعَمُ وُجودها ؟ أي هل تحمل في طيّاتها بُذورَ بقائها ؟ و هل يُمكن أن نعتبر كُلّ وسيلة من هذه الوسائل عاملا شعريًّا يقوم بوظيفته في خضَمّ العوامل الأخرى بحيث لا يُغني غيره عن وجوده ؟ و بحيث تَجمُل بالشّاعرو تُحمل له لا عليه ؟

3-1- دلائل ضرائر الحذف :

الشّاعر مَحصُورٌ بين ضرورة إفهام من يُوجَّه إليه الكلام ، و الشّكل الذّي يُمكنُ أن يُنسّقَ عليه هذا الكلام ؛ مع ما فيه من انحراف عن النّمط المألوف ، ذلك أنّ نَظمَهُ يقوم على اختيار يَخضع بالضّرورة لمُتطلَّبات اللُّغة و سُنَنها و لقواعد النّحو و أصوله من جهة ، و من جهة أُخرى ضَرُورة مُراعاة سبيل البلاغة و أصول الإبداع و الجمال . و لا شكّ أن الحذف هو أقصر السّبل إلى القول البديع ؛ و من خلاله سنعمد إلى محاولة رصد الإمكانات التّعبيرية في شعر **(امرئ القيس)** ؛ و ما يَنتُج عنها من مظاهر الفنّ و الجمال فيما يسمّى : **الضّرورة الشّعرية** .

3-1-1- حذف حركة :

3-1-1-1- حذف علامة الإعراب " الضّمّة " من الحرف الصّحيح تخفيفًا :

الشّـــــاهـــد	مُبَـرّر الضّـرورة
فاليوم أشربْ غير مستحقب إثمًا من الله و لا واغل [53] ، ص (95)	- الوزن و القافية و العناية بالمعنى و الارتجال .

جاء الحذف لضيق المقام عن إطالة الكلام ، و هذا السّياق يرتبط في الغالب بالمتكلّم في مجال الإبداع و ارتباطه بالموقف النّفسي الذّي يُعايشُه ، و ليس أدقّ من موقف إدراك الثّأر بعد طول عناء ، ليُقصّرَ الكلام و يُفسحَ المجال للاحتفال و شرب الخمر ، التّي كان حَرّمها حين وَصَلَهُ نَبأُ مقتل أبيه ؛ و كأنّا به و هذا النّوع من الانحراف يَخُصّ اللّغة الفنّية و هذا منطقيّ ، إذ الخروج عن الطّرق المتعارفة في التّعبير مَعيبٌ لُغويًّا و لكنّه مَقبُولٌ إذا كان له غرض فنّي ، و لذلك لا يُقدم عليه إلّا أديبٌ مُتمكّنٌ كما كان القدماء يقولون : " إن العربيّ الفصيح إذا قَويَ طَبعُه لم يُبال أن يقع في الشُّذوذ في شيء وفي كلامه . " [84] ، ص (78)

و إذا كان ذلك من الضّرورات فالحاجة إليه أَمَسّ للحاجة إلى إقامة الوزن ، فـ : " قد يكون الشّعر ضرورة لأنّه ضربٌ مختلف من الكلام ، لأنّ الشّاعر لا يَركبُ فيه مَركبًا ذلُولاً ممّا عليه الكلام ، فالشّعر غايَةٌ مُتعالية ؛ يُناهض النّشاطَ التّعبيري فيها ما تهيّأ له من طرائق التّعبير التي يتعاطاها أبناء اللّغة في كلامهم ." [43] ، ص (68) و إن خلا الشّعر من كلّ شيء فلن يخلوَ من الحذف ؛ لما له من تأثير و قيمة في التّركيب لا تتحقّق بسواه ، و لا يكاد يختلف اثنان في أنّ الحذف أكثرُ بلاغةً من الذّكر لأنّ الذّكر سَيرٌ فيما هو مألوف من أساليب التّعبير ، و المألوف أيًّا كان ليس له من الإثارة ما لغير

المألوف ، فالحذف إذن خروج عن النّمط الشّائع في التّعبير أو هو خرقٌ للسّنن اللّغوية ومن هنا كانت قيمته و تأثيره .

و تَجدُر الإشارة إلى أنّ الحذف الذي يَنتهكُ المُعتاد و يُحدثُ الإثارة لا يَشترطُ أن يكون كبيرًا ؛ بأن يكون كلمةً أو جملةً حتّى يتجلّى الفرق ، بل قد يكون حركةً بل رُبّما كانت الحركات أشدُّ وطئا عند الحذف ، لما لها من أهمّية في الإبانة عن المعنى ؛ لذا لم تَسلم هي الأخرى من الانتهاك . فالمسألة إذن ليست مُجرّد حركات إعرابية مُخالفة ، و إنّما لها مُقابلاتُها المَعنويّة الكامنة في الضّغط على مدلول الصّفة المخالفة في إعرابها .

3-1-2- حذف حرف :

3-1-2-1- حذف نون (لم يكن) :

قد يَظهرُ بسبب الحذف من الحُسن والرّونق ما لا يَظهرُ بسواه لأنّ : الذّكر و الحذف ثُنائية أسلوبية تتعلّق بظواهر النّقص و الزّيادة في العبارة ، فالذّكر تتمركز فيه عناصر الإبداع ، و الحذف الذي يُقابله يتمّ في المواضع التي لا يختلّ بها المعنى ، [85] ، ص (161 ، 162) فبقراءة واعية لقول الشاعر:

الشّـــــاهـــد	مُبَـرّر الضّرورة
لم **يك** الحقُّ سوى أن هاجه رسم دار قد تعفَّى بالطَّلل [53] ، ص (56)	- الـــــوزن و القافيـــــة - العناية بالمعنى . - إرادة الشّاعر .

نجدُ أنّ الحذف يَستمدُّ أهمّيتهُ " من حيث إنّه لا يُوردُ المُنتظر من الألفاظ ، ومن ثَمَّ يُفجّرُ في ذهن المُتلقّى شُحنةً فكريّةً تُوقظُ ذهنه و تَجعَلُه يتخيّلُ ما هو المقصود ، و عملية التّخيُّل هذه تؤدي إلى حُدوث تَفاعُل من نوع خاصّ ما بين المُرسل و المُتلقّي؛ قائم على الإرسال النّاقص من قبل المرسل وتَكملة هذا النقص من جانب المتلقّي . " [86] ، ص (137)

و هنا تظهر الضّرورة مُرادفةٌ للشّعر من كلّ الوجوه ؛ بها يتميّز الشّعر عن الكلام ، إذ تدخُل من هذه الجهة في جوهرالشّعر باعتبارها من أهمّ خصائصه وهي بذلك من ضُروب التّوليد في اللّغة يُثري بها الشّاعر اللّغة و ينحو بها نحوًا جديدًا و يُغذّي بها المعنى و الدلالة ، و يَخدم به الموضوع

و الغرض . و حَقَّ لنا آنذئذ أن نعترف " بأنّ اللّغة تختلف مُستوياتُها بين النّثر و الشّعر و الكلام العادي . " [87] ، ص (39) و أنّ " عناصر الفنّ التي يتحقّق بها مفهوم الشعر تُؤثّر - بقصد أو بغير قصد - على لُغته لأنّ الشّعر كلامٌ يتجاوز مستوى الصّحّة اللّغوية إلى مستوى راق ممتاز ؛ يهدف إلى التّأثير العاطفي باستخدام الصّورة الفنّية و التّصرّف في الألفاظ و تأليف الكلام بما يُحقّق له التّأثير و التّعبير. " [88] ، ص (170)

3-1-2-2- تقصير الحركات الطّويلة (الإجتزاء بالكسرة عن الياء) :

يُوردُ **(عبد القاهر الجرجاني)** سياقات مُتعدّدة للحذف ، و يُلاحظُ أنّ من مألوف الاستعمال وروده عند ذكر الدّيار يقول : " و هذه طريقة مُستمرّةٌ لهم إذا ذكروا الدّيار و المنازل . " [88] ، ص (113)

و على هذا النّسق سار **(امرؤ القيس)** في قوله :

الشّـــــاهـــد	**مُبَـرّر الضّـرورة**
لمن طلل أبصَرتُهُ فشجاني كخطّ بور في عسيب **يمان** [53] ، ص (112)	- الوزن و القافية . - العناية بالمعنى . - إرادة الشّاعر .

و يُمكن أن يُعكس هذا التّسليم بتلازم الحذف و ذكر الدّيار على اعتراف النُّحاة بتميُّز لغة الشّعر وتجاوُزها لكثير من السّنن التّي يشرعونها ، و بالتّالي الاعتراف بفكرة الضّرورة الشّعرية و اعتبارها بمثابة رُخصَة دائمة للشُّعراء لا تُمنحُ لغيرهم ؛ على أنّ هذا لا يكون لضرورة الوزن و القافية فحسب ، و إنّما يكون اعتبارًا لطبيعة الشّعر و ما تقتضيه لغته من توسُّع و انطلاق و تَحرُّر لأنّ : " اللّغة المُتواضع عليها مهما اتّسعت لها قوانينها من صيغ و تراكيب و اشتقاقات و أنماط ؛ فقد تَضيقُ عن حاجة الشّاعر و تَعجزُ عن الوفاء بمتطلّباته و تطلُّعاته و عن التّعبير عن كلّ ما قد تجيش به نفسه من أحاسيس و يَخطُر في ذهنه و خياله من معان و خواطر و أخيلة و صور . " [87] ، ص (40)

و إذن لا بُدّ من أن تُرفع عن الشّاعر بعض القُيود و يُسمح له بتشكيل لغته الخاصّة به وفق ما تُمليه عليه نفسه الشّاعرة و ما يَفرضُه ذوقُه الفنّي المتميّز ، و حتّى دون ضرورة الخوض في الفائدة أو الدّلالة التي تُضفيها الاستعمالات المُنزاحة عن النّمط المألوف .

3-1-2-1-3- تخفيف المُشدَّد في القوافي :

وَرَدَ هذا النّوع بشكل كثيف في شعر **(امرئ القيس)** ، و قد تَوزّعَ على عدد من القصائد ، و في القصيدة الواحدة تَوزّع على أكثر من بيت ، يقول :

الشّـــــاهـــد	مُبَـرّر الضّـرورة
فلا و أبيك ابنة العامريّ لا يَدّعي القوم أنّي **أفِرْ** [53] ، ص (57) إذا رَكبُوا الخَيلَ و استلأموا تَحرّقَت الأرضُ و اليومُ **قِرْ**(2) [53] ، ص (57) لعمرك ماقلبي إلى أهله بحُرٌّ ولا مقصر يوما فيأتني **بقِرْ** (3) [53] ، ص (51) ألا إنّما الدّهرُ ليال و أَعصُرٌ و ليس على شيء قويم **بمستمِرْ**(4) [53] ، ص (51) فبتُّ أُكابدُ ليل التّمام والقلبُ من خشية **مُقشَعِرْ** (5) [53] ، ص (58) فلمّا دَنوتُ تَسَدَّيتُهـا فثوبًا نَسيت و ثوبًا **أَجُرْ**(6) [53] ، ص (58) و لم يرَنَا كَالئٌ كاشحٌ و لم يُفْش منّا لدى البيت **سِرْ**(7) [53] ، ص (59) و قد رابني قولها يا هناه ويحك أَلْحقْت شرًّا **بِشرْ**(8) [53] ، ص (59) لها عَجُزٌ كصفاة المَسي ل أبَرْزَ عنها جحاف **مِضرْ**(9) [53] ، ص (60) يُعلُّ به برد أنيابها إذا النّجمُ وَسْطَ السّماء **استقلْ**(10) [53] ، ص (58)	- **الوزن و القافية** بالدّرجة الأولى لأنّ مَحلّ الضّرورة في هذه الأمثلة يمسّ الرّوي و القافية ، - وكذلك من دواعيها – الضّرورة – **العناية بالمعنى** ، التي لا يُغفلها أيّ عربي لا سيما الشّاعر ، - و**الإرادة** التي لا نعدمها عند أيّ شاعر لاسيما عند متمرّد كامرئ القيس ، و هو الملك الضّليل الذي آثر حرّية الإرادة على قيد المُلك .

يُمكنُنا أن نذهب في هذا مذهب **(ابن عصفور)** في قوله : " إنّما خفّف ليَستويَ بذلك الوزنُ و تَطابقَ أبيات القصيدة . " [8] ، ص (133) أي أنّ الوزن هو ما اضطرّه إلى تخفيف ما حقُّه التّشديد ، و لا غرابة في ذلك لأنّ : " الوزن يَحملُ على الضّرورة ، و القافية تضطرُّ إلى الحيلة . "

[84] ، ص (73) و بذلك تكون الضّرورة في هذا الصّدد مَظهرًا من مظاهر الإرادة الشّعرية تتجلّى فيها رُوحُ الأديب و فرديّته ؛ بل هي سبيلٌ إلى فهم النّص الشّعري باعتباره كُلاًّ متكاملا ، و هذا المعنى يأتي بالنّظر إلى ما يظهر في القصيدة من مواطن الخروج عن المستوى العامّ الذي عليه الاستعمال العادي للّغة ؛ فحاجة الضّرورة هنا هي مُراعاة وحدة القافية لكامل القصيدة ، و هذا المسعى يتحقَّقُ بإرادة الشّاعر في خرقه لما شاء من قواعد اللّغة و النّظم لأنّ الشّعر كما يقول **(أدونيس)** : " خرقٌ مستمرٌّ للقواعد و المقاييس ." [84] ، ص (62) و لأنّ الشّعر مَوضعٌ تُخرق فيه الأصول ، فإنّ الإرادة وحدها هي التي تُحدّد أيّ نوع من القواعد تُحافظُ عليه و أيُّها تنحرف عنه بين قواعد النّحو و مقاييس الشّعر ، و لقد اختار هنا إسقاط قواعد النّحو ؛ إذ أنّ النّظام اللّغوي يقتضي في الأصل ذكر هذا العنصر و هو **الشَّدَّة و** لكن سياق اتّصال شاعرنا بمجال الإبداع الشّعري أجاز له إسقاطه ، و الأساس العامّ لمفهوم الحذف في هذه المقامات ينطلقُ من الحاجة الفنّية في استخدام هذا النّسق من الأداء ، بحيث يكون العُدول عنه إفسادًا له لأنّ : " ترك الذّكر أفصحُ من الذّكر و الصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، و تَجدُك أنطقُ ما تكون إذا لم تنطق ، و أتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبن . " [88] ، ص (170)

و قد أفاد الحذف هنا دلالات لا سبيل لها مع الذّكر ؛ يُمكن إجمالُها على النّحو التّالي :

- في الوصف جاء الحذف بغرض التّعظيم و إضفاء المهابة و كذلك للتّشويق .
- في الغزل جاء الحذف بغرض تدليل الحبيبة و بيان أنّها ليست بحاجة إلى تعريف أو إشهار ، و كذا بغرض كتمان السّرّ .
- في المدح و الفخر جاء الحذف بغرض إضفاء الهيبة و الجلال على الممدوح و توقيره و تعظيمه .
- للحكمة جاء الحذف موافقا لطبيعتها القائمة على السّرعة و الإيجاز ؛ إذ أنّها تُبرزُ معنى ثريًّا في تركيب لُغويّ بسيط ، حتى تكون قريبة إلى الذّهن سهلة الفهم .

3-1-2-1-4- ترخيم غير المنادى :

إنّ تعامُل الشّعراء مع الأعلام في شعرهم غير تَعامُل النُّحاة في قواعدهم ، و غالبا ما يَنهَجُ الشّاعر غير ما هو مُتعارف عليه بين النّاس في نداء الأعلام أو الحديث عنها ؛ من ذلك إجراؤُهم غير المنادى مجرى المنادى و حَمْله عليه في التّرخيم دون أن يَحقَّ له ذلك . و لعلّ ذلك ممّا يُضفي معان خاصّة تتأتّى من تغيير صورة الاسم ، و لنا في شعر **(امرئ القيس)** نموذج من ذلك عمد فيه إلى ترخيم غير المنادى لغرض المدح ، و هو قوله :

الشّـــــاهـــد	مُبَـرّر الضّـرورة

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف **بن مال** ليلة الجوع و الخصر [53] ، ص (55)	- الوزن و القافية . - العناية بالمعنى (توقير الممدوح) . - إرادة الشّاعر (وَظّف الحذف لغرض المدح ، فالممدوح لا يحتاج إلى ذكراسمه بل يكفي ما يُشير إليه .)

و الحذف الذي استعمله الشّاعر أحدث انزياحًا من شأنه المُفاجأة ؛ حيث جعل من شعره مَحلَّ الدّهشة و الاستغراب ، و هو ممّا يَشُدُّ السّامع ؛ يقول العالم الأمريكي **(توماس كون)** : " يبدأ الاكتشاف مع إدراك الشّذوذ أو الخروج عن القياس ، أي مع وجود انطباع بأنّ الطّبيعة قد ناقضت بصورة أو بأخرى التَّوقُّعات المُرتقبة . " [84] ، ص (9) فالشّاعر لامَسَ جَمالَ الأداء و روعته من خلال خروجه على قواعد اللّغة و كسر البناء المعهود لها .

3-1-3- حذف كلمة :

3-1-3-1- حذف " رُبَّ "بعد الواو و الفاء :

هي من الضّرائر التي كَثُر وُرودها في ديوان **(امرئ القيس)** ، و لا شكّ أنّ لوجودها دلالة ؛ كما أنّ للكثرة ما يُبرّرُها أيضا .

منها بعد الواو قوله :

الشّـــــاهـــد	**مُـبَـرّر الـضّـرورة**
و* تَـتُوفـة جـرْداء مُـهلـكة جـاوزتُـهـا بـنـجائـب فُـتْـل [53] ، ص (96) و* لَيْل كموج البحر أرخى سُدُولهُ	**- الوزن و القافية** للعلّة ذاتها . **- كثرة الاستعمال** ؛ كون هذا النّوع من الضّرورة ممّا يُبيحه النُّحاة حتّى لغير

عَليَّ بـأنـواع الهُمُوم لـيَبتـلي [53] ، ص (16) و* غـائـط قـد هَبَطْتُ وحدي لـلـقَـلـب مـن خـوفـه اجـئـلال [53] ، ص (96) و* أخي إخـاء ذي مُحـافـظـة سَـهـلَ الـخـلـيـقـة مـاجد الأصل [53] ، ص (97) و* مُسْتَلـئم كَشفْتُ بالرُّمح صَدرَهُ أقَمْـتُ بـعَضْب ذي سَفاسف مـيله [53] ، ص (102)	الضّرورة . **- إرادة الشّـاعر** ؛ فالشّـاعر لا يرضـى علـى نفسـه أن يـأتي فـي شـعره بـاللّفظ و التّركيـب المبتـذل الـذي كثـر اسـتعماله إلاّ لغاية أرادها . **- العناية بالمعنى** ؛ فالعرب لا تَحملُ على ألفاظهـا إلاّ لمعانيهـا ،و امـرؤ القـيس لـم يحتمل الأسلوب الـذي شـاع استعماله إلاّ لأجل المعنى

و منها بعد الفاء قوله :

الشّـــــاهـــد	**مُـبَـرّر الـضّـرورة**
فـ * مثلُك حُبلى قَد طَرقتُ و مُرضع فـألْـهَيتُها عن ذي تـمائم مُحول [53] ، ص (11)	- الوزن و القافية . - إرادة الشّاعر . - كثرة الاستعمال . -العناية بالمعنى .

حذف **(رُبّ)** في هذه السّياقات يُفيد : " الاحتراز عن العبث " [89] ، ص (323) ، إذ أنَّ المحذوف ظـاهرٌ ظُهورًا بَيّنًـا فـي عمليّـة التّوصـيل حتّـى دون ذكره و إن مـا قامت عليـه القرينـة و ظهر عند المخاطب ؛ فذكرُهُ يُعدُّ نوعـا مـن العبث لسُقوط عنصـر الفائدة . و قد قـال **(عبد القـاهر الجُرجاني)** عن الحذف أنّه : " بابٌ دقيقُ المَسلك ، لطيفُ المأخذ ، عجيبُ الأمر ، شبيهٌ بالسّحر ؛ فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر ، و الصّمت عن الإفادة أزيدُ للإفادة ، و تجدُك أنطقُ ما تكون إذا لـم تنطق ، و أتمُّ بيانًا إذا لم تُبن " [88] ، ص (170). فإذا أخذنا مثلاً قوله : **(و ليل كموج البحر ....)** تجدُ أنّ حذف (رُبّ) أَوْلى من ذكرها لأنّه بحذفها يُبينُ أكثر عن هذا اللّيل ، فهو يَقصـدُ هـذا اللّيل لا غـيره ؛ لأنّها ليلةٌ لـيس في مـثل ثـقـلـها و قسوتها ليلةٌ أُخرى ، و ذكرُه (رُبّ) يُدخلُ نوعًـا مـن العُموم و المَجهول في حين هو يعني **تخصيص** هذه اللّيلة بوصفها لا غيرها .

و لأنّه شعر فإنّ الحاجة فيه إلى دقّة العبارة ماسّة ، و الإيجاز لـه أنسب و بـه أليق . يقول **(أبو هلال العسكري)** : " و الإيجاز بجميع الشّعر أليق ... و لا أعرفه إلاّ بلاغـة فـي جميـع الشّـعر لأنّ

سبيل الشّعر أن يكون كلامُه كالوحي و مَعانيه كالسّحر مع قُربها من الفهم ، و الذي لابُدّ منه حُسن المعرض و وُضوح الغرض ." [41] ، ص (39)

3-1-3-2- حذف حرف النّداء :

في قوله :

الشّـــــاهـــد	مُـبَـرّر الـضّرورة
أبلغ شهابًا و أبلغ عاصمًا هل قد أتاك الخَبَرُ **مَال** [53] ، ص (100)	- **الوزن** لتعَلّق الحذف بالقافية - **العنايـة بـالمعنى** لتحقيـق الحـذف غايـة لا سبيل لها مع الذّكر و هي (التّحقير من شأن المهجوّ) - **إرادة الشّاعر .**

ما يَدُلُّ على أنّ (مالك) منادى رغم حذف الأداة هو السّياق ، و كذلك التّرخيم . و الغاية التي ارتآها للحذف من خلال التّرخيم أكّدها بحذف الأداة ؛ حتّى و إن كان يبدو هذا النّسق مُرتبطا بالصّياغة الفنّية ذاتها ، فلُزوم الحذف هنا هو من أجل الكلام لا من حيث غرض المتكلّم ؛ سيما و أنّه ممّا يحسُنُ السُّكوت عنه لأنّه : " لا يُفسدُ الكلام و لا يُعمي المعنى ، و تُضَمُّ كلُّ لفظة منها إلى شكلها و تضاف إلى لفقها . " [51] ، ص (161)

و يُشكّلُ الحذف في مثل هذه السّياقات التّي يُستحسنُ وُرودُه فيها رافدًا من روافد الإبداع للشّاعر من خلال تنظيم التّركيب ، و ذلك لأنّه يشتمل على أجزاء تُعبّرُ عن الفكرة ، و الشّاعر قد حذف بعضها و اكتفى ببعض ؛ و هو كاف لإيصال المُراد لأنّها وردت في سياق يُوحي بالجُزء المحذوف و ذلك عن طريق القرائن التي يحتويها السّياق ، فالدّال على المحذوف هنا (الأداة) هو التّرخيم . و بذلك يكون الحذف أَحَدَ وسائل الإيجاز و التّلميح إلى الفكرة بأقصر عبارة ، أمّا إذا نظرنا إلى المعنى الخاصّ الذي أفاده الحذفُ في هذا البيت بالذّات انطلاقا من غرض البيت ؛ نجدُ أن حذف أداة النّداء هو عند مُخاطبة العدُوّ و الغريم ، لذا فقد جاء **للتّحقير** من شأن المنادى و التّقليل من مكانته و قيمته في الحياة ، كما أنّ حذفَهَا يُوحي بمُلازمة هذه الصّفات للعدوّ و المَهجُوّ .

3-1-3-3- إضمار " لا " النّافية :

لقد لاحظ **(ثورن)** أنّ الجُمل التّي تخرُجُ على السّلامة النّحوية يكثُر وُرودُها في الشّعر أكثر بكثير ممّا في النّثر ، و يُمثّلُ تمييزُ هذه الجُمل المُنحرفة عنصرًا جوهريًّا في استجاباتنا للشّعر . [84] ، ص (101)

و يُمكنُ أن نتبيّن هذا الطّرح من خلال قول الشّاعر :

الشّـــــاهـــد	مُـبَـرّر الـضّـرورة
فقلت يمينَ الله * أبرحُ قاعدًا و لو قطعُوا رأسي لديك و أوصالي [53] ، ص (89) كلّا يمين الإله * يجمعنا شيءٌ و أخوالُنا بني جَشيمًا [53] ، ص (109)	- الوزن و القافية . - العناية بالمعنى . - كثرة الاستعمال فحتّى و لو لم يُجزه النُّحاة لغير الضّرورة دأب الشّعراء على استعماله . - إرادة الشّاعر . - الارتجال (خاصّ بالبيت الثّاني)

كما لاحظ أنّ هناك في بعض الأحيان نستشعرُ فيها أنّ هذه الجُمل غير مُنحرفة داخل سياق القصيدة [84] ، ص (101) ، أي أنّ السّياق العامّ للقصيدة يستوجب هذا النّوع من الحذف ؛ بل المعنى الذي تحقّق باستعمال الحذف لا سبيل إلى تحقُّقه مع الذّكر ، و بالتّالي الحذف أولى من النُّطق .

و خَلُص **(ثورن)** إلى أنّ : " الانحراف عن القواعد الاختيارية كان دائمًا المنبع الأساس للبراعة في الكتابة . " [84] ، ص (101) و هذا المبدأ قارٌّ و شائعٌ لدى النّحويّين و البلاغيّين ؛ فعندهم : " العُدُول إلى الفروع أبلغُ من العُدول إلى الأصل. " [41] ، ص (251) لأنّ العُدول إلى الفرع يُمثّلُ انحرافا عن القاعدة ، في حين يُعتبرُ العُدول إلى الأصل التزامًا بالقاعدة ، و معلوم أنّ للانحراف جدّته و جاذبيّته ومن ثَمّ رونقه و بلاغته .

و لحذف الأداة النّافية في هذه النّماذج دلالات نتبيّنُها بالنّظر إلى القصيدة في مستواها العامّ ؛ إذ بحذفه الأداة حوَّل التّركيب من النّفي إلى الإثبات ، غير أنّ المُراد منه هو النّفي و السّياق دالٌّ على ذلك ، و عُدول الشّاعر عن النّمط المألوف في التّعبير للضّرورة الشّعرية حَوَّلَ اللّغة من الإيصاليّة إلى الأدبيّة و الشّعرية الخالصة ؛ لأنّه أمام مجموعة من الاختيارات في استعمال اللّغة ، فاختار الأسلوب الذي يتوافقُ مع استقامة الوزن الشّعري لأنّه بزيادة **(لا)** يَزيدُ حركة و سُكون ؛ بما لهما من تأثير على

خلخلة الوزن ، كما أنّ اختياره يتوافق مع المغزى الدّلالي الذي يُريد التّعبير عنه ؛ فأوصله بأقصر السُّبُل ومن غير نُطق ، إذ بحذفه النّافية أفاد التّأكيد و جعل المعنى مُحقّقًا لا مَحالة . ففي البيت الأوّل أكَّد على بقائه رغم الخطر ، و في الثّاني أكَّد ردَّهُ على بعض عُذَّاله .

3-1-3-4- حذف همزة الاستفهام :

في قوله :

الشّـــــاهـــد	مُـبَـرّر الـضّـرورة
أصاح * ترى بَرقًا أريك وميضَهُ	- الوزن و القافية
كلَمع اليَديْن في حبُّي مُكلّل [53] ، ص (22)	- العناية بالمعنى
* تَرُوحُ من الحَيّ أم تَبتكـــرُ	- كثرة الاستعمال
و ماذا عَليْك بأن تَنتظـــر [53] ، ص (57)	- إرادة الشّاعر

في الأوّل حذف همزة الاستفهام من (ترى) لأنّ تقدير الكلام (أصاح أترى) ، و في الثّاني قرينةٌ دالّة على حذف همزة الاستفهام و هي : (أم) ، لأن تقدير الكلام : (أتروح أم تبتكر؟) . ففي البيت الأوّل حَملَ الاستفهام بغير أداة على التّشبيه بغير أداة لأنّه أَبلغُ ، يقول **(ابن جنّي)** : " وتجدك أنطقُ ما تكون إذا لم تنطق " [9] ، ج 2 ، ص (232) . و في البيت ذاته حذف الشّاعر همزة الاستفهام تَجنُّبًا للتّكرار و الثّقل و طلبًا للإيجا ز و الخفّة ، فهو قـــد ذكر الهمزة قبل (صاح) و هي همزة النّداء لذا لم يَعُد ذكرُها استغناءً بـــها عن همـــزة الاستفهام ؛ أي أنّه قام بـ : " إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام " [63] ، ص (85) . ثم إنّه بالحذف ترك النّبر يقوم بهذا الدّور حتّى يبرز معنى الاستفهام بالضّغط على كلمة (ترى) . و في البيت الثّاني جاء حذف الهمزة لدلالة أم عليها ، و لغاية تكثير المعنى لأنّه : " كُلّما قلّت الحروف فيه كان المعنى بها أتمّ وأخلص ، و كلّما كَثُر اللّفظ كان ما يُراد به و يُعنى فيه أنقص " [90] ، ص (45). و هذا ما ذهب إليه **(ابن رشيق)** . أيضا حينما رأى أنّ " خير الكلام ما قَلَّ و دَلَّ و جَلَّ و لم يُمَلّ " [25] ، ج 1 ، ص (246)

و يتّضح من النّموذجين أنّ الحذف لبعض أجزاء الكلام يُؤدّي إلى المحافظة على نشاط النّفس عند المُتلقّي في متابعته للرّسالة و إبعاد السّأم و المَلَل عنه ، و يكون عندئذ النّصّ أكثر قُدرةً وقابليّة على التّأثير و الإثارة في المُتلقّي ، فلا يكون السّامع مُجرّد مُتلقّ بل مُبدعًا أيضا . فبحذف الهمزة

الاستفهامية حَوّل الشّاعر الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر ، و حذفُها أضفى على المعنى إثباتًا و تقريرا ، و لأنّ البيتين غرضهما الوصف فقد أعطى الحذف نوعا من المبالغة مُناسبة . كما أنّ : " الهمزة لمّا كانت أَدخلَ الحروف في الحلق و لها نبرةٌ كريهة تجري مجرى التَّهوُّع ، ثَقُلت بذلك على لسان المتلفّظ بها فخفّفها قوم ... و حقّقها غيرهم ، و التّحقيق هو الأصل كسائر الحروف و التّخفيف استحسان . " [91] ، ج 3 ، ص (31 ، 32) و الحذف ضرورة.

3-1-3-5- حذف حرف العطف إذا دلَّ المعنى عليه :

الوصل و الفصل من مباحث المعاني المتميّزة بطاقاتها الأسلوبية لأنّه يعتمد أدوات الرّبط المعروفة بحروف المعاني ، أمّا الفصل فهو : " ترك عطف الجمل بعضها على بعض بالواو . " [85] ، (187) . و هذا ما نجده في قوله :

الشّـــــاهـــد	مُبَـرّر الضّـرورة
فأدرك * لم يَجهَد و لم يَثن شأوه يَمُرُّ كخُذروف الوليد المُثقَّب [53] ، ص (30)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

حيث لا يوجد رابط بين الجملتين إلاّ أنّ ميزة الانسجام و التّماسك بارزة فيهما ، و لعلّ ما حدا به إلى حذف أداة العطف هو أنّ :" لُغة الشّعر لغةٌ انفعالية لا تأبه كثيرا لوسائل الرّبط اعتمادا على الرّباط النّفسي . " [18] ، ص (436) و عليه يُمكننا القول بأنّ التّعارُض بين التّعبير الشّعري و النّحو في هذا البيت لم يكن مرجعُه ضُعف الشّاعر و لا قُصور لُغته بل إنّ هذا التّعارض أساسه الإرادة الشّعرية نفسها ، و بهذا يُمكن أن تتموضع الضّرورة الشّعرية في موضع قوّة ؛ لأنّ تبريرها يقوم على أساس تقدير ظروف النّطق بالشّعر حيث تسييطر التّلقائية و الانفعال ، و ربّما الارتجال أيضا ؛ الأمر الذي يجعل من لغة الشّعر يُقتصر فيها على الاهتمام بإبراز رؤوس الفكَر دون الرّوابط المنطقية التّي تربط الكلمات بعضها ببعض ، إذ لا يُسعفُ المتكلّم لا الوقت و لا الفراغ و لا الجهد اللّذان يجعلانه يهتمُّ بمُطابقة فكرته على القواعد الصّارمة للّغة المتروّية ، بل يأتي بها على طبيعة اللّغة الشّعرية ذات الصّبغة الفُجائية و النّفسية و الانفعالية. [22] ، ص (194 ، 195) إلا أنّنا لا نعني أن الشّعر و النّحو لا يلتقيان لأنّ : " المعنى و النّحو لابدّ أن يتفاعلا حتّى تصل عناصر اللّغة إلى توزيع ما . " [84] ، ص (72) إنّما المعنى أنّ بعض ملامح المخالفة لا سيما الحذف تكون أبلغ ، و أصل بلاغتها في هذا الإيجاز الذي يُنشّط ذكاء القارئ و في تلك الدّقة التي يُعوّلُ عليها في إثارة حسّ السّامع و بعث

خياله ، و إيقاظ نفسه . و يكفيه شرفا هذا الإيجاز الذي هو عكس الإطالة و الإسهاب الباعثان على الملل للسّامع سيما في معرض الوصف أين يجب أن يَرحُبَ المجال للسّامع نفسه و لخياله .

3-1-3-6- حذف المضاف من غير أن يُقام المضاف إليه مقامه :

يقول **(امرؤ القيس)** :

الشّـــــاهـــد	مُـبَـرّر الـضّـرورة
قـعدتُ له و صُـحـبـتي بين ضارج و بين تلاع يثْـلـث فـالـعَـريـض [53] ، ص (73) و رحنا بكابن الماء يُجنَب وَسْـطَـنـا تَصوّبُ فيه العين طورًا و ترتقي [53] ، ص (85) أُنُقٌ كـلـون دم الــغـزال مـُعـتــق مـن خـمـر عانـة أو كـروم شـبام [53] ، ص (106)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر - كثرة الاستعمال

نقول : كلّ عبارة سواء كانت شعرية أو نثرية تُعدُّ تشيكلا لمجموعة من الألفاظ ، لكن خصوصيّة التّشكيل هي التي تصنع خصوصيّة التّعبير الشّعري و تجعل له طابعه المميّز لأنّ : " الكلمة في اللّغة ... تختلف عن الكلمة في الشّعر لأنّ وظيفة الكلمة المفردة في اللّغة لا تختلف عن وظيفة اللّغة ككلّ ؛ و هي التّوصيل الذي يفترض فعلا و استجابة . أمّا وظيفة الكلمة في الشّعر فهي نبش الخزانة الفكرية للانسان مثيرةً الانطباعات و التّداعيات المختلفة . " [63] ، ص (113)

لذا لو قال هذا الكلام غير الشّاعر و بتعبير طبيعيّ ، أو قاله شاعر و لكن على غير هذا النّحو من الضّرورة لما كان له هذا الأثر ؛ لما للوزن الشّعري من موسيقى نتيجة ترصيف الكلمات بعضها إلى بعض بشكل متناسق يستخدم كل السُّبل بما في ذلك الحذف ، " و لعلّ ما يمكن أن ينطبق على لغة الشّعر هو أنّها لغة النّفس بكلّ ما في النّفس من توتُّر و انفعال . " [92] ، ص (71) و لأنّ الشّعر يتضمّن الانفعال و الارتجال بصفة دائمة فإنّ الشّاعر ينبغي أن لا يُؤاخذ على الضّرورة في شعره بل على العكس ، إذا كان هناك معنى ينبغي أن تؤخذ عليه الضّرورة فهو معنى اللُّزوم ، لأنّها لازمة و ضرورية للعمل الأدبي لا يتم تمامه إلاّ بها .

3-1-3-7- حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه :

في قوله :

الشّـــــاهـــد	مُـبَـرّر الـضّـرورة
كأنّ * ثـبـيـرًا فـي عـرانـيـن وبـلـه كبيرَ أُنـاس في بـجـاد مُزمّـل [53] ، ص (23) قد قـرّت الـعـيـنـان مـن * مـالـــك و مـن بـنـي عـمـرو مـن كاهل [53] ، ص (94)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - كثرة الاستعمال - إرادة الشّاعر

في البيت الأوّل حذف المضاف و تقدير الكلام : كأنّ جبل ثبير ، و في البيت الثّاني حذف المضاف أيضا و تقدير الكلام : من بني مالك .

هذا وإنّ الأصل في التّعبيرات ذكر جميع أجزائها لتفيد المعنى تامًّا ، و الحذف طارئ عليها ، و قد يُؤدّي إلى الغموض و الإبهام عند غياب القرينة الدّالّة على المحذوف أو عند عدم أمن اللّبس . لكن في المثال الذي بين أيدينا نجد القرينة متوفّرة و هي دلالة المضاف إليه على حذف المضاف ، و بالتّالي أمن الشّاعر اللّبس لذا نجد الحذف على النّقيض قد زاد في وضوح المعنى من حيث : " أنّ الشّيء إذا كان مُبهما فالنّفوس متطلّعة إلى فهمه و لها تشوُّقٌ إليه . " [93] ، ج 2 ، ص (142) فالشّاعر يسعى إلى إيصال الفكرة إلى السّامع بأقصر التّراكيب مُستغنيًا عن ركن في التّركيب ليكون بذلك الحذف في مثل هذا المقام : " من أساليب التّأليف في الكلام دون التّحليل ، حيث يَخرُج به الشّاعر من مجرّد التّقرير والإخبار إلى التّحريك و الإيحاء فيكون ـ المحذوف ـ أظهر إذا لم يَظهَر ، و الشّاعر أنطق إذا لم ينطق من ناحية ، و يَبرُز ـ المضاف إليه ـ الظّاهر لانحصار كلّ الضّوء فيه من ناحية أخرى . فهذا اللّون من الأساليب يُمكن من إبراز العنصرين الرّئيسيين في التّركيب بنفس المستوى . " [94] ، ص (305)

هذه المعاني يمكن تَلمُّسُها من خلال البيتين اللّذين بين أيدينا ، ففي البيت الأول غرض الشّاعر الوصف ، و هذا الطّبع يليق له الحذف لأنّه يفسح أُفُق المتلقّي للخيال و التّصوّر . أمّا البيت الثّاني فقد قاله هجوا لأعدائه ؛ قتلة أبيه (بني مالك) ووصفا بطعنه بهم ، ومن ثَمَّ كان الحذف أيضا وسيلةً مناسبة للذّم ، إذ يعبّر عن تحقير المذموم و التّهوين من شأنه والحطّ من منزلته ، كما يفيد بأنّ المذموم ليس بحاجة إلى تأكيد تلك الصّفات الذّميمة التّي نُعت بها لأنّها متأصّلة فيه ملازمة له ، و " رُبّ إشارة أبلغ من عبارة " [50] ، ج 2 ، ص (124)

3-1-3-8- حذف الموصوف و حلّ الصّفة محلّه :

في قول (امرئ القيس) :

الشّـــــاهـــد	مُـبَـرّر الـضّـرورة
بـأسـود مـلـتـفّ الــغـدائــر وارد و ذي أشر تـشـوفـه و تشوص [53] ، ص (69)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر .

أراد (بـشَـعْر أسـود) فـحـذف (شعر) و هو الموصوف و اكتفى بدلالة صفته عليـه و هـي (أسود) ، و لأنّ الموضع موضع غزل فقد حاول إبراز حُسن المرأة بتنميق العبارة ، و معلومٌ أنّ حسن العبارة يرجع في كثير من التّراكيب اللّغوية إلـى مـا يعمـد إليـه المتكلّم من حذف بعض أجزائها دون أن يؤدّي ذلك إلى حُدوث غموض في الدّلالة مع مـا يُـؤدّي إلـيــه مـن إيجـاز فـي العبـارة الـذي هـو : " دلالـة اللّفظ علـى المعنـى مـن غيـر أن يزيـد عليـه . " [95] ، ج 2 ، ص (307) و الحـذف أحـد ضـروب الإيجاز و : " الإيجاز بالحذف هو ما يحذف منه المفرد و الجملـة لدلالـة فحـوى الكـلام علـى المحـذوف ، و لا يـكـون إلاّ فـيـمـا زاد معناه على لفظه . " [95] ، ج 2 ، ص (312)

و كما أنّ التّلازم بين النّعت و المنعوت هو ما جعل حذف المنعوت أمرا غير مُخلّ ، إذ أنّ النّعت ملتصق بمنعوته ؛ بحيث إذا ذكر هذا النّعت فإنّه يُغني عن التّصريح بالمنعوت . فكذلك الحذف في معرض الغزل يُنبئ بملازمة صفات الحسن و الجمال للمحبوبة و تأصُّلها فيها ممّا يغني عن ذكرها ، أي أنّ هذه الصّفات موجودة لذا لم يَقُلها الشّاعر مباشرة لكن قالها بطريق الحذف لأنّ : " اللّغة العاديـة لغة متعارف عليها من الجميع مباحة لهم لا يتفاضلون في العلم بها أو استخدامها ، أمّـا اللّغة الفنّيـة فهـي مـن نتاج الفرد المـبدع ، و هـي لـذلـك شخـصـية تصدُر عن عـبـقـريـة الـبـلـيغ و تـتحدى مـا هـو نـمـطـيّ و اصطلاحي . " [41] ، ص (8)

نَخلُص من ذلك كلّـه إلـى أنّ الشّـاعر قد لجـأ إلـى هذه الظّـاهرة لتحقيـق أغـراض أسلوبية و جمالية حينا ، و لتأديـة الفكرة بأقصـر عبـارة مـع إفـادة الدّلالـة التّـي كـان يؤدّيهـا التّركيب مـع العنصـر المحذوف حينا ، و لتطويع اللّغة لطبيعة الوزن و القافية دون الإخلال بالصّحة النّحوية أو القواعدية حينا آخر . كما يتجلّى بشكل واضح ما يتمتّع بـه الشّـاعر مـن الكفايـة اللّغويـة التّـي اتّخـذها وسيلة للتّعبير عن

أفكاره و مواقفه و خياله نظما . إلى جانب قدرته على تطويع اللغة لتتناسب و الأفكار التّي ينبغي إيصالها إلى المتلقّي بهدف التّأثير فيه من جهة ، و لتتناسب و القالب الموسيقي الذي صاغ فيه هذه الأفكار .

و على العموم يمكن حصر الدّلالات التي جاء بها الحذف في شعر **(امرئ القيس)** بحسب الغرض الذي وردت فيه ضرائر الحذف على النّحو التالي :

ـ في الوصف ؛ و هو الأكثر جاء الحذف بغرض التّعظيم و إضفاء المهابة على الموصوف ، و كذلك تشويق السّامع وفتح أُفق خياله .

ـ في الغزل ؛ جاء بغرض تدليل الحبيبة و بيان أنّها ليست بحاجة إلى تعريف .

ـ في المدح و الفخر ؛ جاء بغرض إضفاء الهيبة و الجلال على الممدوح و تعظيمه .

ـ في الذّم و الهجاء ؛ جاء بغرض تحقير المذموم و تقليل قيمته و حطّ منزلته و بيان أنّ الصّفات المشينة متأصّلة في المهجوّ و ملازمتها له ، لذا فهو ليس بحاجة إلى ذكرها أو تأكيدها .

ـ في الحكمة ؛ جاء بغرض الإيجاز و السّرعة الذي ينبغي أن تكون عليه الحكمة ، لأنّها تبرز معنى ثريًّا في تركيب لغويّ بسيط .

3-2- دلائل ضرائر الزّيادة :

تُمثّل الزّيادة لونًا من ألوان تحريك الصّياغة أُفقيًا ، و هي تسمح بإحلال عنصر دخيل على الكلمة أو التّركيب ليقطع بين العناصر الأساسية و يُحرّكها من موضعها الأصيل إلى موضع جديد تستقرّ فيه ، كما تُلحق الزّيادة بالكلمة بعض التّغييرات في مبناها ، و النّصوص الشّعرية غنيّةٌ بشواهد لضرائر الزّيادة ؛ ولعلّ اللّغويين القُدامى كثيرًا ما كانوا يُعاملون هذه التّغييرات مُعاملة الأعراض الطّارئة ممّا لا يُؤبه له ، لكنّنا في هذا المبحث سنحاول أن نرى عمّا إذا كانت تتغيّر الدّلالة و يتلوّن المعنى جرّاء تحريك الصّياغة هذا ؟ و عمّا إذا كان وُجود الحرف في اللّفظ ، و اللّفظ في التّركيب على أيّ وضع كان لابدّ و أن يُحدث أثرًا دلاليًا ؛ أو على نحو من الأنحاء يُحدث تعديلاً في المعنى ؟ أو لنقل باختصار هل للزّيادة في المبنى من زيادة في المعنى ؟

3-2-1- زيادة حرف :

3-2-1-1- إلحاق التّنوين فيما لا ينصرف ردّا إلى أصله من الصّرف (صرف الممنوع من الصّرف) :

في قول **(امرئ القيس)** :

الشّـــــاهـــد	مُـبَـرّر الـضّـرورة
و يوم دخلتُ الخَدْرَ خدْرَ عنيزة فقالت لك الوَيلاتُ إنّك مُرجلي [53] ، ص (11) رُبَّ رام من بنـي ثُعل مُثلـج كـفّـيــه فـي قـُتَـره [53] ، ص (52)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر .

يقول **(ابن جنّي)** : " قد يزيدون في بعض الكلام تَمكُّنًا و احتياطًا لضرب من التّوكيد . " [9] ، ج 2 ، (127) فإضافة التّنوين إلى هذا التّركيب يعمل على تمكين المعنى في ذهن المتلقّي الذي يُثمّن جُهد الشّاعر في حرصه على نقل الأفكار حتّى أنّه احتاط لذلك بالزّيادة خوفا من أن يصل المعنى منقوصا ، كما أنّ إضافته تُساعد على اقتراب الشّاعر من مستمعه (المخاطب) و إفادة الأخير فهما زائدا للكلام . و لأنّ التّنوين كما يرى **(ابن جنّي)** دليل التّنكير ، و يُعلّل دخوله على الأعلام بأنّها ضارعت النّكرات لأنّ تعريفها معنوي لا لفظي . " [9] ، ج 3 ، ص (240) أي أنّ الأصل في العَلَم ألاّ يُنوّن ، و إنّما يجوز أن يَلحَقهُ التّنوين إذا كان فيه معنى من التّنكير ، و هذا الأخير هو الذي أراد **(امرؤ القيس)** إيصاله ؛ لا سيما في البيت الأوّل ؛ إذ أنّه نَوّن (عنيزة) ليدلّ على أنّها اسم علم نكرة و ليست شخصا بعينه ، و لعلّ ذلك حرصًا على محبوبته من التّشهير بها و التّعريض بسُمعتها ، لذلك ألحق التّنوين بما أنّه : " مورفيم يَدلُّ على أنّ الكلمة نكرة ." [96] ، ص (238)

3-2-1-2- إشباع الحركة فينشأ عنها حرف من جنسها :

3-2-1-2-1 - إنشاء الياء عن الكسرة :

منطقيٌّ أن تتوفّر مثل هذه الضّرائر في الشّعر عموما ، و في ديوان **(امرئ القيس)** أيضا نظرًا لحقيقة هذا النّوع من الضّرورة ، و نظرًا لطبيعة الشّعر ذاته ؛ هذا الأخير الذي : " وُضع للتّرنُّم و الغناء و ترجيع الصّوت و لا سيما في أواخر الأبيات ، و حُروف الإطلاق أي : الألف و الواو و الياء هي المُتعيّنة من بين الحروف للتّرديد و التّرجيع الصّالحة لها ، فمن ثَمَّ تَلحقُ في الشّعر لقصد الإطلاق كلمات لا تَلحقُها في غير الشّعر . " [18] ، ص (327)

و عليه فللعلّة نفسها و الغاية ذاتها لَحقت الياء في أواخر أبيات **(امرئ القيس)** التالية :

الشّـــــاهـــد	مُبَـرّر الضّـرورة
قفا نَبْك من ذكرى حبيب و منزل بسقط اللّوى بين الدَّخول **فحوملي** [53] ، ص (9) أغـرّك مني أن حبك قاتلي و أنّــك مهمــا تَــأمُري القَلــبَ **يفعلــي** [53] ، ص (12) كأنّي بفتخاء الجناحين لقوة دَفُوف من العُقبان طأطأتُ **شيمالي** [53] ، ص (92)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - كثرة الاستعمال - إرادة الشّاعر .

و نحن نَلمسُ لهذه الزّيادة ذلك الجرس المُوسيقيّ المُميّز ؛ إذ أنّ : " الشّعر يقع فيه تطريبٌ لا يَتمُّ إلا بمَدّ الحُروف . " [32] ، ج 1 ، ص (113) و الشّعر يتحمَّلُ الزّيادة و " قد تكون الزّيادة لمدّ الصّـوت . " [9] ، ج 2 ، ص (249) ، و مَـدُّ الصّـوت لابُـدّ و أن يكـون لمـدّ معنـى ؛ " لأنّ الأصوات تابعةٌ للمعاني ، فمتى قَويَت قَويَت و متى ضَعُفَت ضَعُفَت " [18] ، ص (287) فإذا أخذنا البيت الأوّل مثلا نَجدُه مَدّ الصوت لمَدّ " الآه " لأنّ الموقفَ موقفُ حَسرَة و بُكاء على الطّلل ، لذلك أشبع صوت البنية لتقوية المعنى لأنّ : " العَرَبَ قد تَحملُ على ألفاظها لمَعانيها حتّى تُفسدَ الإعراب لصحّة المعنى . " [18] ، ص (286) فإذا كان الإعراب ؛ و هو أهمّ ما عُنيَ به النّحويّـون قـــد تُفسده العَربُ في سبيل صحّة المعنى أفلا تُشبعُ بعض أصوات البنية لتقوية المعنى ؟ كما أنّ في إشباع الرّوي حركةٌ و حُرّيةٌ و اطلاقٌ لعَنَان النَّفس و فَتح المَجال للمُتلقّي للغوص في الرّسالة و إشباعها بالمعنى الذي يَستطيعُ ، و يَنزاحُ بها عن الرّتابة و الخُمول لأنّ : " الانزياح حَركةٌ و لا يَكونُ إلاّ بها ، فهو إذن حُرّيةٌ أو تعبيرٌ عن الحُرّية ثُمّ هو نقيض للآلية التي هي ما يُشبهُ الثَّبات ، أو هي ثَباتٌ على نحو ما ، و من ثَمَّ وَجَدنا **(برجسون)** يَقولُ : " إنّ حُرّيَتَنَا إذا لم تَتَجدّد بجُهد دائم وَلّدت من الحركات التّي تُؤكّد بها نفسَها عادات تَخننقُها ، فالآ لية إذن تتربّصُ بنا ." [84] ، ص (18)

و عليه يُمكنُنا أن نأمَن جُمُودَ النّصّ و تُحَجّرُه و نَضمَنُ الحُرّية و الانطلاق و الإبداع بسُلوك لُغَويّ بسيط قد تكون الضّرورة الشّعرية أبهى تجلّياته ، يقول **(بوداغوف)** : " ليس بالضّرورة أن تَقُوم اللُّغة و الأسلوب عل كلمات جديدة أو تراكيب نحوية جديدة ... إذ يُمكنُنا أن نُؤدّيَ بالمُفردات القديمة أو التّراكيب النّحوية القديمة ما نُريد ؛ بحيث يكون له وَقْعٌ جَديدٌ و يَبدو و كأنّه شيئٌ لم يُسْبق إليه أحدٌ . " [84] ، ص (126) فشاعرُنا لم يَزد على أنْ أشبعَ الكسرة ليُولّد عنها ياء لكنّه أحدث هَزّةً لدى السّامع تُنبئُ عن جدّة في اللّفظ و من ورائها في المعنى .

3-1-2-3- ردّ حرف العلّة المحذوف لالتقاء السّاكنين اعتدادًا بتحريك السّاكن الذي حذف من أجله و إن كان تحريكُه عارضا :

الشّـــــاهـــد	مُبَـرّر الضّـرورة
لـهـا مـتـنـتـان **خـظـاتـا** كما أكبّ على ساعديه النّمر [53] ، ص (60)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

أراد (خظّتا) إلا أنّه انحرف عنها إلى قوله : (خظاتا) لأنّ : " السّمة الرّئيسية التي تُميّزُ اللُّغة الشّعرية عن اللّغة المعيارية هي سمَتُها التّحريفية ، أي انحرافُها عن قانون اللّغة المعيارية و خرقها له . " [84] ، ص (62) و لأنّ : " الشّعر يَقُوم على خَرق العادة المعرفية و التّعبيرية . " [84] ، (62) و لأنّه : " من سَنَن العَرب الزّيادة في حُروف الاسم ، و يكون إمّا للمُبالغة و إما للتّشويه و التّقبيح . [10] ، ص (99) ، و بما أن قوله جاء في وصف فرسه فإنّه يُمكنُنا القول بأنّ المعنى الذي تُؤدّيه هذه الزّيادة هي توكيد هذه الصّفات و المُبالغة فيها لأنّه : " متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غَايةَ التّوكيد . " [50] ، ج 1 ، ص (56) أي أنّ الزّيادة إذا وَردَت إلاّ ما تَكونُ ذات دَلالة و غالبًا ما تكون كما هي هنا لتوكيد معنى و تَكثيره ، إذ من وسائل تَكثير المعنى تَكثيرُ اللّفظ ، ومن وسائل تكثير اللّفظ العُدول عن مُعتاد حال اللّفظ لأنّه لا خُصوصيّة في الباب المُطّرد ، و إنّما تَكُون الخُصُوصية و الدّلالةُ الأبْلَغ حين يكون العُدول عن الاطّراد ، " فإذا كانت الألفاظ أدلّة المعاني ثُمَّ زيدَ فيها شيءٌ ... أوجبت القسمة له زيادة المعنى به ، و كذلك ان انحرف به عن سَمته و هَديه كان ذلك دليلاً على حادث مُتجدّد له . " [9] ، ج 3 ، ص (268) و الحقيقة أنّه أشبع حركةَ الظاّء اعتدادًا بحركة التّاء ؛ و إن كانت عارضةً بسبب التقاء السّاكنين ، و هذا الإشباع يَخضعُ لقُوّة النّبر بغَرَض التّركيز و الضّغط على معنى مُعيّن ، فيَتَولَّدُ عن الحركة المَنبورة حَركةٌ طويلة من جنسها ، و " أيّ مَقطع في المجموعة الكلامية سواء كان في وسطها أو في آخرها صالحٌ لأن يقع عليه هذا النّوع من النّبر. " [18] ، ص (285)

3-1-2-4- إثبات هاء السّكت في الوصل :

يقول الشاعر:

الشّـــــــاهـــــد	مُـبَـرّر الـضّـرورة
و قد رابني قولها : يا **هناه** **وَ**يحَك ألحقتَ شرًّا بشَرّ (6) [53] ، ص (59)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

وقد أثبت هاء السّكت ؛ و من صفاتها الهمس و الخفاء إضافةً إلى **أنّ** قَبلَها أَلفُ مَدّ ، وهذا فيه تعبيرٌ عن إحساسه ؛ إذ أنّ المَوقفَ مَوقف نَشوَة و عتاب فكانت الآهات و الأنفاس تتجسّد في الهمس و المدّ اللّذين من خصائص الهاء و الألف ، و بهذا الأُسلوب يكون قد انتقل من المستوى الإخباري إلى نظيره الشّعري لأنّ : " التّوسُّعَ في العبارة بتكثير الألفاظ بعضها لبعض و ترتيبها و تحسينها فيبتدئ حين ذلك أن تَحدُثَ الخَطبية أوَّلا ثُمَّ الشّعرية قليلا قليلا . " [63] ، ص (169) و مع دُخول عُنصر الزّيادة هذا فإنّ النّصّ الشّعري احتفظ بتماسُكه الدّاخلي ، حيث التحمَت هذه الأجزاءُ و تَماسكَت بعضُها مع بعض ، و لو غاب هذا الالتحام لظهر النّصّ و كأنّه أشلاء ، و معلومٌ أن للتّماسُك أهمّيةً كُبرى في العمل الأدبي و لا سيما التّماسُك الموسيقي منه ، لذا فمن " حرص الشّاعر على موسيقى شعره في الوزن و القافية يَنحرفُ به أحيانًا إلى نظام غير مألوف في النّثر. " [12] ، ص (384)

3-2-2- زيادة كلمة :

3-2-2-1- الجمع بين العوض و المعوض منه :

يقول (امرؤ القيس) :

الشّـــــــاهـــــد	مُـبَـرّر الـضّـرورة
أَبعدَ الحَارث المَلك بن عَمرو و بعد الخير حجر ذي القباب (3) [53] ، ص (32)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

أي أنّه قد جمع بين المُعوّض و المُعوّض منه ، فهو بذلك قد خالف اللّغة المعيارية ووَلجَ اللُّغة الشّعرية بارتكابه مثل هذه الضّرورة ، فقد كان **(موكاروفسكي)** قد كَتَبَ بحثًا في **(اللّغة المعيارية و اللّغة الشّعرية)** انتهى في إلى أنّ السّمَة التي تُميّز اللّغة الشّعرية هي : " انحرافها عن قانُون اللّغة

المعيارية و خرقها له ، فضلاً عمّا تمتازُ به من مُعجم خَاصّ و صيَغ نَحوية سَمّاها : **الضّرائر الشّعرية** : (poetisms) " [84] ، ص (96) ، إلى جانب ثَراء المعنى الذي تُضفيه الزّيادة لدلالَتها على الحالة النّفسية التي يَعيشُها الشّاعر لحظة تَفَوّهه بالكلام ، و هي لحظة مُجُون و لا مُبالاة و تَمرُّد على الأعراف و القوانين بما في ذلك اللّغوية منها ، فـ : " إذا كان السّياق هو الذي يُعطي المدلولات فإنّه من جانب آخر هو الذي يُعطي الشّكل التّركيبي للعبارة ، بحيث يَكونُ هناك تَفاعلٌ أكيدٌ بينهما ، كُلّما أُتيحت لنا – بدقّة ـ رصد السّياقات التي تُحيط بعمليّة الإبداع كُلّما استطعنا تَفهُّم الكَثير من العلاقات التّركيبية بين أجزاء الكلام و خاصّة علاقة المُقابلة و هي الذّكر . " [89] ، ص (242)

3-2-2-2- زيادة حرف الجرّ في المواضع التي لا تُزاد فيها في سعة الكلام :

إنّ الشّعر هو : " شيء آخر غير اللّغة ، إنّه الانحراف عن الكلام الانساني العادي ، انحرافٌ تتجاوزُ فيه الكلمات و يَضغطُ بعضُها على البعض الآخر في تركيب غير مألوف ، و إذا كانت اللّغة العادية هي الاتصال بين ما يُمكن إدراكه و شيء آخر يمكن إدراكه ، فإنّ الشّعر هو الاتّصال بين ما يُمكن إدراكُه و ما لا يُمكنُ إدراكه . " [84] ، ص (91) و عليه فالقواعد التي يَحتكم إليها الشّعر ينبغي أن تكون مختلفة عن قواعد اللّغة الإيصالية ، و مَواطنُ الانحراف هذه ينبغي العَمَل على تَلمُّس دلالاتها و إيحاءاتها ، فحين تُزاد الباء في مثل قوله :

الشّـــــاهـــد	مُبَرّر الضّرورة
ألا هل أتاها و الحوادثُ جَمّةٌ **بأنّ** امرئ القيس بن تملك بيقرا [53] ، ص (51) و كذلك لا خَيْر و لا شَرَّ على أَحَد **بدائم** [53] ، ص (107) عَليها فَتىً لم تَحمل الأرضُ مثْلَهُ أَبَرَّ **بميثاق** و أوفى و أصبرا [53] ، ص (48) فقد أصبحوا و الله أصْفاهُم به أَبَرّ بميثاق و أَوفى **بجيران** [53] ، ص (111)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر - كثرة الاستعمال ، و مبرّر الكثرة هنا الخلاف بين النّحويين إذ أنّ كثرة منهم أجازه حتّى لغير الشّاعر ، ممّا أدّى إلى شيوع هذا النّحو من الزّيادة حتّى في غير الشّعر .

ينبغي أن يُفسَّرَ " معنى كون هذه الحروف زوائد أنّك لو حذفتها لم يتغيّر عن معناه الأصلي لأنّ زيادة هذه الحروف تُفيد معنى و هو : **التّوكيد** ، ولم تَكُن الزّيادة عند **(سيبويه)** لغير معنى البَتّة لأنّ التّوكيد معنًى صحيح لأنّ تكثير اللّفظ يُفيد تقوية المعنى . " [44] ، ج 1 ، ص (204) فبدُخول هذه الأداة على التّركيب انتقل التّركيب من مُجرَّد تركيب خبري إلى تركيب يُلقى على سَمْع من هو على درجة من التَّردُّد في تَقَبُّل الخبر لإزالة الشّكّ عنده ، و إذا نظرنا إلى الأبيات التي بين أيدينا نجدُه ورَدَت بغَرض الفخر و المدح و الحكمة و كُلُّها أغراضٌ تتَطلَّبُ تَثبيتَ المعنى ؛ و التّوكيد أقصَرُ الطُّرق إلى ذلك ، و الزّيادة ؛ و لا سيما فيما يتعلّق الأمر بحروف الجرّ من الظّواهر الشّائعة في أسلوب التّوكيد .

يقول **(ابن جنّي)** : " زيادة حرف الجرّ لا تمنع عَمَلَهُ في المجرور و هي لتثبيت المعنى و تمكينه . " [9] ، ج 2 ، ص (336) ، بل هي أكثر من ذلك : " لولا أنّ في الحروف إذا زيدت ضربًا من التّوكيد لما جازت زيادَتُه البتّة. " [50] ، ج 1 ، ص (271) ويُفهم ممّا سبق أنّ حروف الجرّ تَدخُل على التّراكيب اللّغوية و ذلك لأنّها تُفيد التّوكيد و تُضفي على التّركيب دلالةً أقوى ؛ " فهي تُفيدُ فضل تأكيد و بيان بسبب تكثير اللّفظ بها ، قُوّة اللّفظ مُؤذنةٌ بقُوّة المعنى ، و هذا المعنى لا يَتَحصّل إلاّ مع كلام. " [23] ، ج 8 ، ص (4)

3-2-2-3- زيادة الواو و الفاء العاطفتين :

الشّـــــاهـــد	**مُبَـرّر الضّـرورة**
فلمّا أجزنا ساحةَ الحَيّ **و** انتحى بنا بطنُ خَبت ذي قفاف فاعقنقل [53] ، ص (13)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

يبدو أنّ النفس الإنسانية يتنازعها على الدّوام تيّاران ، فهناك - كما يقول **(شكري عيّاد)** - : " ميلٌ دائمٌ إلى الاتيان بالجديد كما أنّ هناك ميلاً إلى المُحافظة على القديم ، و قَوام الحضارة هو التّكامُل و التّوازن بين هذين النّقيضين . " [84] ، ص (21) ، و إن كانت الواو تبدو زائدة مَحشُوّةً إلاّ أنّه : " يُمكن أن تجد لها – عند تحليل الجملة – أثرًا دلاليًا بالغًا يَضيعُ تمامًا مع سُقوط الزّيادة من الكلام . " [97] ، ص (170) حيث أفادت الواو لَمّا زيدت بيان **الهيأة و الحال** من جهة و **التّخصيص** من جهة ثانية ، إذ أنّه في نطاق وصف ، و عندما قال (و انتحى) بيّن هيأةَ و حالَ انتقالهم ، و كذلك خَصّ بالوصف ساعة انتحائهم .

هكذا ينبغي النّظر إلى كلّ عُنصُر وَرَدَ على سبيل الزّيادة على أنّه ذو دلالة ، فـ : " ليس المُراد من الزّيادة إهمال اللّفظ ؛ و لا كونَه لغوًا فتحتاج إلى التّنكُّب عن التّعبير بها إلى غيرها . " [78] ، ج 3 ، ص (73) . كما ينبغي التّسليم بأنّه تُوجدُ رابطةُ قَرابة إن لم يكُن التّلازُم بين الضّرائر التي يضطرُّ الشّاعر إلى الأخذ بها للتّغلُّب على عقبات مُعيَّنة و بين أساليب القَوْل البليغ .

3-2-2-4- زيادة كان في غير مواضع زيادتها :

صحيحٌ أنّ الشّعر يَقُومُ في كثير من جوانبه ـ سيما الإبداعية منها ـ على كسر اللّغة المعيارية المألوفة ، إلاّ أنّه في الحقيقة لا يَهدمُها إلاّ لكَيْ يُعيدَ بناءَها استجابةً لغاية أسمى ذلك أنّ الشّاعر : " ليس شاعرًا لما فَكّرَ فيه أو أحَسّه ، و لكنّه شاعرٌ لمَا يَقُولُه من شعْر . " [98] ، ص (63) فالشّعراءُ إنّما يُميّزُون على أساس اللُّغة و قُدرَتهم على سَبْر أَغوارها و تَطويع كُلّ مَظاهرها خدمةً للمعنى ، ففي قول **(امرئ القيس)** :

الشّـــــاهـــــد	مُـبَـرّر الـضّـرورة
أرى أمَّ عَمْرو دَمعَها قَد تَحدّرا بُكاءً على عَمرو و ما **كان** أصْبرَا [53] ، ص (49)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

نجد أنّ (كان) لها دلالة على الزّمن ، و نقصد بالزّمن هنا : الزّمن النّحوي الذي عرّفه **(تمّام حسّان)** بقوله : " هو وظيفة في السّياق يُؤدّيها الفعل و غيره من أقسام الكلم التي تُنقل إلى معناه . " [99] ، ص (241) و الزّمن بهذا المعنى يختلف عمّا يُفهم منه في الصّرف ؛ إذ هو : " وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السّياق . " [99] ، ص (240) و على هذا الأساس لا ينبغي النّظر إلى (كان) الزّائدة هنا على أنّها صيغة مفردة معزولة عن سياقها ، بل إنّها و إن كانت زائدةً على سبيل الضّرورة فإنّ لها دلالةٌ على المُضيّ ، و " معنى زيادتها أنّها لَمْ يُؤتَ بها للإسناد لا أنّها لا تَدُلُّ على مَعنًى أصلاً . " [17] ، ص (221)

و زيادة العناصر تُضفي على التّركيب النّحوي بعد إضافَتها شُحنةً دَلاليةً جديدة لأنّ الزّيادة في المَبنى تَؤُول إلى زيادة في المعنى ، و العنصر الزّائد لا يُؤثّر على صحّة التّركيب عند حذفه منه لأنّ مَجيئَه في التّركيب إنّما هو لزيادة الدّلالة كتوكيده أو تحديد زمنه في نحو زيادة (كان) إذ : " القَصدُ من

زيادتها الدّلالة على تَقدُّم الحَدَث في الزّمن " [63] ، ص (16) فهي تَقُومُ بوظيفة المُحَدّد الزّمني أو المُقيّد الزّمني لإخراج التّركيب من الإطلاق في الزّمن إلى التّخصيص بالمُضَيّ فلا يكونُ المَقصُودُ بزيادة هذا العُنصر انتفاء دلالته الزّمانية و إنّما تحديدها .

الزّيادة تَشملُ اللّغة عُمومًا شعريّة و غَير شعريّة ، ولكن لُغة الشّعر تقوم على الحشو المُمَيّز لها ، و هي بطبيعتها لُغةٌ ذات معنى ، كما أنّها تُؤدّي إلى الانتقال من المُستوى الإخباري إلى المستوى الشّعري ، فالإخبار أوّلاً ثُمّ الشّعرية اللاّحقة به . و لقد حَقّقَ **(امرؤ القيس)** هذه الغاية من خلال هذه الظّاهرة – ظاهرة ضرائر الزّيادة – إذ يُلحَظُ أنّه وَظَّف اللّغة لتحقيق أغراض أسلوبية و جمالية ، و تكوين صُورة شعريّة واضحة لإيصالها إلى المُتلقّي مُحاولاً عدم الخُروج عن قواعد اللّغة لمُجرّد الخُروج ، لذا جاءت زياداته في الأبيات لغرض إفادة معنى جديد ، أو تقويته ، أو بيان حال من أحوال الشّاعر نفسه أو ممدوحه ، كما جاءت من حرصه على موسيقى شعره في الوزن و القافية ؛ لهذا فقط انحرف شاعرُنا أحيانا إلى نظام غير مألوف في اللّغة المعيارية بما يوصف من قبل النُّحاة بأنّه **(ضرورة)** .

3-3- دلائل ضرائر التّقديم و التّأخير :

اللّغة العربية لا تتميّز بحتمية في ترتيب عناصرها و أجزائها ، و مع ذلك حَدَّدَ النّحو للمُبدع رُتَباً تُحفظُ فيما يَتَعلّق بهذه الأجزاء ، و أنّ العُدولَ عنها يُمثّلُ ضربًا من ضُروب الخُروج عن اللّغة النّفعية إلى اللّغة الإبداعية ؛ التي هي أداةُ الشّاعر للتّعبير عن مشاعره ، إذ أنّ التّحويل الموضعي للكلمات داخل إطار التّركيب يَؤُولُ إلى دلالات مُتباينة و مُتفاوتَة البلاغة .

و انطلاقا من هذا الاعتبار سنبحث **ضرائر التّقديم و التّأخير** في شعر **(امرئ القيس)** ، و نَنظُرَ ما إذا كان للكلمات المختلفة التّرتيب عنده مَعان مختلفة ؟ و عمّا إذا كان للمعاني المختلفة هذه تأثيراتٌ مختلفة ؟

3-3-1- الفصل بين الصّفة و الموصوف :

الشّـــــاهـــد	مُـبَـرّر الـضّـرورة
فعادى عَداءً بَين ثَور و نَعجة	

و بين شَبُوب كالقَضمة قَرهَب [53] ، ص (30) كأنّ غُلامي إذا عَلا عن مَثْنه على ظَهر باز في السّماء مُحلّق [53] ، ص (83) تُطعمُ فرخًا لها صغيرًا أَزرى لُبَّ الجُوع و الاحتيال [53] ، ص (83)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر - كثرة الاستعمال

ففي البيت الأوّل ؛ أفاد التّقديمُ **التّشويق و المبالغة و الاستغراق في الوصف** ، وفي الثّاني أفاد **تأكيد المعنى و تفصيله و توضيحه** و إزالة أيّ شكل للإبهام ، و في الثّالث برز تقديم الجارّ و المجرور (شبه الجملة) و هو يفيد " **الاختصاص** " [85] ، ص (152) **و الاستغراق في الوصف** ، و بالتّالي قد أضفى التّقديم هنا إفادةً لا سبيلَ لها مع التّأخير ؛ إذ أنّ أيَّ تغيير في النّظام التّركيبي للجُملة يترتَّبُ عنه بالضّرورة تَغيُّرُ الدّلالة ، و انتقالها من مستوى إلى آخر؛ لأنّ التّرتيب المُعتاد لا يُقدّمُ أسلوبًا بالمعنى الأدبي ، و إنّما المُخالفة في التّرتيب هي التي تَخرج بهذا الأسلوب من الابتذال إلى الجدّة ، كما أنّها هي التي تَدُلُّها على الغرض العامّ ، و في نفس الوقت تُعطي الدّلالة المقصودة فـ " من الصّحيح فعلاً أنّ مُجرّد المُخالفة يثنبئُ عن غرض ما ، و أنّ هذا الغرض قد يكون توجيهَ التفات السّامع إلى كلمة من الكلمات عن طريق إبراز هذه الكلمة إبرازًا يتحقّق عنه تأثيرٌ ما ، و هي فكرةٌ قَرَّرها **(باسكال)** حينما صَرّحَ بأنّ الكلمات المختلفة التّرتيب يكون لها معنىً مختلفًا ، و أنّ المعاني المُختلفة التّرتيب يكون لها تأثيرات مختلفة . " [41] ، ص (213)

ما يعني أن التّركيب الذي حدثت فيه هذه الظّاهرة ليس هو التّركيب نفسُه قبل حدوثها ، لأن التّركيبين يختلفان في التّرتيب و من ثَمَّ في الدّلالة ؛ و هما غير متطابقين إلاّ لفظا ، بينما هما مُتغايران من حيث الغرض الذي يرمي إليه المتكلّم . لتغيير مواقع الكلمات أهمّيةً إبداعية لأنّه : " في غاية الدّقّة و يَتطلّبُ حسًّا لُغويًّا مُدَرّبًا ، ولُطفًا عاليًا في الذّوق الأدبي ، يُضاف إليها معرفةٌ نادرةٌ بالظُّروف الفيولوجية للُّغة المدروسة ." [22] ، ص (188)

ومن المعلوم أنّ استخدام اللّغة في الشّعر يختلف عنه في الكلام العادي ؛ لخُضوعه لقيود الوزن و القافية ، فهذا يَدعَمُ اختيار الشّاعر العُدول عن القواعد ، ليس هذا وَحدَه ما يُقيمُ الحُجّةَ للشّاعر في مُخالفة التّرتيب المنطقيّ للكلام ، لأنّ الشّاعر قادرٌ على التّصرُّف بالكلام ، و الاتيان بما يُوافق التّرتيب الأصلي للكلمات و التّراكيب ، و يُحقّق البنية الموسيقية التي يتطلّبُها شعره .

3-3-2- الفصل بين المعطوف و المعطوف عليه :

ليس الأُسلوب مُجرّدَ ضَمّ مجموعات من الألفاظ كيفما جاء و اتّفق ، و إنّما المسألة تتجاوزُ عمليّة الضّمّ إلى عملية التّعليق ؛ بحيث تَلعبُ العلاقات النّحوية دورًا بارزًا في خَلق هذا الأسلوب ، فيَتحقّقُ فيه المستوى اللّغوي و المستوى الأدبي معًا ، و للشّاعر- خدمةً للإبداع – الحقّ في خَلخَلة التّراكيب المعهودة و اختراق التّعبيرات المألوفة و تجاوُزها ، فحتّى و إن كانت الجملة العربية لا تتميّز بحتميّة في ترتيب أجزائها ؛ فقد ترك النّحو رُتبًا محفوظة ، و العُدول عنها يُمثّل نوعًا من الخروج عن اللّغة النّفعية إلى اللّغة الإبداعية ؛ بما يُمكن أن يُحدث هذا التّصرف في الرُّتب من تغيير في الدّلالة يُوجب المزيّةَ و الفضيلة للتّركيب الذي يقوم على أساس العُدول ، ذلك أنّه : " إذا جاء التّركيب بَيّنًا فيه أنّه لا يَحتمل إلاّ الوجه الذي هو عليه حتّى لا يُشْكل و حتّى لا يحتاج – في العلم بأنّ ذلك حقّه و أنّه الصّواب – إلى فكر و رويّة فلا مزيّة ؛ و إنّما تكاد تكون المزيّة و يجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهًا آخر ، ثُمّ رأيت النّفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر ، و رأيت الذي جاء عليه حُسنًا و قبولا يَعدمُهُما إذا أنت تركته إلى الثّاني . " [88] ، ص (280)

بالنّظر إلى قول الشاعر:

الشّـــــاهـــد	مُبَـرّر الضّـرورة
و جيد كجيد الرّئم ليس بفاحش - إذا هي نَصّتْهُ - و لا بمُعَطّل [53] ، ص (14)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

نجدُه قَدّم الجملة الاعتراضية ليَفصلَ بها بين المعطوف و المعطوف عليه ، و نجدُه بذلك يُسهم في اكتمال المعنى ، و تحديد زمانه ، و وَصف الحالة التي كان عليها الحَدَث ، و أفاد التّركيز على شيء مُعيّن ، و لأنّه اعترض بالشّرط فقد أفاد التّعليق و التّقييد ، فجيدها لا يَظهرُ حُسنُه إلاّ إذا هي نَضَّتهُ ، أو قُل زمن نَضَّته ، أو حالةَ نضّه ، و **(ابن سنان الخفاجي)** يُسمّي هذا اللّون **(الاحتراز)** أي **(الاحتراس)** يقول : " أمّا التَّحرُّز ممّا يُوجب الطّعن فأن يأتي بكلام لو استمرّ عليه لكان فيه طعنٌ فيأتي ممّا يَتَحرّزُ به من ذلك الطّعن . " [36] ، ص (265) و تقديمُ التّركيب على التّركيب فيه دلالةٌ على قُوّة الأُسلوب لأنّ القُوّة صفةٌ تَنبُعُ من نفس الشّاعر المُنفعل ، و فيه توجيهُ ذهن السّامع إلى معان مَخصوصة ، " و ما يُنبّه به السّامع على هذا المعنى الخاصّ شيئان ؛ الأوّل : تغيير التّرتيب العادي ؛ فكل شيء يُخالف العادة هو أكثر تأثيرًا في الفهم من المألوف ، و الثّاني أنّ أوّل كلمة في التّركيب هي على العموم المضغوطة في اللّغة العربية . " [63] ، ص (60) أوّل كلمة في التّركيب يعني الكلمة

التي قُدّمت و هي هنا : (إذا هي نضّته) و المعنى الخاصّ الذي يَتوجّه إليه ذهن السّامع رأسًا أنّ جيدَها ليس بفاحش و لا مُعطّل ، لكن الأهمّ هو متى و في أيّ حال ؟ و هذا الزّمن أفاده التّقديم و هو إذا نضّته ، و ذلك أنّ التّقديم و التّأخير ارتبط بالشّعر منذ القديم ؛ و هو يحدث " طلبا لإظهار ترتيب المعاني في النّفس . " [22] ، ص (187 ، 188) ذلك أنّ الكلمات تقتفي في نظمها آثار المعاني و ترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النّفس .

و عليه نَخلُصُ إلى أنّه عندما يُقالُ على أنماط تركيب اعتراها التّقديم و التّأخير فإنّ : " هذه الأوضاع الثّلاثة ليست على درجة واحدة من الجودة ... ، فالمسألة في كلّ حالة من الحالات مسألة حسّ أكثر منها مسألة مذهب نحوي . إذ أنّ هناك ترتيبًا مُعتادًا مُبتذلاً يَطرُقُ الذّهن لأوّل وهلة ، و هذا التّرتيب يُمكنُ مُخالفته و لكن مُجرّد المُخالفة يُنبئُ عن غرض ما ، ذلك الغرضُ هو إبراز كلمة من الكلمات لتوجيه التفات السّامع إليها ، و تلك مسألةٌ أسلوبية يُمكن تَتبُّعُها إلى أقصى وقائعها ، و من ثَمَّ كانت دراسة التّنظيم كثيرًا ما تَجُور على دراسة الأسلوب . " [85] ، ص (150)

3-3-3- تقديم الإسم على الفعل بعد أداة الشّرط :

3-3-3-1- تقديم الإسم على الفعل بعد " إذا " :

وردت هذه الضّرورة في شعر **(امرئ القيس)** غير ما مَرَّة و لكُلّ منها دلالتُها الخاصّة ، إلاّ أنّ لهذا النّوع من التّقديم مُحيطا عامّا يُمكن أن تُفهم في ضوئه ؛

ففي قوله :

الشّـــــاهـــد	مُبَـرّر الضّرورة
إذا ما الثّريّا في السّماء تَعرّضت تَعرُّض أثناء الوشَاح المُفصّل [53] ، ص (13) نَمُشُّ بأعراف الجياد أَكُفّنا **إذا** نحن قُمنا عن شواء مُضَهّب [53] ، ص (61)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

إذا البازلُ الكَوماءُ راحت عشيّة تُلاوذ من صوت المَبسي بالشّجر [53] ، ص (55) تلك السّحاب **إذا** الرّحمانُ أرسلَها روى بها من مُحول الأرض انباسا [53] ، ص (66) **إذا** ما الضّجيج ابتزّها من ثيابها تَميلُ عليه هَونةً غير مجبال [53] ، ص (88) **إذا** المرء لم يَحْزن عليه لسانه فليس على شيء سواهُ بحَزّان [53] ، ص (144) يُعَلُّ به بَردُ أنيابها إذا النّجم وَسْط السّماء استقَلّ [53] ، ص (58)	

ترى أنّ تقديم الاسم على الفعل يعني أنّ الاسم المُقدّم ذو أهمّية خاصّة عند الشّاعر ، حتّى إنّه يُقدّمه على الفعل، فالاسم وما يرتبط به من مَعان أكثر أهمّية من الفعل ، كما أنّ البدء بالاسم يُثير الذّهن و يُلفت الانتباه . و تتّضح لنا الفكرة السّابقة إذا قارنّا التّركيبين التّاليين مثلا : (إذا نحن قمنا) و (إذا قمنا نحن) أو (إذا المرء لم يحزن) و (إذا لم يحزن المرء) . فعندما قُلب التّركيب بتَأخُّر الاسم و تَقدُّم الفعل صار المعنى خاليا من التّأكيد ، و أصبح معنى عاديًا يمضي دون أن يَترُك أثرًا في النّفس ، و يتَّضحُ الفرق بين المعنيين إذا توقّف الكلام عند الاسم في الجملة الأولى (نحن – المرء) ، و عند الفعل في الجملة الثّانية (قمنا – لم يحزن) ففي التّركيب الأوّل هناك تشويقٌ أحدثه البدء بالاسم و تقديمه على الفعل ؛ ممّا أثار الاهتمام و جعل المُتلقّي مُنتظرا ما يرتبط بهذا الاسم من أحكام و معان . أما في التّركيب الثّاني فيَقلُّ عُنصر التّشويق ؛ لأنّ إطلاق الفعل وحده لم يُحدث الإثارة الذّهنية التي أحدثها تقديم الاسم ؛ من حيث كان هذا العدول عن النّمط بمثابة مُنبّهات فنّية يَعمدُ إليها المُبدع ليَخلُق صورة فنّية متميّزة ، إذ بابتعاد الشّاعر عن القاعدة التي تضبط المعنى من خلال موضع اللّفظة في التّركيب خلقا لمعنى جديد محكوم بالصّلة بين الكلمات ، حيث تأتي أهميّة المعنى من أهميّة موقع الكلمة و تحريك الكلمة أفقيًا إلى الأمام أو الخلف يُخرج اللّغة من طابعها النّفعي إلى الطّابع الإبداعي ، و عليه فإنّ المتكلّم يلجأ إلى تقديم طائفة من الألفاظ على غيرها لغرض تأدية المعنى الذي يريد إيصاله إلى

المستمع ، " فما كانت به عنايتك أكبر قدّمته في الكلام ، و العناية باللّفظة لا تكون من حيث أنّها لفظة مُعيّنة بل قد تكون العناية بحسب مقتضى الحال . " [100] ، ص (50)

و عليه يمكن القول أنّ تقديم الاسم يُنمّق الأسلوب و يُقوّي المعنى من جانبين ؛ الأوّل هو مخـالفة الاستعمال المألوف ، و الثّاني العناية بالأمر المُتقدّم ، و في هـــذا " يُشير **(كوهن)** إلى أنّ الصّياغتين **(تحت جسر ميرابو يتدفّق السّين)** و **(السّين يتدفّق تحت جسر ميرابو)** ؛ لا تملكان الدّلالة نفسها و من ثَمَّ نـــراه يتساءل فلماذا كان التّرتيب الأوّل أكثر شاعريّة من التّرتيب الثاني ؟ ... ، و يبدو من كلامه أنّ ذلك عائدٌ إلى مُجرّد أنّـــه مُخالفٌ للاستعمال الشّائع ... ، و الحقُّ أنّ تعليل كوهن لشاعرية التّقديم و التّأخير و إرجاعها إلى مُجرّد مخالفته الاستعمال الشّائع تعليلٌ صحيح لكنّه غير مُكتمل ، ذلك أنّ المخالفة وحدَها غير كافية لتوليد الشّاعرية ، و لابُدّ إذن من أن تكون من وراء المخالفة قيَمٌ فنّية و جمالية ؛ إذ ليس بالضّرورة أن تكون المخالفة حُبًّا للتّميُّز أو التّفَرُّد فحسب ، و الغالب أن يكون من ورائها غايةٌ فنّيةٌ تُعبّر عن شيء في النّفس . " [84] ، ص (124 ، 125)

3-3-3-2- تقديم الاسم على الفعل بعد لو :

يقول الشّاعر :

الشّـــــاهـــد	مُـبَـرّر الـضّـرورة
فلو في يوم مَعركة أُصيبوا و لكن في ديار بني مَرينا [53] ، ص (116)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

فكما قَدَّم الاسم على الفعل بعد أداة الشّرط الأكثر استعمالاً (إذا) ، كذلك قَدّمه بعد (لو) ؛ ذلك أنّ الإبداع الشّعري ذو خُصوصية في الصّياغة تُتيح لصاحبها إمكانية إبداع تراكيبه على نحو مُميّز ، و التّقديم و التّأخير إنّما هو تَصرُّفٌ في مواقع الكلام و هو أكثر من ذلك تصرُّفٌ في البناء النّحوي للجملة ، إلا أنّ هذا " لا يعني مخالفة القواعد و إنّما يعني العُدول عن الأصل . " [84] ، ص (126) لأنّ لغة الشّعر لُغةٌ طُوّعَت و انحرفت عن مسارها المعهود ، و هذا لا يعني انقطاعها و انحرافها عن الأصل ؛ و إنّما هي لغة خاصّة بالشّعر . و أسلوب الشّاعر يُمثّل خـرقًا للمعيار النّحوي الموضوع من جهة ، و التزامًا بـه من جهة أخرى ؛ في حُدود جوازات النّحو لتَقَيُّده بقواعد ثانوية أو إضافية تُجيزُ

للشّاعر أن يُقدّم و يُؤخّر في الإطار المسموح به ، و لهذا الضّرب من التّقديم و التّأخير ميزة فنّية حيث أنّه : " يُخرجُ الكلام من منطق النّثر إلى منطق الشّعر في خُصوصية مُحبّبة . " [63] ، ص (89)

إذ أنّ كُلّ تحويل يكون لإفادة مَعنًى جَديد و بأسلوب مُنزاح عن التّرتيب الأصلي لمُكوّنات التّرتيب الأصلي ، و يُعطي قُوّة للتّركيب و أهمّيةً أكبر بانزياح الكلمات عن موضعها ، فكلذ صياغة يُمكن القول أنّ لها مستويان يُعبَّر عن الأوّل بأنّه المستوى اللّغوي الذي تَردُ فيه الصّياغة بحسب مُقتضيات الإيصال فحسب . أمّا المستوى الثّاني فهو الذي تطفو فيه الوظيفة البيانية حيث يتميّز بطبيعته الجمالية لمَا يحويه من مُفردات ركّبت على غير المألوف في المستوى الأوّل و في السّياق ذاته ، و على الرّغم ممّا يُبديه التّصرُّف في قواعد اللّغة من مَعان علينا " أن نَدَع ما للّغة للّغة ؛ أي لا نَنْسبَ لها في بُعدها الاصطلاحي شيئًا من الفنّية ، و أن ندع ما للمُتكلّم للمتكلّم بحُكم كَونه هو صاحب كلّ لمسة فنّية زائدة على الاصطلاح ، فإذا فعلنا تَبَيَّن لنا أن لا فنّية بغير المُتكلم فهو الذي يُخرج علامات اللّغة من إطارها الاصطلاحي المُحايد على آفاق لانهائية من رحابة الفنّ بفعل ما يُحدثه فيها من خلال عبقريّته الخاصّة . " [41] ، ص (110)

3-3-4- تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

إذا كان النُّحاة يهتمُّون بمسألة الرُّتبة باعتبارها مُمَثّلة لمثالية الأداء في التّركيب المألوف ، فإنّ الشّاعر لا يَهتمُّ بهذه الأخيرة إلاّ بالقدر الذي يُساعد على إبراز خوالج نَفْسه ، ممّا يَكتنفُ عمليّة الإبداع كتشويق السّامع أو التّفاؤل أو التّلَذُّذ ، بحيث عندما يَعمد الشّاعر إلى تحريك مُفرداته من أماكنها الأصلية يَكُون ذلك لهدف مُحَدَّد ، و غالبًا لغاية دلالية مَقصودة ، و لا يُمكن أن يَكُون ذلك مُجرّد نَقل عَشوائي دون وَعي المُبدع . فـ " المُتكلّم يَعمَدُ إلى مُورفيم حَقُّه التّأخير فيما جاء عن العرب فيُقدّمه ، أو إلى ما حَقُّه التّقديم فيُؤخّره طلبًا لإظهار المعاني في النّفس . " [63] ، ص (49)

و من هذا الباب جاء قول الشاعر :

الشّـــــاهـــد	مُبَـرّر الضّرورة
و بَيضة خدر لا يُرام خباؤُها تَمَتّعتُ عن لَهو بها غَير مُعجل [53] ، ص (12)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

	- كثـرة الاسـتعمال التـي أفضـى إليهـا الخـلاف بـين النّحـويين و إجازة بعضهم لغير الضّرورة .

وكأنّا به يَسيرُ على منهج الشُّعراء على رأي (سيبويه) ؛ فـ " كأنّهم إنّما يُقَدّمون الذي بَيانُهُ أهَمّ لَهُم ، و هُم ببَيانه أَعْنى ، و إن كانا جميعًا يَهُمّانهم . " [3] ، ج 1 ، ص (34) لا شكّ إذن أنّه عَمَد إلى تقديم المعطوف و معلومٌ أنّ حقّه التّأخير للعناية و بيان أهمّية المُقدّم ، إذن " العبارة إنّما تَدلُّ على المعنى بوضع مَخصوص ، و تَرتيب مَخصوص فإنّ بُدّل ذلك الوضع و التّرتيب زالت تلك الدّلالة . " [37] ، ص (179)

فالتّقديم يَنقُل المعنـي من حـال إلـى حـال ، ثُمّ أُنظر إلـى الرّونـق الذي أضـفاه التّقديم علـى الأسلوب ، فـ " لا تَزالُ ترى شعرا يَرُوقك مَسمَعُه ، و يَلطُف لديك مَوقعُه ، ثُمّ تنظُر فتجد سبب أن راقك و لَطُف عندك أن قُدّم فيه شيئٌ وحُوّل اللّفظ من مكان إلى مكـان " [88] ، ص (83) أي أنّـه علاوةً علـى أنّ الدّلالـة تتغيّر إذا مـا أعدنا ترتيـب البيت بحسب اقتضـاء النّحـو ، فكذلك الأثـر النّفسـي يتبدّل ، و سبيل ذلك انحراف الشّاعر عن النّمط المألوف في التّركيب ، فقد نَقَلَ **(جـان كـوهن)** عبـارةً عميقةً وهي أنّ : الشّعر لُغةٌ داخل لُغة ، و نظام لُغوي جديد ؛ ينبني على أنقاض من الجديد والقديم ، وبه يتشكّلُ نَمطٌ من الدّلالة جديد ، و سبيلُ ذلك هو **اللاّمعقولية** ؛ إذ أنّها هي الطّريق الحتمية التي ينبغي للشّاعر أن يَعبُرَها إذا ما كان يرغب في أن يحمل اللّغة على أن تقول ما لا يُمكنُ أن تَقولَه بالطّرق العادية أبدا ... . [84] ، ص (87)

إذ بالتّصرُّف في رُتب الكلام قال الشّاعر ما لم يَقُلهُ باللّفظ لأنّ : " الألفاظ إذا كانت أوعيةً للمعاني فإنّها لا مَحالةَ تَتبَعُ المعاني في مَواقعها ، فإذا وَجَبَ لمعنًى أن يكون أوّلًا في النّفس وَجَبَ في اللّفظ الدّال عليه أن يكُونَ مثلُهُ أوّلاً في النُّطق . " [88] ، ص (43) فالتّركيبُ الشّعري أَحْوجُ إلى التّقديم و التّأخير من غيره لمَا يَقتضيه ضَبطُ الوزن و إحكام القافية ، فَضْلاً عَمَّا يَريغُ إليه الشّاعر من إثارة مَعان مُعيّنة .

إنّ التّحويل الموضعي للكلمات داخل إطار التّركيب يَؤُول إلى دلالات مُتباينة ، و الألفاظ قد تُقَدّم في مَوضع و تُؤخّر في آخر إمّا بسبب اقتضاء السّياق لذلك ، أو لقصد الابتداء و الختم به للاعتناء بشأنه ، أو للتّخصيص ، و الاستغراق في الوصف ، أو للتّأكيد ، و للتّفصيل ، و التّوضيح ، و إزالة الإبهام ، أو لقصد التّفَنُّن في الفصاحة ، و إخراج الكلام على عدّة أساليب فيكونُ في الرُّكن المُقدَّم

دلالة مُغايرة لدلالة هذا الرُّكن المُؤخَّر . كما أنّ هذا اللّون يزيد النَّظم حُسنًا و يَرفعُ قَدرَه و يَسمو بمعناه ، و يجعله في درجة عالية من البلاغة .

3-4 دلائل ضرائر التّغيير :

من المُقَرَّرأنّ تركيب العبارة الأدبية عامّةً ، و الشّعرية خاصّةً يختلف عن تركيبها في الكلام العادي ، فعلى حين تكاد تخلو صيغ هذا الأخير إفراداً وتركيبًا من كُلّ ميزة أو قيمة جمالية ، فإنّ العبارة الأدبية أو التّركيب الشّعرى قابلٌ لأَنْ يَحملَ فى كُلّ ثناياه قيماً جمالية ، لأنّ الشّعر فى جوهره يقوم على إيجاد علاقات تأليفية بين أشياء لا علاقة بينها فى العرف الاستعمالي المألوف ، ممّا يترتّب على ذلك انحرافٌ دلاليٌّ يُوَلّدُ دلالات جديدة مُثيرة ، والمبدع الحَقُّ هو من يمتلك القدرة على تشكيل اللّغة جماليًا بما يتجاوز إطار المألوفات ، ومن شأن هذا أن يجعل مُتلقّيَ الشّعر فى انتظار دائم لتشكيل جديد .

فهل نجح شاعرنا فى سلوك هذا الطّريق ؟ وهل وجد لنفسه نمطاً مُمَيَّزاً فى التّعبير ؟ وهل أضفى بتغييراته وتبديلاته الأسلوبية قيماً جمالية ؟ وهل نجح بتغيره للألفاظ والصّيغ والتّراكيب والمباني للوصول إلى نُبوغ فى الأسلوب ،وسبق فى المعانى وابتكار فى الدّلالات؟

3-4-1- إبدال حرف من حرف :

3-4-1-1- إبدال الياء من حرف من الحروف الصّحاح :

لعلّنا نُوافقُ **(بول فاليري)** لمّا رأى أنّه : " عندما ينحرف الكلام انحرافا مُعَيّنًا عن التّعبير المباشر ـ أي عن أقلّ طُرق التّعبير حساسيةً ـ و عندما يُؤدّي بنا هذا الانحـــراف إلى الانتباه بشكل إلى دنيا من العلاقات مُتميّزة عن الواقع العملي الخالص ، فإنّنا نرى إمكانية توسيع هذه الرُّقعة الضّيّقة ، و نشعر بأنّنا وضعنا يَدنا على مَعدن كريم نابض بالحياة ، قد يكون قادرًا على التّطوّر و النّمو ، و هو إذا ما تطوّر فعلا واستُخدم ينشأ منه الشّعر من حيث تأثيره الفنّي . " [63] ، ص (3)

و لنا في قول **(امرئ القيس)** التّالي دليلٌ على ذلك ؛ حيث يقول :

الشّـــــاهـــد	**مُبَـرّر الضّـرورة**
إذا مـــا عُـــدَّ أربـــعـــة فـســـالٌ فـزَوجُك خـامسٌ و أبـوك **سادي** [53] ، ص (42)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى

إنّا تركنا منكم قتلى و جر حى و سبايا **كالثّعالي** [53] ، ص (100)	- إرادة الشّاعر - كثرة الاستعمال و مبرّره الخلاف بين النّحويين في هذا الشّأن .

و مغزى التّعبير هنا و قيمَتُه الأسلوبية أنّه أتى بغير المُتوقّع لدى السّامع ممّا يُؤدّي إلى حالة من التّيقُّظ الذّهني و النّشاط العقلي ، و يُبعد عن المُتلقّي ما قد يُصيبه من مَلَل نتيجة السّير على نمط واحد من أنماط التّعبير ؛ " فمُغالبة القُوّة التي يَصنعُها اطّراد القاعدة اللّغوية لا يُمكن تفسيره إلاّ بالتّسليم بأنّ قُوّةً مُناهضةً بَعَثَت على النّشاط الجديد الذي به خالف التّعبير ما استقرّ عليه الاستعمال ، إذ اطّراد الاستعمال اللّغوي من شأنه أن يُصبح قُوّةً تتسلَّط على كُلّ تعبير ناهض ، إذ تَتَكوّن العادة اللّغوية التي عليها يطّرد التّعبير و تستقرّ في عقل الجماعة اللّغوية ، فلا ينفكُّ عنها أيّ تعبير جديد . " [43] ، ص (97) و لعلّ هذا ما حدا بشاعرنا إلى اقتطاع أواخر الكلمتين : (سادس ، ثعالب) ، و بدا التّراخي في نُطقهما بالياء ، و هذا الشّكل من أشكال التّغيير الذي طال آخر الكلمتين في الوقف يُظهر القُوّة التي دَفعَته إلى إفساد اللّفظ ؛ و العربيّ لا تَدفَعُه قُوّة إلى إفساد اللّفظ إلاّ قُوّة المعنى ، المعنى وحده هو الذي يُضحّي في سبيله باللّفظ ؛ حتّى لَيَحملَ الشّاعر على ألفاظه لمعانيه .

3-4- 1- 2- إبدال همزة القطع وصل :

الشّاهد في قول الشاعر:

الشّـــــاهـــــد	**مُبَـرّر الضّرورة**
تلك الأماني يَترُكن الفتى ملكًا دون السّماء و لم ترفع له **راسا** [53] ، ص (67)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر - كثرة الاستعمال و مبرّره الخلاف بين النّحويين بهذا الصّدد .

معلومٌ أنّ الكلمة المفردة تفقد طبيعتها القاموسية في البناء الشّعري ، و يستحيل إلى خلق آخر بطبيعة جديدة ، و تتبدّلُ و تنحرف عن صيغتها الأصلية بحسب حاجة النّص لا بحسب طبيعة الكلام ، و قد عمل **(كوهن)** على " تشخيص اللّغة الشّعرية باعتبارها انحرافا عن الكلام . " [84] ، ص

(103) فالشّعر عنده انزياحٌ عن معيار هو قانون اللّغة ، و كُلّ صورة إنّما تخرق قاعدة من قواعد اللّغة أو مبدأ من مبادئها . و لعلّ هذا يَدُلُّ على أنّ الشّعراء حينما يرتكبون الضّرورة إنّما يسعون إلى معان خَفيّة في نفوسهم ؛ قد لا تفي قواعدُ النّحو بإبرازها ، هذه المعاني قد تَبْرُزُ من خلال : " التّفَنُّن و الانتقال من أسلوب إلى آخر لما في ذلك من تنشيط السّامع ، و استجلاب صفائه ، و اتّساع مجاري الكلام ، و تسهيل الوزن و القافية . " [78] ، ج 3 ، ص (325) لأنّ : " العرب إذا حملت على المعنى لم تَكَد تُراجع اللّفظ . " [9] ، ج 2 ، ص (423)

و الشّاعر ساعة قرض الشّعر يُراعي المعنى أكثر من مُراعاته اللّفظ ، لأنّ المعاني هي التي يُؤاخذُ على عدم استيفائها ، أمّا الألفاظ فإنّه يُؤاخذُ على رَتابتها و معياريّتها ؛ لا على انزياحها و جدّتها لأنّ : " الجدّة تُشكّل لدى البالغ شرطًا للمُتعة ؛ فالجديد هو المتعة . " [84] ، ص (104) و بهذا يُمكن اعتبار الضّرورة نحوا جديدا ؛ له ما له من الجمال و المتعة .

و قد ترك اللّغويون للشّاعر متّسعا في هذا المجال ، بحيث أجازوا له أن يأتي في شعره بما يستنكر أن يأتي في النّثر من ألفاظ اللّغة و استعمالاتها و تراكيبها الأصلية و المبتدعة المبتكرة . و لقد صرّح **(ابن الأثير)** بذلك معتبرا ذلك قاعدة عامّة تُوضّح التّباين بين لغة الشّعر و لغة النّثر ، و تُبيّن تميُّزها عنها حيث قال : " فاعلم أنّ كلّ ما يسوغ استعماله في الكلام المنثور من الألفاظ يسوغ استعماله في الكلام المنظوم ، و ليس كلّ ما يسوغ استعماله في الكلام المنظوم يسوغ استعماله في الكلام المنثور . " [95] ، ج 4 ، ص (10) و بناءً على ما تقدّم أيضا اعتبروا لغة الشّعر مباينة مغايرة للغة النّثر ، و متميّزة عنها في الرّحابة و الاحتواء و التّوسُّع و الانطلاق و الدّلالة ، لذا أباحوا للشّاعر الخروج على لغة النّثر و تجاوز حدودها المحصورة و قوانينها الوضعية الثّابتة ؛ و الانطلاق بلغته الخاصّة إلى فضاء أوسع بغية نقل التّجربة الشّعرية في أوضح قالب .

3-4-2- إبدال كلمة من كلمة :

3-4-2-1- استعمال بعض حروف الخفض موضع بعض :

رُبّما يَكون قد غالى **(موكاروفسكي)** كثيرا حين جعل : " تحطيم قانون اللّغة المعيارية الجوهر الحقيقي للشّعر . " [84] ، ص (97) و رُبّما تمادى كثيرا حين رأى أنّ : " من الخطأ أن نَطلُب من لغة الشّعر أن تلتزم بهذا القانون . " [84] ، ص (97) لكنّنا لن نُجانبَ الصَّوابَ إن قلنا أنّ : " بتَحوير هذه الكلمات عن أوضاعها الأصلية و الخُروج عن الاستعمال العادي تُجتَنَبُ السُّوقية . " [84] ، ص (8)

ففي البحث عن مغزى استعمال الشّاعر حرف الجرّ **(عن)** موضع **(بعد)** في قوله :

الشّـــــاهـــد	مُـبَـرّر الـضّـرورة
و تُضحي فَتيت المسك فوق فراشها نَؤُومُ الضُّحى لم تَنتَطق **عن** تَفَضُّل [53] ، ص (15)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر - كثرة الاستعمال و مبرّره الخلاف بين النّحويين بهذا الصّدد .

ـ في بحث هذا ـ بَحثٌ عن رُوح الشّاعر في لُغته على ما تَظهرُ في الخصائص التي يَخرُج فيها عن المعايير اللّغوية الشّائعة و يتجاوزها ، و في هذا البيت نرى أنّ الخُروج عمّا عليه مألوف الاستعمال علّلٌ تُبَرّره ؛ لأنّ الدّفقة العاطفية التي عليها الشّاعر النّابعة من نشوة النّسيب لا يَسعُها الكلام العادي و لا لغة النّثر .

و من هذا يُمكنُنا أن نَخلُصَ إلى أنّ : " السّمات المُمَيّزة في الأعمال الأدبية هي في صورتها النّهائية عُدولٌ شَخصيٌّ ، لأنّه فعلٌ أسلوبيّ فرديّ ، أو طريقةٌ خاصّةٌ في الكلام تختلف عن الكلام العادي و تتميز عنه . " [98] ، ص (35) ، لذا فكلّ انزياح عن القاعدة ضمن النّظام اللّغوي في النّص الشّعري يعكس انزياحًا في المعنى أوّلاً و في الإبداع ثانيا ؛ " فلا يُمكن أنّ هناك إبداعٌ إلا حيثُما يوجد تفكيرٌ عميقٌ في الطّبيعة التّركيبية للُّغة ، و إلاّ حيثُما يُوجدُ خلقٌ جديدٌ لهذه التّركيبات . " [97] ، ص (161)

و بمثل هذه الظّواهر يُمكننا الكشف عن عبقرية الشّاعر من جهة ؛ حيث تنقلب قيود الشّعر و اللّغة إلى إمكانات فنّية تجيء مدداً للّغة و اطّرادها بعد ذلك ، و من جهة أخرى نقف على رحابة اللّغة عموما ؛ و اللّغة العربية خصوصا ، و قد وجدت " اللّغة العربية على الضّدّ من سائر لغات الأمم لما يتولّد فيها مرّة بعد أخرى ، و أنّ المولّد لها قرائح الشّعراء الذين هم أمراء الكلام بالضّرورات التي تمرّ بهم في المضايق التي يُدفعون إليها عند حصرة المعاني الكثيرة في بيوت ضيّقة المساحة ، و الإقواء الذي يلحقهم عند إقامة القوافي التي لا محيد لهم عن تنسيق الحروف المتشابهة في أواخرها ، فلا بدّ من أن يدفعهم استيفاء حقوق الصّنعة إلى عسف اللّغة بفنون الحيلة . " [47] ، ص (97 ، 98)

فالذي يكتب النّموّ و البقاء للّغة هو اللّغة الأدبية لا اللّغة النّمطية ، " و لقد شبّه **(كوينتليان)** الخلاف بينهما بالخلاف بين جسد متحرّك تبدو الحياة من خلاله ، و جسد ساكن غير معبّر عن شيء من الحياة ، فالعبقرية تتنافى و القواعد الثّابتة التي أشاعها المذهب الكلاسيكي ، و هكذا فقد رأى **(الأب ديبو)** أنّ الخروج على القانون ـ لا الالتزام به ـ هو الجوهري في كلّ فنّ . " [84] ، ص (12)

و قد سبق و رأينا أنّ الضّرورة الشّعرية في هذا البيت تُعَدُّ أُنموذجا من نماذج الخلق اللّغوي ، قام أساسًا على تحطيم الإطار الثّابت للأسلوب و لقوانين اللّغة و قواعد الكلام ، بحيث نأى الشّاعر عمّا تقتضيه المعايير المُقرّرة في النّظام اللّغوي ، و من ثَمَّ نأى عن السُّوقية و الابتذال اللّذان يُصيبان العمل الأدبي بالهُزال من حيث المعنى و من حيث الجمال .

و في هذا المقام لا يَسَعُنا إلاّ أن نقول أنّه قد تُحَرّفُ اللّغة الفكرة ، كما قد تُحَرّفُ الفكرةُ اللُّغة ؛ فالعكس صحيح . و أمّا لماذا يَحدُثُ مثلُ هذا الانحراف فغالبا لأنّ اللّغة باعتبارها قواعد و قوانين كثيرًا ما تَعجز عن الوفاء بحقّ الفكرة ، كما تُقصّرفي نقل تجربة الشّاعر ، فـ " إذا اتّسعت الرُّؤيا ضاقت العبارة . " [84] ، ص (77) ، أجل الشّاعر واسعُ الرُّؤيا ؛ لذا قد تضيق له اللّغة ، لكن الشّاعر أيضًا ينبغي أن تكون رُؤيتُه واسعة في اللّغة ؛ فيجدُر أن يكون قد عَرَفَ مَسَالكَها و خفاياها ، و باتّساع أُفُقه اللّغوي له أن يَنتَصر على مَضايق اللّغة ، و يستغلّ كُلّ ما تُبيحُه له الضّرورة من مَحظُور لأنّه ليس في المُستطاع تعليل كُلّ اختيارات الشّاعر ؛ إذ أنّ السّبب في اختيار ألفاظ بالذّات دون غيرها لا يزال إلى حدّ ما سرًّا من الأسرار ، قد لا يُدركُها حتّى الشّاعر نفسه الذي قد تأتي استعمالاتُه عَفويّةً سواء كانت مُبَرّرَة أو غير مُبَرّرَة ، فالشّاعر نفسُه " لا يُدركُ الأسبابَ التي تَجعلُه يختارُ لفظةً بالذّات دون سواها ، إذ تتّخذُ الألفاظُ مَكانَها في القصيدة دون سَيطرته الواعية ، و الأساسُ الوحيدُ في وَعيه لتَأكُّده من أنّه أتى بالألفاظ المُناسبة هو مُجرّد إحساسه بصلاحية الألفاظ و حتميّة وُرُودها على هذا النّحو . " [18] ، ص (651)

فالمسألة في الشّعر إذن مسألة إحساس أكثر ممّا هي قواعد و قوانين ، و الضّرورة الشّعرية من هذا المُنطلق هي استجابةٌ حُرّة ـ و إن كانت غير واعية أحيانا ـ للاحساس .

3-4-2-2- استعمال الحرف اسما للضّرورة :

قد نظر **(ترفيتان تودوروف)** إلى الأسلوب مُعتمدا على مبدأ الانزياح ، فكان أن عَرّفه بأنّه : " لَحنٌ مُسَوّغٌ ما كان يوجد لو أنّ اللّغة الأدبية كانت تطبيقًا كُلّيًا للأشكال النّحوية الأولى . " [101] ، ص (104 ، 105) فاللّغة الشّعرية تنأى في أساليبها عن قواعد الاستعمال المألوفة ،

و الشّعر يكسر بطريقته الخاصّة قوانين الخطاب ، و من هذا يتأتّى له التّأثير ، أُنظر إلى انزياح **(امرئ القيس)** عن أحكام الكلام العادي فيما سيأتي ، و كيف أدّى ذلك إلى رَوعَة في الأسلوب جاءت أوّلاً من مبدأ المُخالفة و المفاجأة ، ثُمّ من حسن رصف الكلمات وحسن توظيفها ؛ رغم أنّها في غير مَوضعها حين استعمل الحرف اسمًا للضّرورة في قوله :

الشّـــــاهـــد	**مُبَـرّر الضّـرورة**
و إنّـك لم يـفخـر عـلـيك **كـ**ـفـاخـر ضعـيـف و لـم يغـلـبك مـثل مُغلَّب [53] ، ص (27) و رحنا بـ**كـ**ـابن الماء يُجْنَبُ وَسْطَـنَـا تَصَوَّبُ فيه العين طَوْرًا و تَرتَقي [53] ، ص (85)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

فالتّأثيرات الشّعرية في هذين البيتين تنبثقُ عن الضّرورة الشّعرية ، و هي انحرافاتٌ مُتعمَّدة أو غير مُتعمّدَة عن القواعد النّحوية ، ومن ثنايا الخَلَل التّركيبي الموجود ، و الذي يُحدثُ بدوره خَلَلاً في ذهن السّامع و هَزَّة في أفكاره يُحركّان عواطفَه و مشاعرَه على نَحو مُختلف تُجاهَ الشّعر . فالشّاعر " بوُسعه أن يُحدثَ تأثيرات غير مُنتظَرة بكلمات يَظُنُّها البعيد عن هذا الفنّ غير جديرة بمثل هذا الاستعمال " [22] ، ص (237) ، و السّامع و المتلقّي و الدّارس أيضا .

أثبت لنا الواقع " أنّهم لا يَعتدُّون غالبا – من حيث القيمة البلاغية – إلاّ بمَا يُمثّل انحرافا عن هذا الأصل و خُروجًا عليه . " [41] ، ص (208) فتَذَوُّق الشّعر يقوم على مُراعاة العُدول عن أصول القواعد النّحوية ، و التّغيير في أنماط الاستعمالات النّثرية . و تحديدُ أو استشفافُ القيمة الفنّية و الأسلوبيّة للتّغيير في استعمال الكلمات أمرٌ في غاية الدّقّة و الحساسية ، و يتطلّب حسًّا لُغويًا و ذوقًا أدبيًا عاليًا ؛ يُضاف إليها مَعرفةٌ عميقةٌ باللُّغة و قواعدها من جهة ، و بالشّعر و ظروف قرضه من جهة ثانية .

3-4-2-3- إبدال اسم مفرد من اسم مفرد :

قد تُلجئ الضّرورة الشّعرية الشّاعر إلى استخدام نوع من تحوير المعاني و التّلاعب بالكلمات ، و ذلك باستخدام اسم مفرد مُعيّن في حين يُراد به اسمٌ مفردٌ آخر كاستعمال **(امرئ القيس)** اسم **(العير)** و هو يريد **(حمار)** ، أو قوله : **(جميعة)** و هو يريد **(سويّة)** في قوله :

الشّـــــاهـــــد	مُبَـرّر الضّرورة
و خَرق كَجَوف **العير** قَـفْـر مُضلّـة قَطعت بسام ساهم الوجه حُسّـان [53] ، ص (115) فلـو أنّـهـا نـفس تـمـوت **جـمـيـعـة** و لـكـنّـهـا نـفس تُـساقـط أَنفُسًا [53] ، ص (65)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

و من خلال هذا الاختيار نرى أنّ الفكر " قادرٌ على تغيير شُحْنات الألفاظ ؛ و ذلك بوَضعها في سياقات مُتَجدّدة غير مألوفة في الاستعمال ، أو منحرفة عن النّمط الأصلي للمُواضعة . " [89] ، ص (220) و في التّعليل لبلاغة التفات الشّاعر من كلمة إلى غيرها نَلحظُ أنّ عُدُولَه فيه إيقاظٌ للسّامع ؛ لأنّه رُبّما مَلّ رتابة التّعبير فَنَقَلَـهُ إلى أسلوب قائم على كَسْر المألوف تنشيطًا له في الاستماع ، و استمالةً له في المشاعر ؛ كي يكون الخطاب أَوْقَعَ في النّفس و أَكشَفَ عن المُراد لأنّ الشّاعر : " يَستخدم اللّغة و له نوايا جماليّة ، فهو يُريد أن يَخلُق الجمال بالكلمة ؛ كما يَخلُقه الرّسّام بالألوان

و الموسيقي بالنّغمات . " [102] ، ص (58) ، و لأنّ : " الجَمالَ لا يكون في المُفردات و لكن في المُركَّبات . " [41] ، ص (156)

و لأنّ الكلام الشّعري يختلف عن الكلام التَّواصُلي ، ففي حين يقوم الكلام العادي بنقل الدّلالة مُباشَرَةً من المُرسل إلى المُتلقّي عبر أنماطَ مألوفة كشيفرة تَربطُ دالًّا بمدلول لا يُحيل على غيره بحال من الأحوال ؛ فإنّ الخطاب الأدبي أو الشّعري يقوم بنقل " دَلالة مُزدوجة قائمة على المُباشرة و الإيحاء في آن واحد ، لذلك يَكُون تأثيرُهُما في المُتكلّم كبيرًا و سَطوَتُهُما قويّة في إحساسه و شُعوره ." [63] ، ص (41) أي أنّ الدّالَّ قد يُحيلُ على المدلول المُباشر المألوف له ، كما قد يُحيلُ إلى مدلولات غير مباشرة مَعدُول فيها عن المُعتاد ، و " قد بَحَثَ **(بيير جيرو) (1954)** عن مقياس موضوعيّ لأنواع العُدول باعتماد مَنهج إحصائيّ ؛ فانتهى إلى أنّ الألفاظ ذات التَّواتُر غير العادي لدى كاتب من الكُتّاب بالقياس إلى التّواتُر الموضوعي من خلال كُتّاب آخرين مُعاصرين له تكون هي الألفاظ المفاتيح عند ذلك الكاتب . " [98] ، ص (41)

3-4-2-4- وَضْع الجَمْع مَوضع المُفْرد وَجَعْله بَدَلاً منه حَيْثُ لا يَسُوغُ ذلك في حال السَّعَة

" إنّ جَدليّة الاستعمال تُرضخُ عناصر اللُّغة إلى تَفاعُل عُضويّ ؛ بموجبه تَنزَاحُ الألفاظ تبعًا لسياقاتها في الاستعمال عن مَعانيها الوضعية . " [101] ، ص (58) . و تَكثُر الانزياحات الدّلالية في الشّعر على سبيل الضّرورة الشّعرية لتَلاعُب الشّعراء باللّغة و ألفاظها لغايات فنّية و جمالية و دلالية

ففي قول **(امرئ القيس)** :

الشّـــــاهـــد	**مُبَـرّر الضّـرورة**
يَطيرُ الغُلامُ الحقَّ عن **صَـهَـواتـه** وَ يَلوي بأثواب العَـنـيـف المُثَـقَّـل [53] ، ص (99)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

في نَظْمه هذا يَبدُو تَضلُّع الشّاعر في لُغته جَليٌّ من خلال استفادته من مَكنونات اللّغة للإبانة عن مُراده ؛ إذ من حقّه " أن يَتعرّفَ على ما تُتيحُه له اللّغة من المسالك الفرعية التي يَميلُ بها عن أصُولها من أجل الوُصول إلى معنى مُحَدّد يبتغيه ، أو صياغة يَستهدفُها ضمن البناء الشّعري . " [63] ، ص (83)

إذ لا يُمكنُ للشّعر في جوهره أن يكتفي دائما باللّغة المعيارية وَحْدَها ، و القوانين التي تَحكُمُ التّوصيل العادي لا ينبغي أن تُفرض على الشّاعر ، و إلاّ أصبحت قُيودًا عليه ، " فالشّاعر الذي يَتجاوزُ حُدود الأشكال المَقبولة للّغة يَستخدمُ هذه القوانين وفقًا لحَدسه الإبداعيّ ، و من دون قُيود أخرى أكثر من تلك التي يَفرضُها عليه إلهامُهُ الخاصّ . " [84] ، ص (97) و من هذا المُنطلق لابُدّ من العمل على تَقبُّل و تأكيد صفة مُخالفة لا تتحقّق إلاّ في الاستخدام الشّعري و الفنّي للّغة ، هذه الصّفة هي **الضّرورة الشّعرية** في صُورة المُغايرة ، و الانحراف على نحو مُعيّن على القواعد و المعايير المثالية التي تَحكُم اللّغة العادية ، و ذلك لـ : " جُرأة المستوى الفنّي و تَمرُّده على مقاييس الصّواب في المستوى العادي ؛ و إن كان المستوى الفنّي لا يكادُ يَغفَلُ عن النّظر إلى هذه المقاييس التي تُشكّل نوعًا من الخلفية ، ينعكس عليها حَجم الجُرأة أو التّمرد ؛ الذي يَكُون عليه المستوى الفنّي سعيًا إلى تحقيق غايات هي بالطّبع خلاف ما يسعى إلى تحقيقه المُستوى الآخر . " [41] ، ص (73)

3-4-2-5- تأنيثُ المُذكّر :

في قول **(امرئ القيس)** :

الشّـــــاهـــد	**مُـبَـرّر الـضّرورة**
تلك السّحابُ إذا الرّحمانُ أرسَلَها رَوَى بها من مُحْول الأرض انْبـاسًـا [53] ، ص (66) أزال من الـمَـصَـانـع ذا ريـاش و قَـدْ مَـلَـكَ **السُّـهُـولـةَ** و الـجـبـال [53] ، ص (100)	- الوزن و القافية - العناية بالمعنى - إرادة الشّاعر

نَجدُه ارتكب الضّرورة حين أنّث ما حَقُّه التّذكير ، " و الضّرورة الشّعرية يتجلّى فيها عَمَلُ الشّاعر الخَلّاق من جهة تَنَاوُله اللّغة تَناوُلاً مُختلفًا ؛ وإن كان يَتمُّ في أحضان اللّغة نفسها ، فالشّاعر يُغيّر في اللّغة بحُكم ما له عليها من أَثَر إيجابيّ تَتَحَقَّق به المَحافظة على رُوح اللّغة و نُمُوّها معًا ، ثُمَّ إنّه يَبحَثُ في اللّغة عمّا يُمكن أن يَفي بالمطالب التي تتطلّع إليها الغاية الشّعرية ،لأنّ اللّغة هي المادّة الأولى التي يصنع منها الأديب عمله على ما هو مُقرّرٌ في الدّراسات الأدبية ." [43] ، ص (95)

فأشيَع القوانين اتي فسّروا بها هذه الظّاهرة هو ما سَمّوه **(الحمل على المعنى)** ، و هو ما أدخلَه **(ابن جنّي)** ضمن مبحث **(شجاعة العربية)** ؛ بمعنى أساليبها المتّسمة بالجرأة و الخروج عن

المُقرّرات اللّغوية المثالية ، لأنّ " في اللّغة عنصرين : الثّبات و التّغَيُّر ؛ و بهما يتحقّق للّغة شخصيتها و حياتها معا . " [43] ، ص (95)

و لن يشطّ بنا المدى إن قلنا أنّ الثّبات هو النّحو ، و التّغيُّر هو الضّرورة ، و عليه فمجيئ الهاء هنا ليس من قبيل الظّواهر المطّردة التي تؤدّي وظائف نمطية كالفرق بين المذكّر و المؤنّث ، و إنّما جاءت لمُهمّة غير عادية ؛ أقلُّها المبالغة في الصّفة و الدّلالة على تناهيها في بابها سواء مع المذكّر أو المؤنّث . ذلك أنّ " انتهاك قانون اللّغة المعيارية ـ الانتهاك المنتظم ـ هو الذي يجعل الاستخدام الشّعري للّغة مُمكناً ، و من دون هذا الإمكان لن يوجد الشّعر ، و كلّما كان قانون اللّغة المعيارية أكثر ثباتًا في لغة ما ؛ كان انتهاكه أكثر تنوُّعًا ، و من ثَمَّ كثُرت إمكانيات الشّعر في تلك اللّغة . و من ناحية أخرى كلّما قَلَّ الوعي بهذا القانون قلّت إمكانيات الانتهاك و من ثَمَّ تقلّ إمكانات الشّعر . " [84] ، ص (96)

إذن الشّعر هو **خرق** منتظم لشيفرة اللّغة ، و هو في الحقيقة وجهٌ معكوس لعمليّة أخرى هي **الخَلْق** ؛ إذ أنّ الشّعر لا يُدمّر اللّغة العادية إلاّ لكي يُعيد بناءها على نحو جديد ، و على مستوى أعلى .

من خلال هذا المبحث الذي عالجنا فيه ضرائر التّغيير من الجانب الأسلوبي ؛ لمسنا ميزة أسلوبية بارزة من خلال خروج الشّاعر عن النّمط العادي للّغة ، و كان لذلك دور جليٌّ في تحقيق التّماسك و الانسجام النّصّي و البعد الجمالي لشعر صاحبنا ، لأنّ النّفوس تُحبّ الافتنان في مذاهب الكلام ، و ترتاح للنّقلة النّوعية من بعض ذلك إلى بعض حيث يتجدّد نشاطها بتجدّد الكلام ، فالنّفس في كلّ شيئ تَنفُر من الرّتابة و تميل إلى التّجديد و التّغيير . و(امرؤ القيس) من خلال تبديلاته الواردة على سبيل الضّرورة في ديوانه أشبع رغبة النّفس في نزوعها إلى التّمرّد على كلّ ما هو نمطي و ثابت ، لأنّه أدرك ـ و هو الشّاعر المتمرّد في حياته و في شعره معا ـ أنّ النّفوس مولعة بالنّقل و الاستبدال ؛ و تكون أشدّ وُدّا و أكثر حُبّا لكلّ شعر كان صاحبه إلى التّجديد أميل إذ لكلّ جديد لذّة ، و كذلك هذا النّوع من الضّرائر أوجد نوعا من الجدّة و اللّذّة من خلال طرح المألوف من من صيغ التّعبير .

الأسلوب الثّريّ – كما لدى شاعرنا – هو الذي يُقدّم أبعادًا مُتعدّدة تَلُوحُ من خلال العمل الإبداعي ، فإدراك القصيدة الشّعرية لا يَحتمل بعدًا واحدًا ، بل إنّ لها أبعادًا مُتجدّدة تتخلّق في السّياق العامّ ، و قارئُ القصيدة عليه أن يُظهر هذه الاحتمالات بواسطة رُؤيته الفنّية ؛ التي تتغوَّر داخل الأبعاد لتستكشف أسرارها و غاياتها المجهولة اعتمادا على البناء اللّغوي للقصيدة ، إذ أنّ الشّعراء يُقيمون قصائدهم على أساس انتهاك مثالية اللّغة و العُدول عنها في الأداء الفنّي ، و على المُتلقّي الحصيف أن يجعل المستوى المثالي الخلفية التي يَنظُرُ من ورائها إلى الصّياغة الفنّية ، و يقيس إليها عملية العُدول

التي تُمثّل الطّاقات الإيحائية في الأسلوب . فاللّغة و إن كان لها نظامُها الذي يَحكُمُها و يُصرُّ على اطّراد قواعدها و لكن ؛ عندما يَلجأُ المُبدع إلى تطبيق هذه النُّظُم في شكل كلام أدبيّ فإنّه لا يُحافظُ على هذا الاطّراد ، و إنّما تَحكُمُه سياقات الكلام فيتخلّى عن الرُّتب المحفوظة إلى انتهاكات ، أو مُنبّهات أسلوبية تبدو في شكل دفقات تعبيرية لها طبيعة مختلفة عن النّظام المطّرد .

من هذا المنطلق كان اهتمامُنا بمثل هذه الانتهاكات التي تتمثّل في لون من ألوان الأداء مثل : الحذف ، و الزّيادة ، و التّغيير ، و التّقديم و التأخير ؛ على أنّها لون من ألوان الأداء توفّرت فيها نيّة جمالية من حيث تأكيدها للمعنى أو توضيحه أو إبهامه أو تفسيره . إذ أنّ الانحراف عن القاعدة القائم على أساس الضّرورة بمثابة مُنبّه له استجابةٌ خاصّة .

إلا أنّه تَحسُن الإشارة إلى أنّ تعليل الاختيار **(الضّرائر)** برغم أهمّيته ليس بالسّهولة التي قد يظنّها البعض ، فلسنا نستطيع دائما تعليل اختيارات المؤلف ، وتتجلّى صُعوبة ذلك في أنّ التّنبُّؤ بهذه الاختيارات يقع خارج مُتناول الباحث الأسلوبيّ ، بعد أن يكون النّص قد مَثُل أمامه في صورته الأخيرة .

خـــاتـــمـــة

بهذا العمل كان مُرادُنا أن نُحيط بجوانب الموضوع في يُسر بغير بلبلة و تجديد بغير شطط ، و قد تحقّق لنا ذلك و أفضى البحث إلى النّتائج التّالية :

- اللّغة الشّعرية وأساليبها ليست مجرّد وسيلة اتّصال ؛ بل هي في المقام الأوّل وسيلة تعبير

- النّحويون يُعَوّلون على المعنى النّحوي و ليس الدّلالي ؛ هذا الأخير الذي يُعوّل عليه الشّاعر ، فإذا كان النّحاة يَحرُصون على السّلامة النّحوية ، و يُقيمون مباحثهم على رعاية الأداء المثالي للّغة فإنّ الأسلوبيين و الشّعراء ساروا في اتّجاه مُخالف ؛ حيث أقاموا أعمالهم على أساس انتهاك هذه المثالية و العدول عنها في الأداء الفنّي ، و تعويلهم في ذلك على المعنى الدّلالي لا النّحوي .

- الضّرورة تُحدثُ المفاجأة للقارئ بكسر أفق انتظاره ، و هي تُنمّي اللّغة من خلال إعطاء التّأويلات التي يقوم بها القارئ و التي تجعل منه مبدعا ثانيا من خلال الدّلالات التي يعطيها .

- للضّرائر التي وردت في ديوان امرئ القيس دلالات تلخّصت على النّحو التّالي :

* غاية الحذف ؛ السّرعة و الإيجاز و الاختصار
* غاية الزّيادة ؛ التّوكيد و الإفادة و التّخصيص
* غاية التّقديم و التّأخير ؛ بيان الأهمية و الأوّلية و التّخصيص
* غاية الإبدال ؛ التّغيير و التّجديد

- هذه الظّاهرة – الضّرورة الشّعرية – وقعت في الكلام الفصيح بلاغة و إحكاما لا تكلّفا و اضطرارا فقط ، فإذا وقع مثلها في الشّعر أو غيره لم يُنسب إلى قائله عجز و لا تقصير كما يظنّ من لا علم له بفنّ الكلام و لا تفتيش عنده بخبايا اللّغة .

- ينبغي النّظر إلى الشّعر على أنّه مستوى معيّن ينفرد بخصائص تركيبية مميّزة لاختلاف صياغته و نسقه و هذا ما يعبّر عنه (الشّعر محلّ الضّرورات)

- هذه الظّاهرة – الضّرورة الشّعرية – ليست نمطا من أنماط التّطوّرات الدّلالية ، و إنّما هي ظاهرة توسيعية مرتبطة بالطّاقة اللّغوية الخاصّة بأيّة لغة ، فاللّغات الانسانية كلّها متشابهة من حيث التّبليغ لكنّها مختلفة في طريقة هذا التّبليغ ، و من خلال هذه الطّاقة الذّاتية للّغة نستطيع أن ندرك هذه الاختلافات ، و ليس فقط عن طريق القواعد التّركيبية التّقليدية ؛ فاللّغة العربية مثلا لم تسع القرآن الكريم بواسطة القواعد وحدها فقط بل بفضل طاقتها الذّاتية الدّاخلية المتميّزة بها عن سائر اللّغات الأخرى ، و بفضل أبعادها التّحتية التي تحمل مستويات تركيبها أكثر ممّا تتحمّل عادة بنياتها السّطحية .

- ليس من حقّنا أن نقول هنا أنّ الشّاعر قد أصاب في هذا التّركيب و قد أخطأ في التّركيب الآخر ، و لكنّنا نريد أن نلمّح فقط لاستبعاد هذه التّراكيب كضرورات عروضية ارتبطت بالوزن وحده ؛ و قبولها كخطابات شعرية و ضرورات لغوية أوجدتها طبيعة اللّغة أوّلا ثُمّ طبيعة الشّعر ، لأنّ هذه البنى تنوّعت بتنوّع الخطاب الشّعري ، و كان المتكلّم فيها متصرّفاً تصرّف من يعرف أكثر من لهجة أو نظام لغوي .

- اللّغة عموما و الشّعرية منها على وجه الخُصوص عبارة عن نظام متكامل تتلاقى مستوياته الإفرادية و التّركيبية و الدّلالية ، و المستوى الدّلالي (مستوى المعنى) ليس إضافيا فوقيا ؛ بل هو عموديٌّ يُصاحب المستويين الإفرادي و التّركيبي ، و هذا التّجانس تُجسّده الضّرورة الشّعرية بوضوح ، و هو أيضا يُبرّر هذه الأخيرة فالمعنى المُراد و العناية ببيانه و توصيله على نحو لا غبار عليه هي التي تُلجئ الشّاعر إلى تحمُّل الضّرورة .

- استخدام الضّرورة يأتي حلاّ لإشكالات تُوجدُها طبيعةُ الشِّعر ؛ و نعني بهذا الوزن و الارتجال ، لكن الوزن لا على أنّه قيدٌ ، يَضطرُّ الشّاعر إلى التَّحايُل بالضّرورة للالتزام به ؛ بل على أنّه سمَةٌ فارقةٌ و مُمَيّزَةٌ للشّعر لا يَقُومُ إلاّ بها ، كما أنّ استخدامها يأتي اختياراً ؛ و ذلك لميزة لا تَتَحقّقُ إلاّ بهذا النّحو من الاستعمالات ، و لفضيلة يتبيّنها الشّاعر ؛ قد تكون الإرادة المحضة ، أو العناية بالمعنى ، أوكثرة الاستعمال فإذا أردنا أن نُجملَ القول في الحديث عن دواعي اللّجوء إلى الضّرورة ؛ يمكننا القول باختصار أنّ ذلك إنّما يرجع إلى **(طبيعة الشّعر)** ففيها اعتبار الوزن و القافية و الارتجال و العناية بالمعاني و كثرة الاستعمال . أي أنّ الشّعر إنّما هو موضع أُلفت فيه الضّرائر لأنّه شعر .

- الضّرورات لا تَردُ دون حُدُود بل لها أحكام ، فهي و إن كانت لا تنحصر في عدد مُعيّن ؛ فإنّ لها أُصولا مُلتزمة من أصول العربية لا يجوز أن تُخالف مهما دعت الضّرورة . فقد جازت مخالفات كثيرة في الشّعر ؛ لكن تمتنع المخالفة التي ليس لها وجه ، و إن وُجدت حُملت على أنّها لحنٌ لا على أنّها ضرورة ، و عليه فليس كلّ ما ورد في الشّعر تبرّره الضّرورة .

- مُعظم الضّرائر تُعلّل إمّا بالرّدُّ إلى الأصل و إمّا بالّتشبيه ، فليس شيء يضطرّ إليه الشّعراء إلاّ و هم يحاولون به وجها ؛ هذا الوجه الذي يُحاولُونه إنّما هو مُعاودة الأصول أو التّشبيهُ لشيء بشيء ، فالضّرورة وإن كانت خُروجا على الأقيسة النّمطية التي تحكم سائر الكلام ، فإنّها لا ينبغي أن تخرُج عن دائرة القياس النّحوي ، و لا يَجُوز الخُرُوج على الأصل للضّرورة ؛ وإنّما الجائز الرُّجوع إليه عند ذلك ، لأنّ الضّرورة ترُدُّ الأشياء إلى أُصولها .

- ما جاز للضّرورة يتقدر بقدرها ؛ فليس للشّاعر أن يتوسّع في ارتكاب الضّرورة لأنّها و إن كانت رُخصة تبقى في اعتقاد بعض النُّحاة قبيحة ، و الإتّساع في ارتكابها مَنقصة في الشّعر و دَلالةٌ على أنّه مُتكلَّف ، و ينبغي للشّاعر ألاّ يضع في نفسه أنّ الشّعر موضع اضطرار .

- الضّرائر سماعية لا يجوز للمولّد إحداث شيء منها ؛ و المقصُود أنّ من أُضطُرَّ من الشّعراء إلى غير ما أُضطُرّ إليه من يُستشهد بكلامه فليس بمُصيب و لا يُقبل منه ذلك ، لأنّ كلام العرب هو إمام كلّ كلام

- أكثر مبرّرات الضّرورة عند (امرئ القيس) الوزن و القافية طبقا لحاجة الشّعر ،لأنّ محلّ الضّرورة الشّعر ، و الشّعر يقوم أساسا على الوزن و يتطلّب رويا و قافية يتعيّن الالتزام بهما . و العناية بالمعنى كانت ملازمة لكلّ ضرورة ؛ ذلك أنّ الشّاعر لولا العناية بالمعنى لأتى باللّفظ الذي ينصاع للوزن الذي يُريد ، لكنّه لم يُرد سوى معنى اللّفظ الذي أطلقه و لأجله احتمل الضّرورة .

- يُمكن تسمية الضّرائر **بالصّيغ القوية** في مواجهة الصّيغ الضّعيفة التي تستسلم للتّنظيم الذي يفرضه القياس ، هذه القوية تفرض نفسها بخصائص الفردية ؛ و إن كانت هي نفسها في أعلب الأحيان غير جديرة بأن تصير مثلا و أن تُتَّخذ أساسا لعمل قياس ، و هذا ما يُؤكّد ارتكاب الشّعراء إيّاها من طريق السّعة و من موقع قوّة .

و أخيرا فإنّنا نعتقد أنّنا بهذا الجهد نكون قد وفّينا هذا الموضوع جانبا من البحث و التّنقيب ، على الرّغم من النّقائص التي لا شكّ تبقى تشوبه ، لأنّه جهد بشريٌّ يعتريه النّقص لا محالة . فنحن لا نزعُم أنّنا لم نترك مزيدا لمستزيد أو أنّنا بلغنا الغاية التي لا غاية بعدها في هذا البحث ، و إنّما الذي نعتقده أنّنا بذلنا الوسع في إنجازه رغم الصّعوبات التي واجهتنا ، و أنّنا شاركنا زملاءنا من الدّارسين في هذا الحقل ، و وضعنا لبنة في صرح هذه اللّغة الشّريفة دون أن يقع في خلدنا أنّ عملنا بارئ من وهم أو أنّه بنجوة من زلل . و نترك الحكم للّجنة الحترمة و ما تستدرك من نقص يُلازم الانسان ؛ أو خطأ يفوت جهد الحريص ؛ فإن وجدت صوابا فمن توفيق الله وحده ، و إن وجدت غير ذلك أرشدتنا بنصائحها إلى الجادّة ؛ لأنّ الحقيقة تبقى بنت البحث .

*** { ربّنا تقبّل منّا إنّك أنت السّميع العليم } ***

قـائـمـة الـمـراجـع

1. جمال الدّين بن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ،ط I، بيروت ، لبنان ، (2000) .

2. مجمع اللّغة العربية ، المعجم الوسيط ، إخراج إبراهيم مصطفى و آخرين ، المكتبة الإسلامية للطّباعة و النّشر و التّوزيع ، ط II ، تركيا ، (1972).

3 . أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، الكتاب ، تح ، عبد السّلام هارون ، مكتبة الخانجي ، طIII، القاهرة ، (1982).

4 . أبو حيّان الأندلسي ، ارتشاف الضّرب من لسان العرب ، تح رجب عثمان محمد ، مراجعة رمضان عبد التّواب ، مكتبة الخانجي ، طI ،القاهرة ، (1998) .

5 . جلال الدّين السّيوطي ، الاقتراح في علم أصول النّحو، تعليق محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، (2006) .

6 . ابن مالك الأندلسي ، شرح التّسهيل ، تح عبد الرّحمان السّيّد ، دار هجر للطّباعة ، ط1 القاهرة ، مصر ، (1990) .

7 . عبد القادر عمر البغدادي ، خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب ، تح عبد السّلام هارون ، مطبعة المدني ، ط IX ، مصر ، (1997) .

8 . ابن عصفور الإشبيلي ، ضرائر الشّعر ، تح محمّد إبراهيم السّيد ، دار الأندلس للطّباعة و النّشر ، ط II ، بيروت ، لبنان ، (1982).

9 . أبو الفتح عثمان بن جنّي ، الخصائص ، تح محمد علي النّجّار ، المكتبة العلمية ، دون طبعة ، بيروت ، لبنان ، (1957) .

10 . أحمد بن فارس اللّغوي ، الصّاحبي في فقه اللّغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها ، تح عمر عرفان فاروق الطّبّاع ، مكتبة المعارف ،ط| ، بيروت ، لبنان ، (1993) .

11 . إبراهيم أنيس ، موسيقى الشّعر ، المطبعة الأنجلو مصرية ، ط II ، القاهرة ، مصر، (1966) .

12 . إبراهيم أنيس ، من أسرار اللّغة ، المطبعة الفنية الحديثة ، ط III ، القاهرة ، مصر، (1966) .

13 . كمال بشر ، دراسات في علم اللّغة ، دار المعارف ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر، (1966) .

14 . أحمد عمر المختار ، البحث اللّغوي عند العرب ، عالم الكتب ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، (1971) .

15 . عبده الرّاجحي ، اللّهجات العربية في القراءات القرآنية ، دار المعارف الجامعية ، دون طبعة ، الإسكندرية ، مصر ، دون سنة نشر .

16 . رضيّ الدّين الاستراباذي ، شرح كافية ابن الحاجب ، تح محمد نور الحسن و محمد الزّفزاف و محمد محي الدّين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، دون سنة نشر

17 . محمود شكري الألوسي ، الضّرائر و ما يسوغ للشّاعر دون النّاثر ، شرحه محمد بهجة الأثري البغدادي ، دار الآفاق ، ط I ، القاهرة ، مصر ، (1998).

18 . محمد حماسة عبد اللّطيف ، لغة الشّعر ، دراسة في الضّرورة الشّعرية ، دار غريب للطّباعة والنّشر ، ط I ، القاهرة ، مصر ، (2006) .

19 . أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين و الكوفيين و معه كتاب الانتصاف من الإنصاف لـ محمد محي الدّين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ،ط I صيدا ، بيروت ، لبنان ، (2003) .

20 . محمـد علـي الشّـريف الجرجـاني ، التّعريفـات ، المطبعـة الخيريـة ، طI ، القـاهرة ، مصـر ، (1306) .

21 . أبو البقاء أيوب بن موسى الحسين الكفوي ، الكلّيات معجم المصطلحات و الفروق اللّغوية ، أعدّه للطّبع عدنان درويش محمد المصري ، مؤسّسة الرّسالة ، ط I ، بيروت ، لبنان ، (1993) .

22 . جوزيف فندريس ، اللّغة ، تر عبد الحميد الدّواخلي ، محمدالقصاص ، المطبعة الأنجلومصرية ، طI ، القاهرة ، (1950) .

23 . موفّق الدّين علي بن يعيش ، شرح المفصّل للزّمخشري ، المطبعة المنيرية ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، دون سنة نشر

24 . أبو الحسن علي بن محمد الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، دون سنة نشر

25 . ابن رشيق القيرواني ، العمدة في محاسن الشّعر و آدابه و نقده ، تح عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، دون طبعة ، صيدا ، لبنان ، دون سنة نشر .

26 . كمال الدّين أبو البركات الأنباري ، لمع الأدلّة .

27 . جلال الدّين السّيوطي ، المزهر في علوم اللّغة و أنواعها ، شرح ، محمد أحمد جاد المولى بك و محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي ، مكتبة دار التّراث ، ط III ، القاهرة ، مصر ، (دون سنة نشر)

28 . اسماعيل بن حماد الجوهري ، الصّحاح ، تح أحمد عبد الغفور عطّار ، دار الكتاب العربي ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، دون سنة نشر .

29 . الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، مكتبة التّربية ، دون طبعة ، بيروت ، لبنان ، (1952) .

30 . جلال الدّين أبو عبد الله محمّد بن سعد الدّين الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، تح لجنة من أساتذة كلّية اللّغة العربية بالجامع الأزهر ، مطبعة السّنّة المحمّدية ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، دون سنة نشر

31 . محمود سليمان ياقوت ، أصول النّحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ، ط| ، الاسكندرية ، مصر ، (2000) .

32 . أبو سعيد السّيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، شرح ، رمضان عبد التّواب ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، (1990) .

33 . فتوح خليل ، شرح الكافية الشّافية في علمي العروض والقافية لأبي العرفان محمد الصّبّان ، دار الوفاء ، ط| ، الإسكندرية ، مصر ، (2000) .

34 . محمد علي الشوابكة ، محمد أنور أبو سويلم ، معجم مصطلحات العروض و القافية ، دار البشر ، دون طبعة ، عمان ، الأردن ، (1991) .

35 . محمد ابو العرفان ، المعجم المفصّل في علمي العروض و القافية ، دار المعرفة ، ط|، القاهرة ، مصر ، دون سنة نشر

36 . ابن سنان الخفاجي ، سرّ الفصاحة ، تح محمد عبد المتعال الصّعيدي ، مكتبة صبيح ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، (1953) .

37 . أبو الحسن حازم القرطاجنّي ، منهاج البلغاء و سراج الأدباء ، تح محمد الحبيب بن الخوجة ، دار العرب الإسلامي ، ط| ، بيروت ، لبنان ، (1986) .

38 . أبو بكر محمّد بن السّرّاج ، الأصول في النّحو ، مؤسّسة الرّسالة ، ط III ، بيروت ، لبنان ، (1996)

39 . رمضان عبد التّوّاب ، فصول في فقه العربية ، دار صبيح ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، (1973) .

40 . أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، تح أحمد صقر ، دار التّراث ، ط II ، القاهرة ، مصر ، (1973) .

41 . عبد الحكيم راضي ، نظرية اللّغة في النّقد العربي ، مطابع الدّيجور ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، (1980) .

42 . وهبة الزّحيلي ، أصول الفقه الإسلامي ، دار الفكر ، ط IX ، دمشق ، سوريا ، (2007) .

43 . محمد إبراهيم السّيد ، الضّرورة الشّعرية دراسة أسلوبية ، دار الأندلس ، طII ، القاهرة ، (1981) .

44 . جلال الدّين السّيوطي ، الأشباه و النّظائر ، تح عبد الإله النّبهان ، مجمع اللّغة العربية ، دون طبعة ، دمشق ، سوريا ، (1997) .

45 . عبد الله أحمد الفاكهي النّحوي المكّي ، شرح كتاب الحدود في النّحو ، تح متولّي رمضان أحمد الدّميري ، دار الوفاء ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، (1988)

46 . أبو محمّد عبد اللّه بن مسلم بن قتيبة : الشّعر و الشّعراء ، دار إحياء الكتب العربية ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، (1364) .

47 . علي بن حمزة الأصفهاني ، التّنبيهات ؛ ضمن كتاب المنقوص و الممدود للفرّاء ، تح عبد العزيز الميمني ، دار المعارف ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، (1967) .

48 . أمين علي السّيد ، في علمي العروض و القافية ، دار المعارف ، ط IX ، القاهرة ، مصر ، (1990) .

49 . أبو العبّاس بن ولّاّد ، المقصور و الممدود ، تصحيح ، محمّد بدر الدّين النّعساني الحلبي ، مكتبة الخانجي ط II ، القاهرة ، مصر ، (1993) .

50 . أبو الفتح عثمان بن جنّي ، سرّ صناعة الإعراب ، تقديم فتحي عبد الرّحمان حجازي ، تح أحمد فريد أحمد ، المكتبة الكوفية ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، دون سنة نشر

51 . أبو هلال العسكري ، الصّناعتين الكتابة و الشّعر، تح محمد البجاوي ، دار الكتب العلمية ، ط ا ، بيروت ، لبنان ، (1981) .

52 . أبو حيّان الأندلسي ، شرح المفصّل للزّمخشري ، دار الكتب العلمية ، ط ا ، بيروت ، لبنان ، (1981) .

53 . امرؤ القيس ، الدّيوان ؛ شرح حجر عاصي ، دار الفكرالعربي ، ط ا ، بيروت ، (1994)

54 . القاضي الجرجاني ، الوساطة بين المتنبّي و خصومه ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البخاري ، المكتبة العصرية ، دون طبعة ، بيروت ، لبنان ، دون تاريخ .

55 . أحمد بن الأمين الشّنقيطي ، الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تح عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، (2001) .

56 . سورة مريم .

57 . جمال الدّين بن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى أُلفية ابن مالك ؛ و معه كتاب عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لـ : محمد محي الدّين عبد الحميد ، المكتبة العصرية للطّباعة و النّشر ، دون طبعة ، بيروت ، لبنان ، (1994) .

58 . سورة الكهف .

59 . سورة العلق .

60 . سورة هود .

61 . سورة الإسراء .

62 . ابن مضاء القرطبي ، الرّدّ على النّحاة ، تح ، شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، طا ، بيروت ، لبنان ، (1974) .

63 . اسماعيل حميد حمد أمين ، التّراكيب التّوليدية التّحويلية في شعر الرّاعي النّميري ، دار الرّاية للنّشر و التّوزيع ،ط I ، عمان ، الأردن ، (2010) .

64 . عبد الرّحمان بن اسحاق الزّجاجي ، الجمل في النّحو ، تح ، علي توفيق الحمد ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، و دار الأمل ، طI ، عمّان ، الأردن ، (1984) .

65 . ابن هشام الأنصاري ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، تح ، حنّا الفاخوري ، دار الجيل ، ط I ، بيروت ، لبنان ، (1991) .

66 . سورة النّساء .

67 . ابن مالك الأندلسي ، ألفية ابن مالك في النّحو و الصّرف ، دار خزيمة ، دون طبعة ، الجزائر ، (1412) .

68 . بهاء الدّين بن عقيل الهمذاني المصري ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تعليق محمد عبد المنعم خفاجي ، دار ابن زيدون للطّباعة و النّشر و التّوزيع ، دون طبعة ، بيروت ، لبنان ، دون سنة نشر .

69 . قطبي الطّاهر ، بحوث في اللّغة ، الاستفهام النّحوي القسم الأوّل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، دون طبعة ، الجزائر ، دون سنة نشر .

70 . أبو العبّاس المبرّد ، الكامل في اللّغة و الأدب ، تح محمد أحمد الدّالي ، مؤسّسة الرّسالة ، ط II ، بيروت ، لبنان ، (1993) .

71 . عبد الله أحمد جاد الكريم ، الاستغناء بين العرب و النّحاة ، مكتبة الآداب ، ط I ، القاهرة ، مصر ، (2002) .

72 . سورة البقرة .

73 . طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي ، الدّار الجامعية للطّباعة و النّشر ، ط I ، الاسكندرية ، مصر ، (1999) .

74 . جلال الدّين السّيوطي ؛ الإتقان في علوم القرآن ، مطبعة حجازي ، ط III ، القاهرة ، مصر ، (1941)

75 . سورة يوسف .

76 . أبو القاسم محمد بن عمرالزّمخشري ، المفصّل في علم العربية ، تح سعيد محمود العقل ، دار الجيل ، طI ، بيروت ، لبنان ، (2003) .

77 . نادية رمضان النّجار ، أبحاث لغوية و نحوية ، القسم الأول ، دار الوفاء لدنيا الطّباعة و النّشر ، طI ، الاسكندرية ، مصر ، (2006) .

78 . بدر الدّين الزّركشي ، البرهان في علوم القرآن ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، طI ، عيسى البابي الحلبي و شركاه ، (1985) .

79 . عبد الجليل مرتاض ، العربية بين الطّبع والتّطبيع (دراسات لغوية تحليلية لتراكيب عربية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، دون طبعة ، الجزائر ، (1993) .

80 . أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيّدة النّحوي اللّغوي الأندلسي ، المخصّص ، دار الفكر ، دون طبعة ، بيروت ، لبنان ، (1978) .

81 . عبد القادر عمر البغدادي ، شرح شواهد الشّافية ، مطبعة حجازي ، ط III، القاهرة ، مصر ، (1941) .

82 . أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، أدب الكاتب ، تح ، أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، (1986) .

83 . سورة الحجرات .

84 . أحمد محمّد ويس ، الانزياح من منظور الدّراسات الأسلوبية ، المؤسسة الجامعية للدّراسات والنّشر و التوزيع ، ط ا ، بيروت ، لبنان ، (2005) .

85 . عهود عبد الواحد ، السّور المدنية ؛ دراسة بلاغية و أسلوبية ، دار الفكر للنّشر و الطّباعة ، ط ا، الأردن ، (1999) .

86 . فتح الله أحمد سليمان ، الأسلوبية ، مدخل نظري ودراسة تطبيقة ، دارالآفاق العربية ، ط ا ، القاهرة ، مصر ، (2008) .

87 . أحمد محمد المعتوق ، اللّغة العليا ، المؤسسة الجامعية للدّراسات و النّشر و التوزيع ، ط ا ، بيروت ، لبنان ، (2007)

88 . عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجازفي علم المعاني ، تصحيح السّيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة للطّباعة و النّشر ، دون طبعة ، بيروت ، لبنان ، (1978) .

89 . محمد عبد المطّلب ، البلاغة والأسلوبية ، دار نوبار للطّباعة ، ط ا ، القاهرة ، مصر ، (1994) .

90 . أبو حيّان التّوحيدي ، المختار من المقابسات ، تح ، حسن السّندوسي ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، (2000) .

91 . رضيّ الدّين الاستراباذي ، شرح شافية بن الحاجب ، تح محمد نور الحسن و محمد الزّفزاف و محمد محي الدّين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، دون طبعة ، القاهرة ، مصر ، دون سنة نشر .

92 . أحمد محمد ويس ، الانزياح في التّراث النّقدي و البلاغي ، اتّحاد الكتّاب العرب ، دون طبعة ، دمشق ، سوريا ، (2002) .

93 . يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني ، الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز ، دار الكتب العلمية ، دون طبعة ، بيروت ، لبنان ، دون سنة نشر .

94 . محمد الهادي الطّرابلسي ، خصائص الأسلوب في الشّوقيات ، منشورات الجامعة التّونسية ، دون طبعة ، تونس ، (1981) .

95 . ضياء الدّين بن الأثير ، المثل السّائر في أدب الكاتب و الشّاعر ، تح أحمد الحوفي و بدوي طبانة ، منشورات دار الرّفاعي ، دون طبعة ، الرّياض ، السّعودية ، (1983) .

96 . محمود السّعران ، مقدّمة للقارئ العربي ، دار الآفاق العربية ، طI ، القاهرة ، مصر ، (2005)

97 . محمّد عبد المطّلب ، جدلية الإفراد و التّركيب في النّقد العربي القديم ، الشّركة المصرية العالمية للنّشر ، لونجمان ، دون طبعة ، الجيزة ، مصر ، (2004) .

98 . رابح بوحوش ، الأسلوبيات وتحليل الخطاب ، منشورات جامعة باجي مختار، دون طبعة ، عنابة ، الجزائر ، دون سنة نشر .

99 . تمّام حسّان ، اللّغة العربية معناها و مبناها ، الهيأة المصرية العامّة للكتاب ، ط II، القاهرة ، مصر ، (1979) .

100 . فاضل صالح السّامرّائي ، التّعبير القرآني ، دار الكتاب للطّباعة و النّشر ، جامعة الموصل ، دون طبعة ، العراق ، (1989) .

101 . عبد السّلام المسدّي ، الأسلوبية والأسلوب : الدّار العربية للكتاب التّونسية للطّباعة وفنون الرّسم ، طIII ، تونس ،(1982) .

102 . تمّام حسّان ، اللّغة بين المعيارية و الوصفية ، المطبعة الأنجلو مصرية ، ط I ، القاهرة ، (1958)